فکیف اقول ملکی ولله ملک السموات
والارض ومن خوارق الزمان الذی
وانا العبد الاثم المحتاج علی الکرامی
آقا ابراهیم سنه ۱۲۳۵

فکیف اقول ملکی ولله ملک السموات والارض ومن خوارق
الزمان الذی وانا العبد الاثم ... ۱۲۴۳

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: صرف و نحو حاشیة الفوائد الضیائیة
مؤلف: سید نعمة الله جزائری
مترجم
موضوع
شماره دفتر ۱۰۰۹۳
۹۵۶۵
شماره ثبت کتاب ۵۰۷۲۲
۹۱۲۸

خطی «فهرست شده»
۹۵۳۵

بو سرزلر سیدم در القصار یونان
بو کلیم از اکثر با عقل هوشنی
نزد دان جم اکثر هر حالی کوف
گر دات برلی هم فنی هوشنی

[illegible]

القاعده لغة الاساس و اصطلاحا
کلی منطبق علی جمیع جزئیاته یتعرف
جمیع احکامها منه [illegible]

[illegible]

قال النبی

دایت بربی فی صورت جعل شاب امرد
اولسی کریم کرم معنی این حدیث جعت
کو جان بغیر خود دیده که دیدم ربعفو را در صورت امرد
جوان لیک [illegible] این معنی در رو فتی [illegible] کرده صورت
بجعل جعل از [illegible] که معقول ذات [illegible] داد اگاه
از دهای دایت کرنار متکلم [illegible] این است که
من معرفت الحاصل کهم در حالتی که من در صورت
سو جان بغیر فتح [illegible] والسلام فائدة [illegible] الوضوء
[illegible] الوضوء [illegible] فقول [illegible] طهارة مائیة
[illegible] الوضوء [illegible] الوضوء الاول [illegible] الثالث للصلاة
[illegible] الملوک [illegible] علی الاوزان [illegible]
والطواف [illegible] الصلاة [illegible] ملوک
الرابع [illegible] الصلاة [illegible] العقل العلم [illegible]
ادوی [illegible] علی المکلف القادر علیه
الرابع [illegible] الاحداث المذکورة [illegible]
[illegible]

قال سید المرسلین [illegible]
امیر المؤمنین [illegible] لعثمان
الشیخان اربعة والعثمان
اثنین والسلام

[illegible] فاذا
[illegible] من [illegible] فاذا
[illegible] فی تصحیح [illegible]
الامر [illegible] معقول [illegible] فاذا [illegible]
[illegible] فاذا [illegible] حذف
الفصل فا [illegible] معنی اللب
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

فائدة در بيان

من كتاب [illegible] الطريق الثامن من كتاب الشامل

تكتب وتشمع وتكون مع صاحبها الا انه شرط [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم هذا براءة من الله العزيز الحكيم لفلان ابن فلان من شر [illegible] كلا بل ران [illegible] وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم

جميع الناس وافواههم عامة [illegible] لصمعهم [illegible] حسبي الله العظيم حسبي الله ونعم الوكيل [illegible] النصير

سدا فاغشيناهم فهم لا يبصرون

الفرق بين التهذيب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر في حيز التنبيه يجيء لو تأمل الناظر في المباحث المتقدمة لفهمها منها بخلاف التهذيب

كتابخانه مجلس شوراى ملى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل النحو نورا يهتدى به الى فهم القرآن المبين وميزانا يفرق به بين الغث والسمين والصلوة على من خصه عظمة بيانه وفضله على ارضه وسمائه وآله مصابيح الظلام ومفاتيح الخيرات على الانام المبشرين لمن والاهم بشيرا الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فيقول الغريب فى البلدان البعيد عن الاهل والاوطان نعمة الله بن عبد الله الموسوى الحسينى الجزائرى انى لما رايت العلم الزبد من اجل العلوم وصرفنا النظر فيه من الامر المحتوم صرفت برهة من زمانى نحو تحصيل مقدماته وفارقت اعواما عن اوطانى فى جمع اسبابه وادواته طالما اسهرت فى ديدنه اجفان عيونى وكثيرا ما تغربت عن عوارضه مع الافاضل ولما اقف فيه على ظنون تحدث الى يد الفكرة فانتظمت منازلتى تماده ووقفت على جوهر فلاة كفى من بنات بجاده فالفت فيه فى صغر السن ما يطفى القليل

ونشفي المريض ثم تطلعت من ابن الشرح المنسوب الى
الجليل والفاضل النبيل عبد الرحمن الجامي قد احتوى من
علم النحو على اللباب وانطوى ما يدهش العقول والالباب
قد صبت الفرسان جيادها عادية عليه وقصدته الجلة
الثقاة والركبان من فوق الدسر يطلبون فارسا حاذقا
يدلهم على الطريق ودليلا مشفقا يسلك هذا الفج العميق ولما
كنت قد علقت عليه حال اشتغال عصابة من الاخوان بمدارسته
لدي ومذاكرته بين يدي ما كشفت به القناع عن عويصاته و
اوضح المقفل من مشكلاته ثم تناوبت على ايدي الاستفاده
وفرقت احوالي في البوادي والحواضر يوما
بالبصرة ويوما بالاهواز ويوما باصفهان
واخر بشيراز فاعدت النظر في تلك الحواشي دافعا
عنها ما مسها من الغواشي ومن شيمتها

تحقيقات اجلى من

ابتسام السنا

وزينتها

زينتها بتدقيقات اشهى من معانقة الاحباب وصيرته هدية
الى الاخوان وجعلت ثمنه ترحم الله مؤلفه وصيرته في زمرة الا في الدين
منين ممن ينظر فيه اليه ولم يقل ما تلوناه عليه فقد غصب الجواهر
بلا اثمان واتصف بما لم يتصف به ذوو الايمان جعلنا الله و
اياكم من احسن من طلع عليه النهار وتعاقبت عليه الابكار والا
سحار انه قدير وبالاجابة جدير قال الشارح طهر الله ذكى
تربته وحشره مع احبته بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان
الكلام في التسمية يستدعي تحقيق امور الاول في الباء و
متعلقها قيل انها للملابسة مثل قولهم دخلت عليه
بالخير او للاستعانة كقولهم كتبت بالقلم والاول ادل
على التعظيم لدلالة الثاني على كون اسمه تعالى الة يتوصل
به الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثاني لغو
والفرق بينهما ان الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف
للقرينة فانتقل الضمير منه الى الظرف فاستقر فيه فحذفت
صلة المفعول هنا كالتلبس فانه شامل لجميع الحالات واللغو
ما كان عامله خاصا محذوفا كان او مذكورا سمي به لخلوه وكونه
ملغى عن العمل في ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا فظاهر
واما اذا كان محذوفا فلانه في حكم المذكور كالاستعانة
وعلى التقديرين فالفعل المقدر هنا اما اخذ من الابتداء

او التاليف وقول علماء البيان يقيد ما جعلت التسمية
مبدأ له ان قصد وان تقدير الافعال المدلول عليها بالبيان
فمرجحا بالموافات وان قصد تعلق الظرف بها كما هو الظ
من كلامهم فمجال المنع واسع فان القايل ابتدى ببسم الله الرحمن الرحيم
يمكنه ان يجعل الظرف لغوا ومستقرا على ما مرّ هذا وقد نقل
الفاضل الطيبي للظرفين معنى اخر فقال الظرف المستقر الذى
يفتقر تمام الكلام اليه وذلك بان يكون خبرا نحو ما كان
فيها خير منك واللغو ما كان الكلام تاما بدونه نحو ما كان
احد خيرا منك فيها ويمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار الى
الاصطلاح السابق **الامر الثالث** في تحقيق لفظ الجلالة انه
اشتقاق ام جامد ذهب بعض الى الثاني والا لزم السوح
فهو علم للذات المقدسة في اصل الوضع وهو مذهب المحققين
استنادا الى انه يوصف ولا يوصف به وبانهم عبروا عن كل
شيء يتوجه الاذهان اليه باسم فكيف يهمل خالق الاشياء و
مبدعها ان قيل ان كل واضع لشيء لابد ان يتعقله وذاته تعالى
غير متعقلة لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ انما هو سبحانه او ان
قلنا بان واضع غيره وهو مذهب بعض الاصوليين او
نقول تصور الموضوع له بوجه ما كاف في صحة الوضع فيكون الواضع
له البشر واختار الاول فقيل انه مشتق من الوله اى التحير

لتحير العقول

لتحير العقول الكاملة فى كنه حقيقته قوله رسول صلى الله عليه بحکم
وآله ما عرفناك حق معرفتك وطلبه لزيادة المعرفة واما قول
امير المؤمنين عليه السلام لو كشف الغطاء لما ازددت يقينا فهو محمول
على الامور الاخروية كالجنة والنار والحساب ونحوها او المراد
اليقين بوجوده تعالى واثباته وما يتراءى ظاهرا من لزوم كون
معرفة الامام ازيد من معرفة الرسول صلعم مندفع اما بحمل طلب النبي
لزيادة المعرفة على كمالية قبول المادة يعني لما كانت مادة النبي
عليه وآله اكمل من مادة الامام فهي قابلة بلة اذن لزيادة المعرفة
واما مادة الامام فقد كمل كمالها او بحمل طلب الزيادة على ايام
الحيوة وقبل استكمال المعرفة التي لا يتصور فوقها بالنسبة الى
مراتب البشر لان درجات معرفته بربه كانت تزيد يوما بعد
يوم الى ان قبضه اليه واكمل له المعرفة اللايقة بجنابه وهو قد دفع
تلك العلوم باسرها الى الامام عليه السلام فهو عليه السلام عالم بذلك
العلم الكامل قال هذا القول هذا والاول مسلكي في حل هذا
الخبر وسابقه مسلك العلامة الحلي ولا يخفى ما فيه وقيل من لاه
اى احتجب لاحتجابه عن الحواس وقيل من اله الى فلان اى سكنت
اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته
واما اصله فقيل لاه فالحقت به الالف واللام للتفخيم لا للتعريف
اذ اسماؤه تعالى معارف وقال سيبويه اصله الاه على وزن

فعال حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ولذا انقطعت
الهمزة في النداء **الامر الثالث** في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة
والرحمن ابلغ من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة
المعنى ونقض بحذر وحاذر واجيب بان المراد اتحادهما في النوع
بان يكونا اسم فاعل او صفة وقال الامام جعفر بن محمد عليهما السلام
الرحمن اسم خاص صفة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن
لا يطلق على غيره تعالى واما صفة عمومه فلان رحمته تعالى في هذه
النشأة شاملة لكل موجود ومنه يظهر وجها الرحيم **الامر الرابع** في
دفع التعارض بين الحديثين المرويين في الابتداء بالتسمية و
التحميد وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي
اخر لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم واقطع وهو يحصل من وجوه
احدها ان المراد بالابتداء الابتداء العرفي الممتد وهو ما
يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق
الابتداء عليهما بهذا المعنى وبهذا يترجح تعلق الجار في اوايل
التصانيف بالابتداء لان فيه امتثالا لظاهر الحديث ومعناه
وفي غيره امتثالا للمعنى خاصة ثم اي الابتداءين حقيقي قيل
الابتداء بالبسملة للتقدم وقيل بالحمد لان ابتداء الحقيقي يقتضي
شيئين التقدم والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء به و
ثانيها ان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي في

الاستعانة

6

الاستعانة باخر وثالثها ان الباء فيهما للملابسة والتقريب على
ما مر ورابعها ان البدء بمعنى التقديم قال في المغرب بدأ بالشيء
اذا قدمه فلا تعارض لتقديمهما معا وخامسها وهو التحقيق
عندي ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل
على صفة الكمال وكلما دل على الذات دل على اتصافه تعالى بالكمال
لاستجماع الذات به وكلما دل على اتصاف الذات بالكمال يدل
التزاما على الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء
بالاخر لا منافيا له فان قلت الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله
لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منهما اسم الله تعالى قلت لفظ اسم
المضاف الى الله لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه فالتبرك
بجميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى على وجه يؤدي
الى جعله مبتدأ اما الفعل فهو من تتمة ذكره على وجه المطلوب فقول
شيخنا الشهيد واضافة اسم الى الله تعالى دون باقي اسمائه
لانها معان وصفات غير جيد واعترض ايضا بان كلا من التسمية
والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما بمقتضى الحديثين من بسملة
اخرى وحمد والجواب ان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذلك
ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء اخر **قوله**
الحمد لوليه تحقيق هذه الفقرة يتم ببيان امرين الاول منهما
في معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية

فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس مفهوم المسمى من
حيث هو هو وذلك لام الجنس وتسمى لام الحقيقة ايضا واما
الاشارة الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد
وذلك لام الاستغراق او بعضا معينا وذلك لام العهد الخارجي
او غير معين وذلك لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم
انه قد وقع الخلاف في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم
الى انها للجنس محتجا عليه بانها التعريف ما دخلت عليه وهو
لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها للاستغراق
لانه المتبادر من مثل هذا المقام واما حمد غيره تعالى فلا
اعتداد به او لانه راجع الى حمده تعالى فانه المفيض على الاطلاق
وعلى تقدير حمل اللام على الحقيقة ادعى الخوارزمي استفادة
العموم من لام الخبر اذ هو للاختصاص لان اختصاص الحقيقة
يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن الظاهر ان مرادهم من الاختصاص
مجرد الربط فاذا قالوا المال لزيد فالمراد الربط بينهما من جهة انه
عنده اكثر منه عند غيره لكن التلازم بينهما من جهة التخصيص
الحقيقة على شيء يوجب قصر افرادها لانها لا يوجد الا في
ضمن افرادها ولو ثبت فرد منها لغيره كانت الحقيقة تكون فيه
كما تكون في غيره فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة وذهب بعض
اخر الى انها لام العهد الخارجي فالمراد الحمد الذي حمد به

ملائكته

ملائكته واولياؤه او حمد به نفسه وهذا يحتمل معان احدها
وهو المروي انه يخلق صوتا في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في
كل يوم ثلث ساعات وثانيها ان المراد حمد الذي القاه
على السنة العباد وثالثها وهو التحقيق ان المراد بالحمد ما
دل على اظهار صفات الكمال كما سيأتي وهو يكون بالقول
ويكون بالفعل وهو اقوى ومن هذا القبيل حمده تعالى لنفسه و
ذلك انه تعالى حين بسط بساط الجود (لوجوده) على ممكنات لا تحصى
ووضع موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله وتمام
جلاله واظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية
فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال القدرة القاهرة و
استكمال الحكمة الباهرة ولا يتصور في العبارات مثل هذه
الدلالات ومن ثم قال عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت كما
اثنيت على نفسك **الثاني** في تعريف الحمد والمشهور انه في اللغة
الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها و
الحق ان قيد اللسان والاختيار غير داخلين في مفهومه اما
الاول فلما مر من ثنائه على نفسه وقوله عز وعلا وان من شيء
الا يسبح بحمده ولا لسان واما الثاني فلوقوع الحمد على الملكات
النفسانية من العلم والشجاعة ونحوها مع انها ليست اختيارية
وما اجابوا عنه تكلف مستغنى عنه بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم

فيعم الموارد الثلثة وح فالفارق بين معناه لغة واصطلاحا
قيد الحيثية فانها ماخوذة في المفهوم الاصطلاحي اذا عرفت
هذا فاعلم ان الحمد بكلا معنييه مصدر اما بمعنى الفاعل فمعناه
ح ان جنس الحامدية او جميع افرادها القائمة بفاعلها متعلق
لوليه او بمعنى المفعول فمعناه ح جنس المحمودية او جميع افرادها
قائم به والاولى انه مصدر مبني للفاعل وفاعله هو الله تعالى
فمعناه ح الحامدية له تعالى مختصة به لا يتاتى من غيره ان يكون
وصفا بالجميل باظهار العجز عن الحمد ماخوذ من قوله لا احصي ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك والولي هنا بمعنى المتولي
والصاحب ولم يصرح بالاسم اما لادعاء الظهور او لانه من قبيل
تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية **قوله** والصلوة على نبيه
الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة في اللغة بمعنى الدعاء
وفي الاصطلاح بمعنى الاركان فمن اين جاء ان يكون بمعنى الرحمة
قلت اطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها
فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق الرحمن الرحيم عليه تعالى
ولذلك نسمع اهل العرفان يقولون خذ الغايات واترك
المبادي والنبي فعيل اما بمعنى مفعول كبديع بمعنى مبدع من
انبا بمعنى اخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف
واضرابه له مكابرة صريحة لوروده في الكلام الفصيح وقد

اطلنا الكلام معه في تعاليقنا على تفسير القاضي واما بمعنى
مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع سمي به لرفع الله تعالى على ساير
المخلوقات وقيل ماخوذ من النبي وهو الطريق لانه عليه السلم
الطريق الحق الذي يفضي سالكه الى المط **قوله** وعلى آله
اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفها منقلبة عن هاء
او واو فقال بالاول سيبويه وقال بالثاني الكسائي ويظهر
اثر القولين في التصغير ثم اعلم انه قد اختلف في الآل فقال
الشافعي هم اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وبني عبد
مناف لانهم اهله ومآل امرهم اليه وعند الامامية ان
آله عليهم السلم هم الذين يؤلون اليه صورة ومعنى لهم ذوي الحظ
الاوفر وهم اهل العباد ع وباقي الائمة ووافقنا على هذا
الامام الرازي في تفسير الكبير قال الفاضل المحشي منع الشيعة
ادخال على على الآل عند التصلية ونقلوا في ذلك حديثا و
التزم اهل السنة ذكرها ردا عليهم فانها موجودة في الاحاديث
الصحيحة فالظ ان ما نقلوه موضوعا وانا اقول انتهى اما الحديث
الذي اشار اليه فهو قوله عليه السلم من فصل بيني وبين آلي بعلي
فقد جفاني واما نسبته الى الشيعة فان اراد به الامامية فهو كذب
عليهم لعدم وروده في اخبارهم ووروده من ائمتهم عليهم
السلم الفصل بعلى وان اراد غيرهم من الفرق فالحال ليس

على ما قال لانا روينا بطريقنا الى شيخنا البهائي انه رواه في
كتب الاسماعيلية **فائدة** يتعلق بهذا البحث لم يتعرض لها قدماء
الاصحاب وهي ان التصلية عليه وعلى اله لا خلاف في انه تعود
بالنفع علينا واما عودها بالنفع عليهم ففيه خلاف فالاكثر
على عدمه قالوا ان الله تعالى تفضل عليهم بما لا مزيد عليه والذي
يفهم من تتبع الاخبار واختاره استادنا العلامة تعودها با
لنفع عليهم لان المادة قابلة والفياض كريم ويؤيده ما ورد في
بعض الاخبار من ان حوادث الايام التي ينزل علمها على امام
العصر يعرض علمها على الرسول صلى الله عليه واله على باقي الائمة
حتى تنتهي الى ذلك الامام وعلله في الخبر بقوله لئلا يكون علم آخرنا
ازيد من علم اولنا ومع هذا كما تزايد لم يكن حاصلا قبل وربما
لعن اعدائهم فلا خلاف ايضا في عوده النفع علينا لكن وقع الخلاف
في زيادة عذابهم بسببه فالاكثر على عدمه والتقريب ما مر واختار
استادنا العلامة زيادة عقابهم بها وهو الحق الصريح لكن
يرد هنا اعتراض قوي حاصله ان اللعن فعل اللاعن وفعل
احد كيف يعاقب به آخر لمنافاته لقواعد العدل وتقرير الجواب
عنه من وجوه احدها انه تعالى لما قرر الاحكام قرر عذابا بازاء
الفعل او تركه وآخر بازاء لعن اللاعنين واسمعهم كليهما فمن اجترى
على ذلك الفعل فقد اعترض نفسه لكلا العقابين متعمدا فلا ظلم

وثانيها

قيل

وثانيها ان هذا العقاب من المغاصبة للحق بان اعدائهم حيث
منعوهم من مراتبهم واشتروا واستتر الحق خوفا فنشأ الجهل والاحتياج
والازراء الحسية والمعنوية منهم فلما غصبوا من كل لاعن حقا
فالعذاب بازائه وثالثها ان كل محب لهم اذا سمع ما صنع اعداؤهم
تألم واحترق قلبه حزنا فذلك العذاب بازاء هذا التأثير والالم
قوله واصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي وقيل ان فاعلا لا يجمع
على افعال بل هو اما جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار واما
جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب وقد اختلف
فيه فالمشهور بين العامة ان الصحابي كل مسلم راى الرسول
صلى الله عليه واله وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه
وكان اهل الرواية عند وفاته مائة الف واربعة عشر الفا
قوله المتاذبين بادابه اي المتخلقين باخلاقه الجارين
على طريقته فخرج من قصد ادخاله لان حديث متعتان كانتا
اشهر من الشمس في رابعة النهار **قوله** اما بعد فهذه قال
سيبويه اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم والظاهر
ان مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير ان اما تفيد لزوم
ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك كما فهمه
الاكثر وبعد كلمة تسمى فصل الخطاب لفصلها بين ما مضى
من الكلام وما سياتي واول من تكلم بها قيل داود عليه السلم

بحكم قوله تعالى واتيناه الحكم وفصل الخطاب وقيل قيس بن ساعدة
الايادى حكيم العرب ولما حذف المضاف اليه ههنا لفظا ومعنى
بنيت على الضم جبرا لما فاتها من المضاف اليه والمشار اليه اما المعانى
المدلول عليها بالالفاظ او الالفاظ الدالة عليها المرتبين فى
الذهن سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف ام بعده
وكانه نزل المعقول منزلة المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصه
قوله واتينه اى تامة فيما وصفت له من حل المشكلات قوله
الكافية التاء اما للتانيث او للنقل من الوصفية الى الاسمية
فان المعنى المنقول اليه فرع معنى المنقول كما ان المؤنث فرع المذكر
فلما اشتركا فى الفرعية جعلت علامة قوله للعلامة صفة الكافية
بتقدير الكافية او حال منها على طريقة قوله تعالى واتبعوا
ملة ابرهيم حنيفا والتاء فيها للمبالغة وحقيقتها التانيث لان
هذا الواحد فى صفته كانه جماعة فلهذا لم يطلق عليه تعالى هذا اللفظ
وان اتصف بالكمال ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على من جمع العلوم
العقلية والنقلية كالعلامة الحلى والشيرازى وقد قيل ان الحاجب
لم يجمع الا العلوم النقلية فوصف به مبالغة قوله المشتهر بكسر الهاء
وقد جوز الفتح بناء على ان اشتهر جاء متعديا ولازما قوله
المشارق والمغارب هما كنايتان عن جميع الارض وتوجيه
الجمعية اما باعتبار ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدى

في كل

فى كل يوم مطلع حتى تستكمل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى
مطالعها وكذا الحال فى المغارب واما قوله تعالى رب المشرقين
ورب المغربين فباعتبار شروق الذهاب والعود وكذا الحال فى
المغرب واما باعتبار ان المراد منها البلاد التى فى جانب المشرق
والمغرب فكانه سمى كل بلد فى طرف به وهذا هو الانسب بالمقام و
يحتمل ان يكون الجمعية مبنية على كروية الارض فانها فى كل ساعة
تشرق على جماعة وتغرب على اخرى قوله الشيخ ابن الحاجب اسمه
عثمن ولقبه لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ
فى اللغة من مضى له خمسون او احد وخمسون سنة الى اخر العمر
او الى الثمانين وقد نقل انه قتل شابا فالوصف للتعظيم قوله
تغمده اى التحفه الستر يعنى ستر الله ما كان منه بغفرانه اللايق
بجنابه قوله بحبوحة جنانه البحبوحة بضم البائين وسط
الشىء والجنان بكسر الجيم يعنى جعل الله خيار الجنان سكنا له
لما اشتهر من ان خير الامور اوسطها قوله فى سلك التقرير
وسمط التحرير النظم الجمع شبه فوايده بالدرر وجمعها نظمها
والسلك الخيط الخالى من اللؤلؤ فالاضافة ههنا مثلها فى
لجين الماء ومعناه انى جمعت الفوايد فى تقرير كالخيط فكما
ان الخيط يحفظ ما فيه من الضياع كذلك التقرير لان معناه
جعل كل شىء فى مستقره ومكانه والسمط الخيط الذى فيه

الجواهر والتحرير تجريد الكلام من الحشو والزوايد والاضافة
هنا مثلها سابقا ولما كان التحرير بعد النظم في سلك التقرير
شبه التحرير بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على اللآلي قوله
العزيز العزة عند اهل الكمال تكون بالكمال لكن الظ انه قصد
المحبة الشريفة قوله ضياء الدين يوسف يجوز في ضياء الدين
الاعراب الثلثة الرفع والنصب ابلغ في المدح والجر حال عن التقييد
والاضافة اللامية اي نور يهتدي به الى معرفة الدين وهو
لقبه ويوسف اسمه مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف اي
الحزين المغموم كما جرى على من سمي به اولا قوله عن موجبات
التلهف والتاسف ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما
بمعنى الحزن وجمع المترادفات في الخطب مما اورث حسنا وفرق
بعضهم بان التلهف التحزن على فائت والتاسف مطلق الحزن
وقال الجوهري الاسف اشد الحزن والتلهف الحزن قوله
الضيائية من عادتهم اذا نسبوا الى المركب الاضافي نسبوا الى الجزء
المقصود منه كزبيري بالنسبة الى ابن الزبير المقصود منه الجزء
الثاني وههنا المقصود هو الجزء الاول لان المط كونه نورا يستضاء
به في معرفة امور الدين قوله كالعلة الغائية انما اتى بكاف
التشبيه لان العلة الغائية حقيقة ما تقدم في التصور وتأخر
في الوجود وضياء الدين متقدم في الوجود ولكن لما كان

باعثا له كما صار كانه العلة وهي هنا عبارة عن تعلم جميع المحصلين
هذا الكتاب وقيل الثواب الاخروي قوله وما توفيقي الا بالله
فاعل التوفيق هو الله تعالى واستقبح الفصحاء نسبة الفعل الى
الفاعل بالباء لانه يشبه النسبة الى الالة في قولك ضربت بالـ
لعصا ووجه في الكشاف بتقدير مضاف حيث قال اي ما
كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي ونعم
الوكيل حسب مصدر بمعنى محسب ليصح الحمل ونعم الوكيل تقييد جملة
انشاء المدح العام اي الذي لم يكن مقيدا بصفة فان قولك نعم
الرجل زيد مدح عام كانه استحق المدح على جميع صفاته واما
فيما نحن فيه فيمكن القول بانه مدح خاص حيث علق فيه الحكم
على الوصف المشعر بالعلية وهي اما معطوفة على الجملة الخبرية و
المخصوص بالمدح محذوف اي الله لدلالة الضمير السابق عليه
وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم الا ان يقال الجملة
السابقة خبرية لفظا انشائية معنى كانه قال اللهم كن
حسبي وكافي او عطف على خبر السابقة على تاويله بالجملة
الفعلية اي يحسبني لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير
مستحسن والمخصوص بالمدح وهو الضمير السابق اي وهو نعم
الوكيل فهو جملة خبرية خبرها جملة انشائية وهو ايضا معيب
عندهم فيقدر الخبر مقول وجوز بعضهم كون الواو للابتداء

تحریر کنید [illegible] در این عهد [illegible]
[illegible] کرد که کار [illegible] به باطل نکنند

وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها اخر الكلام اذا
عرفت هذا فاعلم ان ما اعابوه من القاعدتين غير معيب
لوروده فى الكلام الفصيح اما حكاية العطف فورد فى الايات
القرانية والشواهد الشعرية كقوله تعالى وبشر الذين امنوا فى
سورة البقرة وبشر المؤمنين فى سورة الصف فقل ابن هشام
عن ابن عصفور قال ابو حيان واجاز سيبويه جاء فى زيد
ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف
واوضح من ذالك قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
وانحر وقوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وقول
الشاعر وان شفائى عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس
من معول وقوله تعالى خولان فانكح فتاتهم اى هذه خولان
واما حكاية وقوع الانشاء خبرا فيدل عليه قوله تعالى بل
انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال وانى لك هذا و
تقدير القول فى جميع ذالك تعسف وسيحقق هذه المسئلة بما
لا مزيد عليه انشاء الله تعالى فى موضع يناسبه قوله
اعلم ان الشيخ اه اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين احدهما
ان المص خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير التصانيف
بالتحميد وحاصل دفعه انه هضم نفسه وتخيل ان كتابه هذا
من حيث ان مصنفه لا من حيث انه مشتمل على المسايل ليس

ككتب

ككتب السلف والثانى مخالف الحديث واشار الى الجواب بقوله
ولا يلزم اه وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما بكتابة الحمد
فى الدفاتر او بتصوره فى الخواطر فهو امتثل بالثانى كما فى ساير
مطالب الكتاب هذا واعلم ان معرفة التلازم بين الابتداء
بالتسمية والتحميد ينفعك فى هذا المقام فانه قد اتى بالحمد فى
ضمن التسمية الا ان يقال المراد بالاتيان بها ان يكون
مستقلة بنفسها واجاب الفاضل الهندى عن الاعتراض الثانى
بان كتابه ليس ذا بال حتى يكون ابتر كما قطع وهو مبنى على ان
المراد من ذى بال الامر الذى يهتم بشانه ويعتنى بمكانه
فكانه ملك القلب لعظمته وجلالته ويحتمل ان المراد من هذا
الوصف التعميم على حد قوله تعالى يطير بجناحيه فالمراد من امر
ذى بال اى يخطر بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الا
حتمال بطل الاستدلال ولو سلم فالمراد انه ذو بال فى الواقع
ونفس الامر لا فى نظر المؤلف وترك التحميد كترك الصلوة والقوم
تخيل انه ليس فى اعلا ما العقلاء المكلفين قوله وبدأ بتعريف
الكلمة والكلام لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا
كيف يبحث عن احوالهما اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة
والكلام لانه يبحث عن اثبات الاحوال لهما انفسهما او لاقسامهما
الراجعة اليهما اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلمة

مما دلت على معنى في نفسها واما اثباته لاقسامها فكما يقال
الاسم معرب واما اثبات احوال الكلام نفسه فكما يقال
الكلام اما مركب من اسمين او فعلين وبالجملة تعريف الموضوع
صادق عليهما لان موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن احواله
او احوال اقسامه وفي كلامه رد على من قال الموضوع اما
الكلمة والبحث عن الكلام راجع اليها او الكلام والبحث عن
الكلمة راجع اليه لان هذا العلم يبحث عن احوالهما كما عرفت
قوله فمتى لم يعرفا اما ماخوذ من التعريف او المعرفة ويجوز
ان يكون الغرض من تعريفهما تمييز هذا العلم عن غيره لان
تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا ولعلم انه قد جرت
عادة المصنفين ان يذكروا في اوايل كتبهم تعريف علم النحو ليكون
الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون الغرض المقصود منه لتوفر
رغبة الطالب انما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلم التي
هي اعراب وبناء واما الغرض منه فصون اللسان عن الخطا
في المقال والمص لم يتعرض لهما رومًا للاختصار وما اعتذر
به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب للصبيان الذي لا يكون
تحصيل الاقسام فلا ينتفع في تحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة
بل غاية امره ان يضر المعلم على حفظ ما في الكتاب فبعيد بل
علته منقلبة عليه فان من يوخذ تسر لحس له المطالب وتزيين

في نظر

في نظره المآرب وتبين له الغايات ليخرج من حالة القسر الى الرغبة
هذا واعلم ان تقسيمهما من تتمة تعريفهما فلا يرد ما اورده بانه
ما علل الا تعريفهما دون تقسيمهما فتامل فائدة في بيان معرفة
واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا
ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني
قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا سعيد بن
مسلم الباهلي قال حدثني ابي عن جدي عن ابي الاسود الدئلي قال
دخلت على علي بن ابي طالب عليه السلم فرايته مطرقا متفكرا فقلت
فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا
فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت انك صنعت
هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث
فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل
ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا
فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
ان الاشيا ثلثة ظاهر ومضمر وشي ليس بظاهر ولا مضمر وانما
يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الا
سود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف
النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر

لكن فقال لي تركتها فقلت لم احسبها فيها فقال بلى هي منها
فزدها فيها انتهى كلام الامالي واما انا فقد رويت كتب
الفاضل الخرنوشي باجازة من العالم المحقق السيد هاشم
الحساوي واضع النحو قد وفي لواليه اتفق العلماء على
انه ابو الاسود الدئلي باذن امير المؤمنين علي عليه السلام كما
اتفقوا على ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهروي
والسبب في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا قرء ان الله بريء
من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي عليه السلام فقص ذلك
ذلك عليه فقال هذا من خالط العرب بالعجم ثم قال الفاعل
مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به
والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال له انح الى هذا
فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه انتهى و
هذا لا ينافي ما نقلنا عن الامالي بل يؤكده وذكر بعض الكتاب
وجها اخر رسوله على ان يكون للقسم **قوله** لكون افرادها
جزءا من افرادها ومفهومها جزءا من مفهومه هذان
وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيدا
جزء من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلمة ما
سيتلى عليك من قوله الكلمة لفظ الخ وقد اخذ في مفهوم
الكلام الذي هو قوله ما تركب من كلمتين بالاسناد

الكلمتين

الكلمتين اللتان كل واحدة منهما كلمة المراد بهما المفهوم ان
قيل المقصود بيان الوجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام
فبيانه بان افرادها جزء من افراده لا يدل عليه بل يدل على تقديم
تقسيمها الى افرادها على تقسيمه الى افراده كما ذهب اليه الفاضل
المحشي وجعله من باب اللف والنشر المشوش مستدلا عليه
بان تقديم الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان افراد
المفرد جزء من افراد المركب واهل الميزان قدموا تعريف المركب
على المفرد قلت استلزام تقديم الافراد على الافراد التقدم
المفهوم على المفهوم ظاهر حيث انهما متلازمان فما يدل على
تقديم احدهما يدل على تقديم الاخر واما تقديم مفهوم
المركب على مفهوم المفرد فعارض حيث ان مفهوم الاول
وجودي ومفهوم الثاني عدمي ومعرفة الاعدام موقوفة
على معرفة ملكاتها **قوله** قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
بتسكين اللام وهو الجرح اه الاشتقاق على ثلثة اقسام
صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون بين المشتق والمشتق
منه تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب سمي به
لانه من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب
والكبير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو
جبذ من الجذب سمي به لان معرفة كون احدهما مشتقا من الاخر

مشتقا منه لا يعرف الا بعد تامل كثير لانعدام المناسبة فى
الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب فى المخرج نحو نعق
من النهق سمى به لان معرفة الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد
تامل وبعضهم ادرج الكبير فى الاكبر تبعا للامام الرازى وجعل
اقسام الاشتقاق قسمين اصغر واكبر ولا مشاحة فى الاصطلاح
هذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة
هو القسم الاول وعرفه ارباب الصناعة بان يكون للفظين
تناسبا فى احد المدلولات الثلث مع اتحاد الحروف الاصلية
اووجودا كثرها مع المناسبة فى الباقى واراد بالمدلولات
الثلث المعنى المطابقى والتضمنى والالتزامى فالمناسبة الاولى
كما بين مصادر المزيد الماخوذة من مصادر المجرد كالاستخراج
والخروج والثانية والثالثة كما بين ضرب ومصدره فانه
يناسبه فى مدلوله التضمنى اعنى الحدث وفى مدلول
الالتزامى اعنى الوجع والمكان وامثالهما واعلم ان نسبة
الى القبيل لشعر بتزييفه وذلك لان المناسبة بينهما ليس الا باعتبار
التاثير المخصوص الذى هو لازم معنى الجرح وهو التاثير
الذى يصحبه الالم وهو ليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا
وهو ظاهر ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم منه عرفا متى
اطلق بل هو حاصل من معنى بعض افرادها وهذه مناسبة

بعيدة

بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرح يجرحه بفتح العين
واما الجرح بالضم فهو اسم بمعنى الجراحة قوله وقد عبر
بعض الشعراء المقص من انشاد الشعراء ان العلاقة بين
المشتق والمشتق منه معتبرة حتى انهم اطلقوا الجرح على كلم
اللسان قال الشارح الكازرونى قائله امير المؤمنين
على بن ابى طالب عليه السلم ولم يبلغ ذلك الشعر ولو بلغه لم يرض
ان يعبر عنه ببعض الشعراء انتهى واقول انى تصفحت الديوان
المنسوب الى امير المؤمنين على ابن ابى طالب عليه السلم فلم اجده
ولكن حقيقة معناه وعلو طبقته شاهدان عادلان على
صدوره من ذلك اما نظما كما هو الاكثر او منثوره الشعر
كما فى كثير من حكمه ولو اريد ورود بانه عليه السلم لم يتكلم بالشعر
لعلو مرتبته ونقص مرتبة الشعر مردود اما اولا فلانه عليه السلم
مثل باشعار الغير فى كثير من خطبه البليغة واما ثانيا فلانه
وان كان نقصا بالنسبة الى مقامه الشريف ولكنه كما فى نفسه
ولو ددت هذا الحد للزم رد كثير من اطواره عليه السلم
فى المعاشرات والمحاورات التى هى كمال فى حد نفسها
نقص بالنسبة اليه عليه السلم واما ثالثا فقد قال السكاكى
الكلام الموزون المسجع مثل الشعر لا يسمى شعرا حتى يقصد
قائله انه شعر ولعل فصاحته وبلاغته عليه السلم ادت الى

ماتراه شعرا وهو غير مقصود له عليه السلم وقد رايت مثل
هذا في شرح مغني اللبيب منقولا عن النبي ص عليه وآله
قوله والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ككلمة وتمرة وتمر اعلم ان المذاهب
هنا ثلاثة احدها انه اسم جنس واليه ذهب الجمهور وثانيها
انه جمع واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب و
ثالثها انه اسم جمع نقله الازهري في التصريح عن بعضهم و
تحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين هذه الثلثة
فلا باس ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل على احاده بالمطابقة
فاذا قلت جاء الزيدون فكانك قلت جاءني زيد وزيد
وزيد لانه موضوع للاحاد بشرط انضمام بعضها الى بعض
واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الافراد با
لتضمن كقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد فدلالته
على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد من اجزائه
واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم
جنس جمعي فالاول ما وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفرد
ويصدق على القليل والكثير كالسمن والعسل والثاني ما
وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين
كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفائه الواحد والاثنين اذا عرفت
ما تلونا عليك ظهر لك ان الحق انه اسم جنس وان ما استدلوا

به

به على الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه اسم جنسي هذا و
قد اجاب عنه نجم الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون
بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق
على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
كلفظة الكلم انتهى والظاهر ان مثل لفظ حمام واضرابها على القول
بانها اسم جنس من قبيل الثاني منه ولذا استشكل بعض
علمائنا في الحاق قتل الحمامة الواحدة بكفارة قتل الثلث
فصاعدا حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان
الحمام اسم جنس فحكم الواحدة حكم الثلاث وان كان جمعا
فلا يلحق الواحدة بالثلث وقد عرفت الحال قوله اليه يصعد
الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث الصفة لان
الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءني رجال ثلثة فكانك قلت
جاءني جماعة ومما ينفي جمعيته ايضا كونه على وزن لم تبن عليه
الجموع وتصغيره على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد قوله
حيث لا يقع الا على الثلث لو تم هذا الدليل لدل على ان مثل
القوم والرهط واضرابهما مما يدل على الثلث فصاعدا جمع ولم
يقل به عاقل فضلا عن فاضل قوله والكلم الطيب باول بعض
الكلم اما بان يقال اطلق الكلم واراد به بعضه او يكون لفظ
البعض مقدرا وعليه فتكون الصفة كاشفة مثلها

فى قولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله
وهو بعيد من اداب اهل اللغة هذا وقد قال الفاضل المحشى
ويمكن رد شاهد الجنس بان يقال قد صرح علماء التفسير
والاصول بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فلما ابطل هنا
معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا
متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلم الطيبة ما لم
تصر جماعة انتهى كلامه وانا اقول ان الجمع لتنى معنى الجماعة لجمعيته
باعتبار لفظه اى لفظ الجمع وجمعيته باعتبار معناه اى ان
المراد به جماعة واداة الاستغراق لما دخلت عليه ابطلت جمعيته
معناه فصار الملحوظ به كل فرد فرد لعدان كان كل جماعة
جماعة واما جمعيته لفظه وكونه على اوزان الجموع فهى باقية
لم يغيرها مغير والتوابع كالوصف والبدل واضرابها انما يتبعان
من حيث اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يغيره مغير
لوجب جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يقال
جاء فى الرجال العالم هذا مع ان كل فرد من الافراد ينضم
الى مثليه يكون جماعة فاداة الاستغراق لم تبطلها بهذا الا
عتبار بل باعتبار اخر كما صرح به المحقق التفتازانى والسيد
السند واضرابهما من المحققين قوله واللام فيها للجنس
اى الحقيقة لان التعريف انما يكون لبيان الحقيقة يون و

المهيات

والمهيات لانها معقولة حال التعريف لوحدتها لا للافراد
او لانها غير معقولة لعدم تناهيها فتامل قوله والتاء للوحدة
ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة اقسام احدها وحدة الجنس
كوحدة التمر وثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان والانسان
وثالثها وحدة الفرد وتسمى وحدة الشخص كوحدة زيد وعمرو
ولا يتوهم المنافاة بين الجنس واقل الوحدة لوقوع كل منهما
صفة للاخر كما يقال الحيوان واحد والواحد حيوان وانما
يتوهم بينه وبين ثالث معانيها وهو مدفوع ايضا بانها
وان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما لما
عرفت فيقول هذه الوحدة الى احد الاولين ويمكن الجواب
بالتزام تجردها النادر عن معنى الوحدة لانها ليست نصا فيها
كما توهم الفاضل الهندى كيف لا ولو كانت كذا لالم يصح
كلمتان وثمرتان لاقتضاء التثنية العدد واقتضاء التا
الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد ولم يقل لفظة لانه لم يقصد
الواحد هذا وظنى ان ما ذكر فى مقام الجواب تكلف مستغنى
عنه لان المقصود من الكلمة هو الحقيقة وهى واحدة حقيقة والتعدد
فى افرادها كما حقق فى الحكمة وتاء الوحدة مطابقة لها قوله
ويمكن حملها على العهد الخارجى اه لان للكلمة افرادا حقيقيا يون
احدها الكلمة اللغوية والثانى الكلمة المنطقية والثالث الكلمة

النحوية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات
وارباب كل صناعة انما يعرفون ما هو مبتدا وهم وتصدّوا
بلفظ الامكان ليشير الى ان فيه ضعفا وبيّنه الفاضل المحشي
بوجهين احدهما ان اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس
خروج عن جادة التعريف وثانيهما ان لام العهد يكون
اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة
النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها واقول
الظاهر انه فهم من قولهم لام الجنس الجنس الذي اصطلح عليه
المنطقيون وليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس
وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الانسان كلي مقول على كثيرين اه
جعلوا اللام في الانسان للجنس والحقيقة ولا جنس هنا ولما
كانت الكلمة مختلفة الحقائق كما سبق عرف الحقيقة المصطلح
عليها في هذه الصناعة فكانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين
ارباب الصناعة قوله هي لفظ اه فلام العهد هنا لا تخرج عن
لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من
افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا حقيقة كما اتضح
ما قاله فهذا جواب للدليل الاول ويفهم منه الجواب عن دليله
الثاني فان قوله والكلمة الجارية على السنة النحاة اه مم لما
عرفت ان المعهود قسم وحقيقة من حقائق مفهوم الكلمة

فتامل

فتامل في هذا التحقيق فانه ربما تراءى للناظر منافاته لا
صطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصدوا
فان قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت ،
تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف ح
لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها
حصة من مطلق الكلام فاعتبار كونه حصة منه وجعل اللام
اشارة اليه بهذا الاعتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه بل مقام
التعريف يأباه فلتجعل ابتداء للحقيقة من حيث هي هي واما
حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جهالة الحدود الا ان
يعتبر التعيين بقرينة المقام قوله اللفظ في اللغة الرمي
اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمي المطلق
وثانيها الرمي من الفم وثالثها النطق وقد اطبق المحشون
على ان الشارح قصد المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولا
ثم اطلق ثانيا بقوله اي رميتها لئلا يتوهم ان المراد
به الرمي من الفم على ما نحوه واقول وان كان ظاهر الحال
كما قالوا الا انه عند التحقيق قصد المعنى الثاني وانما قلنا
ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم
الفم والا فالمناسب لفظت الحجر ونحوه وثانيهما ان ترتيب
اللفظ على الاكل اعدل شاهد على تقدم الاكل عليه فاللفظ

ح لا يتصور الا من الفم فقول المحشين يقال لفظت النواة
اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ادخالها
في الفم غير معقول لان المناسب ح ان يقول لفظت النواة
ويقول هذا ويترتب عليه اكلنا التمرة مع ان المعنى الثاني انسب
بالمعنى الاصطلاحي والمعنى الثالث وان كان اشد
انطباقا الا انه لما كان متعديا بحرف الجر فالمناسب للمعنى
الاصطلاحي اللفظ به لكونه اخص من المعنى العرفي لان اللفظ
الاصطلاحي يتناول الالفاظ الحكمية التي لم ينطق بها ومن
قال علم النقل من الاعم الى الاخص هذا وقال نجم الائمة
ان اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو
المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون
فيه نقل في عرف النحاة الا ان يقال انه في عرفنا اللغة بمعنى
الملفوظ به حقيقة يتناوله مع المهمل قوله ثم نقل في عرف
النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى
المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان فعلى الاول يكون من
قبيل تسمية المسبب باسم السبب فان رمي الحروف من
مخارجها سبب للتكلم والتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل
تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ بمعنى المرمي مطلقا
حروفا او غيرها وهذا انسب بالمعنى الاصطلاحي حيث

ان كليهما

ان كليهما بمعنى المفعول واورد ولد المحقق الشريف على هذا
التعريف دورا بان معرفة ما يتلفظ المأخوذة في تعريفه
موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان يتلفظ بمعنى
تنطق فهو احد المعاني اللغوية والمعرف هو اللفظ الا
صطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شارحي هذا الكتاب
في الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم
ان يكون زيد من جاءني زيد مركبا فلم يكن اسما معربا لانه
من اقسام الكلمة وان لم يكن كلمات لم يكن حد الكلمة مانعا فذهب
بعضهم الى انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم
والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست
بكلمات واخرجها عن التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ
باصالة وهذا الجواب مع بعده غير مخرج بل هو مخرج للضمائر
واشباهها والحق انها ليست بكلمات في الاصطلاح لكنها خارجة
بقيد الوضع فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعة برأسها لا في
ضمن كلمة اخرى كدلالة الف المفاعلة على المفاعلة قوله
مهملا كان او موضوعا قال في الحاشية وانما قال موضوعا
ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم
بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل
وهو لفظ وضع قبل ان يستعمل في شيء وقد تم المهمل مع كون الموضوع

اشرف منه لان الاصل في كل كلمة الاهمال والوضع طارد
عليها قوله كزيد وضرب لم يمثل للحرف اكتفاء عنه بالكاف
او الواو قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذه
كبرى لصغرى مطوية من الشكل الثاني ترتيبها ان كل لفظ حقيقي
فهو من مقولة الحرف والصوت ولا شيء من المنوي بمقولة الحرف
والصوت فلا شيء من اللفظ الحقيقي بمنوي وينعكس الى
لا شيء من المنوي بلفظ حقيقي وهو المط قال المحشي ولا ادري
من اي مقولة فلم يعلم انه من مقولة الراجع اليه فان كان راجعا
الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من مقولته
وان كان راجعا الى الصوت فهو من مقولته ففي المثال
المذكور هو من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فتعميم انه ليس
من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي قوله ولم يوضع له
لفظ بل لما كان عمدة في الكلام اكتفي عن فهمه من غير لفظ
عن اعتبار اللفظ وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا الى
زيد يكون الفاعل المفعول هو زيد فلا يخفى ما فيه قوله وانما
عبروا عنه باستعارة اه دفع لما يتوهم من انه لما عبروا عنه بهذه
الضماير كانت موضوعة له فبين ان التعبير على طريق الاستعارة
قوله واجروا عليه احكام اللفظ اي الحقيقي لكونه محكوما عليه
كضرب ومؤكدا كقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة و

معطوفا

معطوفا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجريت احكام
اللفظ الحقيقي عليه سمي لفظا حكميا قوله والمحذوف لفظ
اما ان يكون هذا الكلام منه في مقام التحقيق وبيان ان المحذوف
من اي القسمين واما ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه المص
في الايضاح من ان المستتر هو المحذوف ولكن تجوز عن المحذوف
الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل
وبيان رد ان المستتر لفظ حكمي فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقيا
فلا يكون للفظ الحكمي مثال الخ قوله لانه قد يتلفظ به الانسان
في بعض الاحيان لان المحذوف ان كان جائزا فالتلفظ به
ظاهر وان كان واجبا فالمحذوف يمكن التلفظ به وان كان
غير محتاج اليه او انه يتلفظ بحال اختل له احد شرائط الوجوب
كان لا يقوم مقام غيره او انتفى القرينة الدالة عليه وفي هذا
الكلام رد على الفاضل الهندي حيث قال والمحذوف لفظ
حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به
الانسان وصدق الماهية لا يستدعي الوجود فالمحذوف لا
بنا فيه فهو قد حمل اللفظ على ما من شانه ان يتلفظ به الانسان
وظني انه تعليل مستحسن لا غبار عليه قوله وكلمات الله تعالى
داخلة فيه لما اعتبر الانسان في تعريف اللفظ ورد عليه
كلمات الله والجن والملائكة فان التلفظ بها كل واحد منهم

قد هنا م

بلغ

وحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها واما المحل فليس له
مدخل في هذه الصناعة او يقال انها من جنس ما يتلفظ
به بل دخول كلمات الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها
من الانسان فلهذا يقال كلمات الله ولا يقال الفاظ الله
قوله والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخلة في اللفظ الى قيد يخرجها الدوال مبتدء وغير داخلة
خبره وهي جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم الحسابية
والعقود جمع عقدة وهي عقد الاصابع لان كل عقدة موضوعة
لعدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب والتجار والنصب جمع
نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام كما قال
بعض المحشين تعريض بنجم الائمة حيث قال واحترز بقوله لفظ
عن الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بال
وضع على معنى مفرد وليست بكلمات وبجواز الاحتراز با
لجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا
لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى
ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف
وظاهر ان الشيء ان قصد هذا فكلامه في غاية السخافة لان
مراد نجم الائمة الاحتراز عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول
والاصوب ان يقال انه قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو

دفع

دفع لاعتراض من يقول ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع
الفصول الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب
بانها خارجة بقيد اللفظ وان كان جنسا لما عرفت فلا
حاجة الى ان يزاد في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق
على عبارته غاية الانطباق قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة
اه اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها لفظة اه والحامل
له امران احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة حتى يكون لفظة واحدة
عرفا وثانيهما المطابقة بين المبتدأ والخبر فكان سائلا
يقول لم لا يجري المص على حذوه للامرين المذكورين فاجاب
الش ببيان فساد الامرين اما الاول فلان المص لم يقصد من
اللفظ الواحد الذي قصده العلامة ليخرج بعض الكلمات
النحوية من التعريف كعبد الله علما وتأبط شرا لانه لفظتان عرفا
واما الثاني فبان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر
صفة مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب
نحو زيد بصري فبصري مؤول بالصفة اي منسوب الى
البصرة واما في الجوامد فلا تلزم المطابقة نحو هذه الدار
مكان طيب واللفظ وان كان بمعنى الملفوظ الا انه في الا
صل جامد لانه مصدر ويعتبر في الامثلة الاصل نحو امرأة
صوم ولوجوب المطابقة شرطان اخران احدهما ان لا يكون

يتحد

مما فيه المذكر والمونث كفعيل بمعنى مفعول يقول زيد جريح
وهند جريح وثانيهما ان يكون رافعا لضمير المبتدا فلا يونث
في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه ولم
يتعرض لهما لان مقصوده حصل بما ذكر وليس المقام مقام
بيان وتفصيل مع كون اللفظ اخصر لان فيه حذف تاء
قوله وضع الوضع في اللغة جعل الشيء في الحيز اي المكان
ولما كان الواضع بسبب تعيينه اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل
المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمي به قوله تخصيص شيء بشيء
لم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما
سياتي فان قيل المراد اما قصر الثاني على الاول او الاول
على الثاني وايا ما كان يلزم منه خروج المشترك او المترادف
قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو مصطلح ارباب
المعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا
على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرف بعضهم بقصد المتكلم افادة
السامع سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع لما كان
متعددا فيهما تتعدد الازمان فكان الواضع مع كل وضع
وقع في زمان خصص فيه احدهما بالاخر فتامل قوله
متى اطلق في لفظ زيد فانا اذا اطلق فهم منه الشيء الثاني
وهو الهيكل المحسوس قوله او احس اي شوهد بالعين

كما

كما في الدوال الاربع فانا عند مشاهدتنا النصب فهم الشيء
الثاني وهو نصف الفرسخ او ربعه مثلا قوله فهم منه الشيء
الثاني اي بعد العلم بالوضع والمراد بالفهم هنا التفات
الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم
سابقا قوله قيل القائل الفاضل الهندي قوله يخرج عنه
وضع الحرف وكذا وضع الفعل بانه موضوع للحدث وللنسبة
الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين والحق انه موضوع
للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان تعريف
الوضع غير جامع قوله واجيب بانه حاصل الجواب انه لا يطلق
اطلاقا صحيحا الا مع ضميمة يفهم معناه بسببها وهي سرت
والبصرة مثلا في قولك سرت من البصرة ويمكن الجواب بان
ضميمة المعنى يحتاج اليها لا للدلالة على معنى بل لتعيينه قوله
ولكنه اه حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق الشائع
بين ارباب الفصاحة المعبر عنهم باهل اللسان تسمية للسبب
باسم المسبب فاذا اطلقوا الحروف لا يكون الا مع ضميمة فح لا
يحتاج الى قيد زايد وهو قيد صحيحا كما احتيج اليه على التقدير
الاول قوله المعنى ما يقصد بشيء هذا معناه اصطلاحا
ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد
يقصد بغيره كما في معاني الدوال الاربع قوله فهو اما مفعل

اسم مكان الغا، فصيحة اى اذا عرفت مفهو ماصطلاحا فهو
فى اللغة اما مفعل اسم مكان اى مكان القصد سوا، قصد
بشئ ام لا نقل من المكانية الى المفعول لعلاقة المناسبة لانه
اما مكان القاصدية او المقصودية قوله او مصدر ميمى بمعنى
المفعول فمعنى بمعنى عناية وعناية بمعنى معنوى اى مقصود
نقل الى المقصود بشئ مخصوص من قبيل نقل العام الى الخاص قوله
او مخفف معنى اه فاصله معنوى نحو مرمى اجتمع الواو والياء
فى كلمة واحدة وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو
ياء وكسرة ما قبل الياء وادغمت فصار معنى كرمى ثم خففت
بحذف احدا اليائين وقلب الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها
وهذا الاحتمال وان كان ابعد من جهة اللفظ لعدم وجود نظير
له فلذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى فانسب بمعناه
الاصطلاحى لاشتراكهما فى المفعولية وان فترقا بالعموم
والخصوص قوله ولما كان المعنى اه جواب سؤال وهو
ان المعنى ماخوذ فى تعريف الوضع لانه المعبر عنه بالشئ فى
قوله تخصيص شئ بشئ والمقام مقام اختصار فلا يناسب
ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره بعده مبنى على عدم
دخوله فى مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شئ ولم
يعتبر الشئ الثانى والحامل له على هذا اما صحة توصيفه بقوله

وهذا من مونيات كونه صفة لا للفظ كما سيأتى واخراج حروف
الهجا بقيد صريح والذى يختلج فى بال العدم الاحتياج الى ما ذكره
الش بل المحقق فى الجواب ان الشئ الماخوذ فى تعريف الوضع وان كان
المراد به المعنى بحسب نفس الامر الا انه مفهوم عام تبيينا وله وغيره
نبينه بقوله قوله يخرج به اى بقيد الوضع وانما لم يحترز به معنى
عند ذكره لان الاحتراز به على هذا النحو مبنى على تجريده عن المعنى
فقبل ذكر المعنى لا معنى له قوله والالفاظ دالة بالطبع اى الدلالة
على معانيها بتوسط الطبيعة قوله كدلالة اح اح على وجع الصدر
فان ملاحظة اللفظ وتحقق حالة لا يقتضى هذه الدلالة لا تقبل
بملاحظة ان من كان به وجع الصدر فطبيعته تقتضى التلفظ
بهذا اللفظ وكما تخرج هذه الالفاظ تخرج الالفاظ الدالة
بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ قوله ولم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة
اذ المراد بالمهملة ما ليس بموضوع وح فذكر الالفاظ الدالة
بالطبع بعده من قبيل رب الملائكة وجبرئيل وكذا قال الشارح
فى هذا الكتاب وظنى ان المحال ليس على ما قاله بل الفرق
واضح فان المهملات هى الالفاظ التى لم تدل على معنى اصلا
والدالة بالطبع دالة على معنى كوجع الصدر لكن بتوسط
الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد يكون

مهملة وقد يكون موضوعة ولكن لا للمعنى الذي دلت عليه
بتوسط العقل كزيد فانه موضوع لذات المعلومة الآن ودلالته
على وجود اللافظ بتوسطه فاعراضه عن الالفاظ الدالة بالعقل
اما لانه مقام اختصار او لانه معلوم الظهور قوله اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص صلة الضمير راجع الى كل واحد وعطف التخصيص
على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص قوله حروف الهجا
الهجا حروف يقطع اللفظ بها اى حروف يركب منها اللفظ
قوله الموضوعة لغرض التركيب لا يقال انها لما كانت موضوعة
لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجه للاحتراز
عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى
ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ اى يقصد لا ما لاجله
اللفظ والا لكانت حروف الهجا كلها مترادفات فاللام
في قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم
وضع اللفظ المعنى بل للتعليل والغاية قوله مثله في قولهم
وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظني ان الصفة مخصصة لا
كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوعة لمعنى كلمات كاللام
الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام وان تشا اخراج
مثل هذا فاخرجها اما بقيد الحيثية فانها من حيث انها
من حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى او بما حققناه لك

سابقا

سابقا قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
اخر كلفظ الاسم والفعل والحرف وهذا الاعتراض بعد ما
فسر المعنى بما تقدم ليس في محله لكنه مبني على تخيل ان المعنى
لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى قوله
فان قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض متفرعا على الجواب
عن الاعتراض الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد هذا
اورده في ذيله والا كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد
قوله كلفظ الجملة والخبر والمراد بالخبر ما ليس بانشاء لا
الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وقام زيد واضرابهما
والجملة ما ليس بمفرد فهي اعم من الخبر فذكره بعدها من
قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة
المتوسط حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام
على الخاص نادر قوله هذه الالفاظ اى الالفاظ المذكورة في قوله
بازاء الالفاظ المركبة التي هي معان وحاصل الجواب ان هذه
الالفاظ التي هي معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة با
القياس الى معانيها الدالة لدلالة جزء لفظها على جزء معناها الا
انها مفردة بالقياس الى الالفاظ التي هذه الالفاظ معان لها
فان المعنى المفرد كما يأتي ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ولا شك
ان جزء لفظ الجملة اعني الجيم مثلا لا يدل على جزء معناها كزيد

من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى
فدلالته عليه كدلالة لفظ زيد على معناه قوله وقد اجيب
المجيب السيد ركن الدين في شرحه الموسوم بالمتوسط قوله ليس
ههنا اي في مقام النقض على تعريف الكلمة قوله مفردا كان
او مركبا لاحظ بقوله مفردا الاعتراض الاول وبقوله او مركبا
الاعتراض الثاني قوله بازاء مفهوم كلي فالاسم مثلا موضوع
مفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معناه واعترض بان هذا ايضا
مفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى
معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع بازائه وبيانه
يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب في الجواب ان
موضوع المفهوم اجمالي مفرد عبر عنه بهذه الكلمات وجعلت له
لملاحظة مفهوم في حد ذاته مفرد قوله افراده الالفاظ ككلفظ
الاسم والفعل اي لهذه العبارة حلان احدهما ان يكون قوله
كلفظ الاسم بيانا للالفاظ الجملة وعلى هذا يكون البيان
مخصوص بمفهوم الاسم فكانه قال للاسم مفهوم كلي ولذلك
المفهوم افراد وهي الالفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف ونحوه
وزيد فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة اسماء ولذا يخبر
عنها كقولك ضرب فعل ماض وفي حرف جر والجملة اسم فذكر
مفهوم الاسم واطلق عليه مفهوم الخبر والجملة وغيرهما ومفهوم

الخبر

الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده الالفاظ كزيد
قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم متعلق
ومتمم للفظ السابق والتقدير ليس ههنا لفظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ آخر بل بازاء مفهوم
كلي افراده الالفاظ وهذا الذي اعتمد عليه في حل هذه العبا[رة]
وان كان الاول اقرب لفظا فتامل في هذا المقام فانه من
مزال الاقدام قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال
الضماير اي الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة
لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضماير وامثالها مثل
الموصولات ونحوها الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت
او مركبة فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت
زيد فضيل الذي قلته اسم مفرد او قلت زيد قائم فقيل لك
الذي قلته مركب خبري قوله فان الوضع فيها اي في كل واحد
من الضماير وامثالها او الجمعية باعتبار تعدد الامثال
الا ان الموضوع له خاص لان الموضوع له الافراد بملاحظة
ذلك المفهوم قوله فليس هناك اي في مقام وضع الضماير
وامثالها للالفاظ المخصوصة او في مقام رجوع الضمير اليها
قوله هو الموضوع له في الحقيقة وانما اتى بهذا القيد لان
هناك مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا كما يقال الضمير القا

موضوع لما تقدم ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا له مجازا
والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذى موضوع
لحقيقة مبهمة والمراد افرادها وان اردت تحقيق معنى
الوضع العام فاستمع لما نتلى عليك فنقول لا بد للواضع فى
الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين بازائه
لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه
اعنى تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد وان تصور
معنى عاما مما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين لفظا بازاء
ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له عاما
كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ بازاء
خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا
اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها وهذا العلم الاجمالى
كاف فى الوضع فيكون الوضع عاما لعموم التصور المعتبر
فيه والموضوع له خاصا واما عكس هذا اعنى ان يكون الوضع
خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه والموضوع له عاما فغير ممكن
لان الجزئى ليس وجها من وجوه الكلى لتوجه العقل به اليه
فيتصوره اجمالا انما الامر بالعكس اذا انتقش هذا على صحيفة
بالك فاعلم ان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا فى اشخاص معينة
اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة

لواحد

لواحد منها والا لكانت فى غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا
لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب
ان يكون موضوعة لمفهوم كلى شامل لتلك الافراد ويكون
الغرض من وضعها له استعمالها فى افراده المعينة كذا قال
جماعة من الافاضل والحق ما افاده العضدى واستحسنه
الشريف واشار اليه الفاضل الشم وهو انها موضوعة لكل
معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا فى شىء
منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا اليه
لكان انا وانت وهو ونحوها مجازات لا حقايق لها لانها
لم تستعمل فيما وضعت هى لها من المفهومات الكلية بل لا يصح
استعمالها فيها اصلا وهو بعيد فى النظر كيف لا ولو كانت
كذلك لما اختلف ائمة اللغة فى عدم استلزام المجاز
للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك
فى اثباته بامثلة نادرة كالرحمن وقامت الحرب على ساق
وشابت لمة الليل قوله على جزئه فانما لم يقل جزء معناه لانه
بصدد تعريف المعنى المفرد فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون
للمعنى معنى قوله وفيه انه يوهم اه اى فى جعل المفرد صفة
للمعنى توهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد
قبل الوضع وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الافراد

والفعل وشبهه اذا تعلق بشئ مقيد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة
ان يقيد هذا الشئ بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان
يكون المعنى سابقا على وضع اللفظ له لامتناع وضع شئ لامر معدوم
واذا كان المعنى المقدم متصف بصفة يجب ان تكون ذلك
الصفة متقدمة وانما عبر عن هذا الامر المحقق بالمتوهم لظهور
المراد في هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله فيه لان
المعنى المفرد على ما عرفته ما لا يدل جزؤه والمركب بالعكس
والدلالة وعدمها فرعان لهما والاحتمال المذكور مؤيد
لما نقله نجم الائمة الاستراباذي عن ان الافراد صفة للفظ عند
النحاة وانما هو صفة للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم انه ذكر
التركيب طرد الباب قوله فينبغي ان يتركب فيه تجوزا اي في
كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال لما كان
مآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية
للشئ باسم ما يؤول اليه كما قال عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه
اي من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلاحه وثوبه فسمى
الشخص الحي قتيلا لانه يؤول الى القتل قوله الا ترى ما لا يدل جزؤه
وانما لم يقل هنا جزء لفظه لانه يلزم ان يكون للفظ لفظ
آخر على ما لا يخفى قوله ولا بد من ايراد نكتة اه اي حين جعل

المفرد صفة

جعل المفرد صفة للفظ صار للفظ صفتان احدهما جملة فعلية
اعني وضع والاخرى مفردة اعني لفظ مفرد والاحسن
في الموصوفين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد وكان
يمكنه ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او بالاسم فمخالفة
الاحسن لابد لها من نكتة وهي بيان تقدم الوضع على الافراد
بحسب الرتبة لان تقدم الزماني غير معقول هنا لمقارنتهما
فيه فاستعير ما يدل على التقدم الزماني اعني صيغة الماضي
للدلالة على التقدم الرتبي وانه يجوز التشبيه اشارة الى انه
يمكن ان يكون لنكتة غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى لما كان
لها معمول اعني الجار والمجرور والفعل اصل في العمل عبر عنها
به قوله وان لم يساعده رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا
الكلمة على صورة الوقف بها واذا وقف على المنون يقلب تنوينه
الفا نحو رأيت زيدا فلو كان المفرد منصوبا لكتب بالالف
قوله فانه مفعول بواسطة اللام الغرض من هذا دفع اعتراضين
احدهما ان في الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وثانيهما
انه لا بد من اتحاد العامل في الحال وصاحبها وهو هنا مختلف
لان العامل في الحال هو وضع وفيه معنى حروف الجر ووجه
الدفع ظاهر ولم يقدم الحال على صاحبه مع انه نكرة لانه ظرف
ولا يجوز تقديمه عليه على ما سيتلى عليك قوله ووجه

صحته اه اى وجه صحة وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير
او من المعنى والغرض دفع ما يتوجه من انه يجب ان يكون
الحال وعاملها مقترنان والوضع هنا مقدم على الافراد على
ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما
على الافراد ذاتا ورتبة الا انهما مقترنان بالزمان فان
اتصاف المعنى بالافراد حالة الوضع وهذا القدر من الاقتران
كاف فى صحة الحالية قوله وقيد الافراد لاخراج المركبات
وما قيل من انها خارجة بتقييد الوضع لان الوضع للمفردات
لا بغيرها مردود بما اخترناه فى هذا الكتاب من انها موضوعة
وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع عين
اللفظ لعين المعنى كما فى المفردات او وضع اجزائه لاجزائه
كما فى المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعى
ومعناه ان الواضع وضع قانونا كليا تعرف به الالفاظ
كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل
على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التى
يحتاج فى معرفتها الى علم النحو قوله كلامية او غير كلامية
الياء للنسبة اى مركبات منسوبة الى الكلام بان يقال
لها كلام عند ارباب هذا الفن وهى مركبات التامة كزيد
قائم وغير الكلامية ما عداها سواء كان اضافيا او

علديا

عدديا او مزجيا او نحوها قوله فيخرج به اه وكذا يخرج عنه رجل
بالتنوين فان التنوين من يشابه اللام فى كونها من حروف
المعانى قوله مثل عبد الله علما اى كل مركب اضافى صار مفردا
بسبب العلمية وانما صار مفردا لان المقصود منه تشخص المسمى
بهذا الاسم لا العبودية والذات المستحقة لجميع الكمالات قوله مع
انه معرب باعرابين اعراب على المضاف والاخر على المضاف اليه
وانما اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافى
وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول
عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه قوله بالغرض من علم النحو
لان الغرض منه معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب له
ان كلما اعرب باعراب واحد يكون كلمة وكلما يكون باعرابين
يكون كلاما فترك رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى يناسب
اصطلاح اهل الميزان قوله وما اورده صاحب المفصل لما
ذكر ان تعريفه لهم مختل من وجهين احدهما خروج مثل
قائمة والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان تعريف
المفصل مختل من وجه واحد قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة
الظاهر ان المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولم توجد
مثل هذه الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المحشى المراد با
اللفظة الواحدة ما يتلفظ به مرة اى دفعة بحيث لا يضع

ان يتلفظ به مرتين باعتبار ما فخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل
واحد من جزئيه باعتبار وصفه الاضافي وهو بعيد قوله
فمثل عبد الله خرج عنه اعلم ان صاحب المفصل بعد ان عرف
الكلمة بما ذكره الشارح جعل عبد الله من اقسام الاسم العلم المركب
فالظاهر ان كلام الشارح معه على سبيل الاعتراض بنسبة الفاضل المحشي
كلام الشارح الى الافتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ
في تعريف المفصل اللفظ وزيادة التاء للمبالغة لانه بعيد غاية
البعد قوله اعلم ان الوضع اه المقصود من هذا الكلام دفع ما
يقال لم ترك المص في التعريف قيد الدلالة ولم ياتي به كما فعل
صاحب المفصل وحاصل الجواب ان المص لما قيد ~~[illegible]~~ قيد الوضع
وكان مستلزما للدلالة اكتفى بها وصاحب المفصل لما قيد ب
الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب جعل الجاعل
فوضعية وان كان بحسب كون الشيء لا ادل مقتضى للطبع عند عروض
المعنى فطبيعية وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد الوضع
قوله ديز المسموع من وراء الجدار قيد بديز ليتمحض الدلالة
العقلية لان ذكر زيد يوهم الدلالة الوضعية والا فلا فرق
في هذه الدلالة بين المهملات والموضوعات وقيد بقوله
بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة
علم لعلم من حبتها قوله اي منقسمة اعلم ان هذا التقدير

لفوايد

لفوايد احدها انه اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد تكميل تعريف
الكلمة بتصويرها ثانيها بضم قيود اليها تحصل ملاحظة تفصيل
الاقسام وثانيها كونه اشارة الى تصحيح الحمل فانه على الظاهر ان كل
واحد من اقسام الثلاثة خبرها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد
منها ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا او مساويا له
فجعل الخبر مقدار الوجود شرط صحة الحمل وثالثها ان الضمير اذا
كان مرجعه مذكرا وخبره مونثا او على العكس كان رعاية الخبر
احسن واولى وهو هنا مذكر فالانسب ان يعبر بضمير المذكر
فاجاب بان الخبر محذوف ورابعها وهو الظاهر ان ضمير هي راجع
الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا و
حرفا المفهوم من واو الجمع فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم
منقسم اليها ومعنى انقسامه اليها انه ينضم اليه قيد الدلالة
على معنى في نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم و قس عليه الفعل
حال الحرف قوله بجمع الائمة حيث قال فان قيل يجب ان يكون الكلمة
هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت
هذه القسمة من قبيل قسمة الشيء الى اجزائه وليس كذلك وانما
هي من قبيل قسمة الكلي الى جزئياته ويكون ما اشار اليه الشارح
جوابا اخر وهو ان المص بقولهم وهي اسم اي منقسمة الى ا
سم فافهم قوله لانها اي الكلمة اه ان قوله في اثناء التقسيم او

اولا يدل بصدد فعلى امرين احدهما ما لا يدل اصلا والثاني
ما يدل على معنى ولكن لا على معنى في نفسها والقسم الاول ليس بحرف
فلا يصح جعل الثاني للحرف فيه على ان المراد بالدلالة هي التي
استلزمها الوضع وهي لا يكون الا للمعنى **قوله** اما من صفتها انما
قدّره في نظم الكلام لتصحيح الحمل لان قوله ان تدل في تاويل
المصدر ولا يصح ان يقال الكلمة اما دلالة او لا دلالة لكن يصح
ان يقال صفتها اما دلالة او لا دلالة قال سيد المحققين لا حاجة
الى تقدير الشيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر الصريح
والفعل المضارع المصدر بان وان فانه في تاويل المصدر با
عتبار الاحكام اللفظية من صحة دخول حروف الجر عليه او الاضافة
او نحوهما فلا شك ان معنى الفعل مربوط بلا تقدير انتهى وهو
محذور الشرح وقال بعضهم انما اتى بمن مع ان المقسم بدونها
للتنبيه على كثرة اوصاف الكلمة وفيه نظر لان معنى حصر التقسيم ليس الا المقسم
انه ليس القسم خارجا عما ذكر في التقسيم لا انه ليس له امر اخر
الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا
ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون بغيرهما فقد يحسن للتزيين
اللفظ وتحسينه **قوله** كائن في نفسها اشارة الى الظرف مستقر
قوله اعني الابتداء والانتهاء الخاصين لان معناهما والا فالابتداء
والانتهاء العامين معنيان مستقلان يخبر عنهما من غير توقف

على

على ذكر متعلق كقولك الابتداء خير من الانتهاء وسيرد عليك تحقيقه
انشاء الله تعالى فانظر اذا عرفت هذا الحاصل قولهم الحرف
ما دل على معنى في غيره على ما ذكره الشرح ان المعنى الذي دل عليه
الحرف له متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصل في غيره لانه
اذا انتقل لفظه الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان لغا
الحرف كظرف حال فلا يقال معناه فيه بل في غيره بخلاف تسميته
فانه اذا انتقل لفظا الى ذهن السامع انتقل معه المعنى فكان
كلتهما ظرف اذا انتقل انتقل ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس
الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم ان له تفسيرات اخرى
في كلام الافاضل احدها قول بعضهم معنى دلالة الحرف على
معنى في غيره ان تصور معناه متوقف على خارج عنه الا ترى
انك اذا قلت ما معنى من فقيل في الجواب انه للتبعيض وجدت
تصوره متوقفا على الغير لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور
الجزء والكل وهذا معنى باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب
والبعد ونحوها كذلك فيلزم ان يكون حروفا ولا قائل به
ثانيهما قول اخرين المراد من دلالته على معنى في غيره انك اذا قلت
من مثلا لم يدر اهي مبعضة ام مبينة ام غيرهما فاذا ذكرت
مجرورها تبين معناها وهو كسابقه في الضعف لانه يدل
على الفاظ مشتركة والاشتراك لا ينقض كون معنى الكلمة في غيرها

والاكانت الاسماء المشتركة حروفا ويزيد عليه بانه لا يتم في الحروف
الغير المشتركة ثالثها ما ذكره نجم الائمة الاسترابادي حيث قال
الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ او
في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جملتها قولنا اللام في نحو
الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل
في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو
في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اريد بثبوت معنى الحرف
في لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان
الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وان اريد
قيامه بمعنى غيره قياما حقيقيا فباطل ايضا لما مر ولانه يلزم
ان يكون الاعراض مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على معان
قائمة بمعاني الفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان
يكون لفظ استفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان
متعلقة بمعاني غيرها حروفا وهذا كله فاسد قوله كالبصرة
والكوفة اكتفى بذكر بعض الضمير معنى من لفظ سرت والبصرة
ومعنى الى لفظ انتهيت والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة اشارة
الى ذالك قوله ان يقترن ذالك المعنى ارجع الضمير اليه لان المقترن
حقيقة باحد الازمنة ووصف الكلمة به من قبيل زيد حسن
الغلام قوله في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن اي يقترن

ذالك

ذالك المعنى حال فهمه من اللفظ قوله اي حين فهمه بيان لما
سبق خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقيق كالض
فانه لا يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه
وما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضارب امس وما يكون
مقارنا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما اذا اطلق
ضارب وفهم الزمان قوله ماخوذ من السمو هذا ما اختاره
البصريون وما بعده مختار الكوفيين ولكل واحد من الفريقين
دلائل اضربنا عن ذكرها مخافة التطويل قوله لتضمنه الفعل
اللغوي وهو المصدر قال الفاضل المحشي فيكون من باب
تسمية الدال باسم المدلول والاسناد من باب تسمية الكل
باسم الجزء لان من عادتهم ان يسمون الدال باسم المدلول اذا كان
مدلوله مطابقيا اذا عرفت هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة في
اقسام ثلثة حصر عقلي مردد بين النفي والاثبات لا استقرائي
وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في
شرح اللمحة اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام
الكلمة في ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان اما ابو جعفر
بن صابر قسم رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه
التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه وهو مردود لانه اسم
لصدق التعريف عليه فان قولك صه مثلا اسم لقولك

اسكت اى للفظ على الاصح فهو بمنزلة ضرب فى قولك
ضرب فعل ماض فانه فى هذا التركيب اسم مسمات قولك
من نحو ضرب زيد فمعناه الفعل فالاخبار عنه باعتبار معناه
واما لفظه فاسم ولا لزوم التناقض فى حال الاخبار قوله
وقد علم بذلك الواو اما عاطفة على محذوف اى قد تبين
وقد علم اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب او
المراد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف اقسام او لتنبيه من لا يكتفى
بالاشارة كذا قال الشارح الهندى اقول ويجوز ان يكون
ابتدائية وقد اما للتقريب او للتحقيق والباء للسببية قوله والفعل
كلمة تدل على معنى اه اعلم ان المتاخرين قد اطبقوا على ان الفعل
تدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعل ما هو
معنى حرفى يحتاج الى الطرفين فاستقلال معناه باعتبار معناه
التضمنى اعنى الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق ان معنى الفعل
مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمنى وظنى انه غير للتحقيق لان
النسبة وان احتاجت الى الطرفين الا انها جزء ان للفعل كما
فتقاد معنى الحرف اليه الا ترى ان معانى الاضافات كالتقابل
والمباعدة والمجاورة واشباهها معان اسمية مع احتياجها
الى الطرفين الا ان ذينك الطرفين مفهومان مما من اللفظ على
قياس ما عرفت وكلام النقدمين فى جعل الزمان من اجزاء

فى الفعل
مضطرب فمنهم من وافق المتاخرين ومنهم من ذهب الى
ان دلالته عليه بطريق الالتزام ولهم دلائل حررناها فى
كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب فنذكر هنا بعضها اولها ان
الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف
لا يكون جزءا من المظروف ثانيها انهم متفقون على ان
اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول بالزمان كاقتران الفعل
بغير ان زمان الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزء المعنى
اسم الفاعل وكذا للنفى الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزءا
للفعل لم يمكن تحقق الفعل بدونه وقد تحقق فى جميع الا
نشاءات رابعها انه لو كان الزمان الماضى جزءا للماضى وكذا
فى المستقبل لما امكن اختلافه بعارض وقد يختلف لما فى
قولك ان قمت ولم يضرب فلا يكون جزءا لان ما بالذات
لا يختلف بالعارض ونحن حيث اخترنا مذهب المتاخرين
لا بد لنا من الجواب عن هذه الدلائل فالجواب عن الاول انه
مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوى بالفعل الاصطلاحى
فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوى اعنى الحدث بالفاعل
وهو ليس بجزء له ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحى
وعن الثانى بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل به
باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار

لان كل فعل من ضرب وغيره لا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ
ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق
ومقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام
به بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث
بعد تسليم عدم دلالتها على زمان الحال يجوز ان يجرد الشيء
من جزئه فيصير مدلوله الجزء الاخر كما جرد والوضع عن المعنى
وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء الفعل الماضي صورة
ومعنى وهنا في المثال وان كان ماضي صورة الا انه مستقبل
حقيقة لمكان الشرطية وعليه فقس المضارع ومثل هذه
التحقيقات وان كان المحل اللائق بها مبحث الفعل الا انا ذكرناها
ههنا خوفا من مصائب الزمان قوله وليس المراد بالحد اه الغرض
من هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرازي حيث قال ان مثل
هذه التعريفات لا يكون حدودا لان الحد هو المركب من جنس
وفصل وجوديين وفصل الحرف المخرج لاخويه عدمي وكذا
فصل الاسم الذي به يميز عن الفعل وحاصل الجواب ان ما
ذكرت من الشرط قد اعتبره اهل صناعة الميزان واما الادباء
فليس المراد بالحد عندهم الا المعرف الجامع المانع وان كان
فصله عدميا فهو حد عندهم ورسم عند اهل الميزان
قوله ولله دره المص الدر في اللغة ما يدر من الضرع كاللبن

وفيه خير

وفيه خير كثير عند العرب ويراد بالخير مجازا فيقال در دره
اي كثر خيره ويستعمل في مقام المدح والتعجب كما هنا فاما ان
يكون الدر كناية عن فعل الممدوح الصادر منه ونسب الى الله
تعالى مع انه فعل الغرابة وهو ايضا منشأ العجايب فكان هذا
الفعل لله لا له واما ان يكون الدر باقيا على حقيقته والمراد
به اللبن امه التي ارضعته منه حتى صار نحريرا كاملا والمعنى ان ذلك
اللبن كانه لم يصدر من امه بل كان الساقي له هو الله تعالى قوله
والكلام في اللغة الالف واللام في الكلام مثلها في الكلمة
قال بعض المحققين ومن المعاني اللغوية الكلام ما يكون مكتفى
به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة
لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه انتهى وهو كلام
عجيب اشار اليه الشهيد الثاني في شرح اللمعة قوله اي لفظ
فسر ما العامة باللفظ لان الكلام المبحوث عنه هو اللفظ وقيل
ليخرج من التعريف زيد قائم اذا ضم معه لفظ مهمل لانه
متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان المركب من اللفظ
وغيره ليس لفظا قال الشريف في حاشية المطالع من الامور المعلومة
بالضرورة ان الاشياء المعدودة لا تصير امرا واحدا ما لم يعتبر معها
هيئة وحدانية هي جزء صوري للمركب فعلى هذا لا بد في تحقق
الكلام من جزء صوري هو الهيئة وهي ليست بلفظ فالمجموع

ليس بلفظ لما عرفت فتفسير الشارح يخرج جميع افراد الكلام
الا ان يقال تسميته لفظ باعتبار اغلب اجزائه وح فيجري فيما
قيل **قوله** حقيقة او حكما اما قيد للتضمن فالتضمن الحقيقي ما كان
جزءه حقيقيين كضرب زيد والتضمن الحكمي ما كان احدهما
كلمة او كلاهما حكميا كالضماير وامثالها وان يكون حقيقة بعضه حقيقية
وحكما بعضه حكمية فما تركب من كلمتين حكميتين مثل قولك
غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا
الا انه في حكم كلمة واحدة اعني هذا ذاك وهذا هو الظ
من تحقيقه الاتي بعد هذا **قوله** فالمتضمن اسم فاعل اه جواب
اعتراض يرد على المص واول من تصدى لدفعه الش الهندي
وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين انضم كلام
وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحدة الذي هو المتضمن
فلا اتحاد قال بعض الافاضل لو جعل قوله بالاسناد للاستعانة
لم يحتج الى هذا التكلف لجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين
والاسناد فلو جعلت بمعنى مع احتيج اليه وظني انه لو عكس كان
انسب مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا وانه قد اخذ اللفظ
في التعريف والمراد من تضمن الكلمتين فهمهما منه او شموله لهما
شمول الافراد **قوله** اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد وجوز الش
الهندي تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين اي كلمتين متلبستين

مع هذا ان يكون الباء للاستعانة او للالصاق او للمصاحبة وقوله اي تضمنا بيان لكون قوله الظرف صفة مصدر محذوف وجوز الش الهندي م

متلبسين

متلبستين بالاسناد **قوله** حقيقة او حكما اي سواء كان احد الكلمتين
حقيقة او حكما اي والكلمة الحكمية على ما عرفت ما صح وقوع
المفرد موقعها **قوله** وحيث كانت الكلمتان اه الغرض من هذا
دفع اعتراض نجم الائمة الاسترابادي على المص حيث قال كان على المص
ان يقول كلمتين او اكثر ليعم زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه بحيث
قوله بحيث يفيد المخاطب المراد من شانه افادة المخاطب ليصدق
الاسناد على الاسناد الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعلم
المخاطب بمضمونها او يحمل الافادة على التفات الذهن
كما سبق تحقيقه **قوله** او قائم ابوه اي زيد قائم ابوه قال
الفاضل المحشي في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان
الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر اقول ما ذكره يتمشى
على مذهب صاحب الكشاف من ان الخبر ما تتم به الفائدة مع
متعلقه واما على ما هو المشهور من ان الخبر هو الجزء المتم الفائدة
فكلام الش موجه **قوله** اعني قائم الاب ليس المراد ان الخبر هو المجموع
للزوم الحذف بل المضاف والمضاف اليه خارج عنه **قوله**
في حكم هذا اللفظ فيكون هذا قائم مقام لفظ جسق **قوله**
ان كلام المص ظاهر اه لانه قال ما تضمن كلمتين بان يكون
كلمتين في ضمنه فهو اذن اكثر منهما والحق ما ذهب اليه
صاحب المفصل لوجهين احدهما ان توقف المسند اليه لو فقط

ذاتي وعلى غيره توقف عارضي ثانيهما ان الاسناد نسبة
لا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما كلمتان او
ما في حكمهما في قبول الاسناد به واليه وانما قال الظاهر لانه يمكن
ان يقال اراد تضمن كلمتين فقط او اراد بالتضمن التركيب قوله
ثم ان صاحب المفصل اه اعلم ان صاحب المفصل واللباب بعد
ان عرفا الكلام ومثلاه بضرب زيد وانطلق بكر ونحوهما قال
صاحب المفصل ويسمى جملة وقال صاحب اللباب ويسمى كلاهما
جملة وظاهر الحال كما فهم الشارح لكن قال ولد المحقق الشريف
اعلم انه قد وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام يسمى الجملة
فتوهم بذلك بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم وهذه
العبارة نظير ان يقال يسمى زيد انسانا انتهى وكانه اراد تطبيق
كلاميهما على مذهب الجمهور وان كان محوجا الى التاويل وكلام
الشارح كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتيهما فلكل وجه قوله فيخرج نقض
الجملة على الجملة الخبرية اه انما قيد بالخبرية لان الجمل الانشائية
عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تاويل والحق الجواز و
الوقوع وقد سبق مجملا وسياتي ان شاء الله مفصلا فان جملة
مثل يضرب في قولك زيد يضرب والواقعة وصفا نحو يضرب
ابوه في قولك جاءني رجل يضرب ابوه فان اسناد يضرب
الى الضمير المبتدا ليس مقصودا بالذات اصلا بل المقصود اسناده

الى المبتدا

الى المبتدا ولما كان الضمير محصلا للربط بين الفعل ومبتدائه
الا سند اليه وكذا في الثاني فتامل قوله وفي بعض الحواشي اي
الحواشي المنسوبة الى المصنف فان المصنف كتب حواشيا على هامش الكتاب
حال التاليف او الحواشي التي كتبها التلامذة باملائه وهي المسماة
بالامالي غير الايضاح شرح الكتاب لكنه قال في بحث حروف
الاستفهام ان لهما صدر الكلام وهو يدل على كون قام ابوه في
قولنا ازيد قام ابوه كلاما مستقلا والا لم يقع حرف الاستفهام في
صدر الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا لذاته قوله الا في ضمن
اسمين انما احتيج الى تقدير هذا اللفظ لدفع الاعتراض الذي اورده
الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال ولا يحصل اي الكلام او
ما تضمن كلمتين او التضمن المذكور او اسناد الا في الضمن لانه و
على الاول يشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كلي يصح ظرفا للجزئي
وحاصل الاعتراض ان كون الكلمتين ظرفا للكلام يستلزم كون الشيء
ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل الجواب ان الكلام
العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص واجاب عنه الفاضل
جوابا آخر وهو يجعل في بمعنى من قوله فان التركيب الثنائي اه
هذا انما يفيد انحصار الكلام الثنائي والمدعى اعم من ذلك
فانه على مذهب المصنف يكون ثنائيا وفوق الثنائي قوله
وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجه ان المركبين فعل

واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر قوله ونحو يا
زيد جواب عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام
مفيد فاجاب بان طرفى الكلام فيه مقدران والمبرد ذهب الى
ان احد جزئى الكلام مذكور وهو حرف النداء القايم مقام
الفعل والجزء الاخر مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهب
من تركب الاسم والحرف الا ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقى او
ما يقوم مقامه فيؤل الى ما ذكره الشارح قوله الاسم ما دل اى كلمة
دلت اللام للعهد الخارجى والمراد الاسم الذى سبق ذكره صريحا
وبحوى وانما جعل ما موصوفة بمعنى الكلمة لئلا يرد الدوال الا ربع عليه
وبعض المركبات قوله على معنى كائن فى نفسه جعل الظرف
مستقرا صفة لمعنى وهو مبنى على ان كلمة فى بمعنى الباء اى ما دل
بنفسه على معنى وفى جعل فى بمعنى الباء محل نظر اذ حروف الجر
انما قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا
يجوزونه على الاطلاق قوله فتذكير الضمير اى مطلق الضمير فيشمل
ضمير نفسه ودل ومنا باعتبار اللفظ مفرد مذكر وباعتبار
المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجيز فى الضمير الراجع اليها اعتبار
اللفظ والمعنى معا قوله قال المصنف اى فى شرح عبارة المفصل
وحاصله جواز كون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى والمعنى
ان فالك المعنى معتبر فى حد ذاته اى لا يحتاج فهمه من اللفظ

المعنى

المعنى ضمنية كما تقول الدار فى نفسها حكمها كذا اى حكمها ان
قيمتها الف مع قطع النظر عن كونها قريبة المسجد او الحمام
او نحوهما مما يزيد فى قيمتها والظرفية فيه على هذا مجازية قوله
اى باعتبار متعلقه فذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل به
معناه فى الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ لا بد له
لملاحظته وعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصوره و
نقصان فى معناه قوله ومحصوله اى محصول ما ذكره المصنف فى ذلك
الشرح والمحصول بمعنى المضمون قوله بعض المحققين وهو المحقق
الشريف فى تعليقاته على شرح الرضى وعبر الشارح تارة بالمحصول
واخرى بالحاصل تبعا لصاحب المحقق قوله قائما بذاته كا
لجسم قوله قائما بغيره كالبياض او سواده القائمين بالجسم ولو
قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجود
قائما بغيره هو موجود فى غيره غاية فى ايضاح معنى الحرف وما
يقابله قوله كذلك فى الذهن اه الا ان ما فى الخارج القائم بذاته
لا يصير قائما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول الذهنى فانه
ربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير ملحوظا قصدا وبالعكس
كما سيتلى عليك قوله معقول اراد بالمعقول هنا المعلوم
قوله هو مدرك قصدا اه اى يتوجه المدرك الى ادراكه
قصدا ويكون ملحوظا فى حد ذاته بيان لقوله قصدا وهو كالتابع

الملحوظ اولاً وبالذات قوله تبعاً والذاه آلة بيان لقوله تبعاً
فان كالقلم ليست مقصودة الا بتبعية الكتابة المقصودة با
لذات هذا كالابتداء الخاص الواقع بين السير والبصرة فانه
آلة لتعرف احوالهما وهذا كله مجمل يوضحه قوله فالابتداء قوله
فالابتداء مثلاً وانما قال مثلاً لجريان ماذكر في الاستفهام و
الظرفية ونحوهما والمراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه وقوله
قصداً منصوب على المصدرية اى ملاحظة قصدية او على الحال
اى حال كونه مقصوداً قوله ملحوظاً في ذاته تفسير لقوله مستقلاً
بالمفهومية قوله ولزمها اى لزم مفهوم الابتداء المطلق تعقل
متعلقه تبعاً له لانه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه وهذا
اذا ذكر له متعلق كما تقول ابتداء السير خير من انتهائه والا فهو
قد يذكر بلا متعلق كقولك الابتداء حسن او يراد بالمتعلق
المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم
من لفظ الابتداء ولما كان غير مقصود بالذات كفت فيه هذه
الدلالة وقوله تبعاً معترض لقوله اجمالاً قوله من غير حاجة الى
ذكره اى لا يحتاج اليه في فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان قد
يحتاج اليه للايضاح والبيان او لا يحتاج الى ذكره مطلقاً فتأمل
قوله وهو بهذا الاعتبار اى مفهوم الابتداء باعتبار كونه
ملحوظاً قصداً وبالذات ومستقلاً بالمفهومية قوله فقط

اى لا يكون مفهوماً من لفظ من فالحصر اضافي او المراد انه لا
يحتاج الى امر آخر في كونه دالاً عليه وقوله لا حاجة في الدلالة عليه بيان
له قوله ليدل على متعلقه اى ليدل ذلك اللفظ المفهوم لضموم الى
لفظ الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلك المتعلق اذا لم
يحتج اليه فكيف يحتاج الى لفظ يدل عليه قوله وهذا اى ما ذكره
بعض المحققين من ان المعنى اذا لوحظ قصداً يكون معنى مستقلاً
بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائناً
في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك المعنى غير
محتاجة في الدلالة عليه الى ضم لفظ آخر كدلالة لفظ الابتداء على
مفهومه وليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة مدلولها حتى
يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل فيه الحروف قوله واذا لاحظ
العقل اى اذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث هو حالة اى
نسبة بين السير والبصرة يرتبط احدهما بالآخر كما ان نسبة القيام
في زيد قائم انما احتيج اليها لربط الخبر بالمبتدأ فهي في نفسها
لا يكون مقصودة كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف
على تصور طرفيه ولا تظن ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول
لفظ من حتى يكون معنى لفظ الابتداء ومن متحدان لما فانه لما
سيأتي من ان لفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
بل المقصود تصور ان هذا المفهوم يجري فيه اعتباران وان اردت

ان تعرف كيف يتصور الاعتباران في معقول واحد تارة يكون
مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضح لك مثالا من المحسوسات
فنقول اذا نظرت انك في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك
حالتان احداهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها
قصدا جاعلا للمرآة آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة
في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه
ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة
نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها كقولك
المرآة صيقلية وتكون الصورة مشاهدة تبعا واستوضح ذلك
في المعقولات ايضا كقولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد
اذ لا شك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول
مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام واله لتعرف احوالهما
فكانها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا احدهما بالآخر ولذلك
لا يمكنك ان تحكم عليها او بها مادامت مدركة على هذا الوجه وفي
الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان
تحكم عليها او بها فهي على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية
وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعاني
الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية به قوله لتعرف حالهما
اي المعرفة حالة السير والبصرة وهو كون السير مبتدأ والبصرة له

مبتدا

مبتدا منه قوله ولا يمكن ان يتعقل اه اي لا يمكن معرفة ذات لك
الابتداء الماخوذ على وجه الملاحظة الا بذكر متعلقه المخصوص
كقولك ابتداء سير البصرة حسن قوله ولا ان يدل عليه اه اي
لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على معناه الا بضم لفظ دال على
متعلقه كلفظ السير والبصرة الدالين على معنيهما الذي هو المتعلق
قوله والحاصل اي الذي حصل من ذلك المحصول هو الفرق
بين معنى الاسم والحرف قوله لكل واحد من جزئياته اي لفظ من
موضوعة لجزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء من البصرة
ومن بغداد ومن الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان
الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء
مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب
اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذي
هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل بذكر
متعلق يتعلقه قوله من حيث انها اي من حيث ان
تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقاتها كما عرفت قوله ويصح
ان يكون محكوما عليه وبه اي ذلك المفهوم الكلي الذي لوحظ
قصدا وبالذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون
محكوما عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء او محكوما به
كقولك انا متلبس بالابتداء قوله في كل منها اي الابتداء في كل من

المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات ومستقلا
بالمفهومية ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اى بين المحكوم
عليه وبين غيره كالمحكوم به او بين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم
عليه وتلك الجزئيات هى نسبة بين المحكوم عليه وبه والنسبة
لا يكون مستقلة فلا يصلح ان يقع محكوما عليها او بها قوله لملاحظة
احوالهما اى احوال تلك المتعلقات كما سبق قوله وهذا هو المراد
بقولهم يعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى للحروف بحيث لا تعقل
الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى
فى غيرها فالمراد بغيرها متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان
يكون متعلقا باعتبارها وملاحظتها وانما اطنبنا الكلام
فى هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب قوله واذ تحقق
هذا اى ان بعض المفهومات يكون ملحوظا فى ذاته ويكون
ملحوظا فى غيره قوله بكينونة المعنى فى نفسها اى على تقدير ان
يكون مرجع الضمير هو المعنى قوله استقلاله بالمفهومية اى
كون ذلك المعنى مستقلا فى مفهوميته من اللفظ قوله
فمرجع كينونة المعنى اه حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى والى
اللفظ متحد المآل الا ان المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير
واللفظ على آخر قوله من كينونة المعنى فى نفس الكلمة فى قوله فى
وجه الحصر لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها اولا قوله فى المعنى

الاخر وهو ارجاع الضمير الى المعنى قوله وارجاع الضمير اى
لو لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما فى هذا الكتاب
وحاصل الجواب ان عبارة المفصل فى هذا المقام لم يكن مسبوقة
بوجه حصر مرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى يرجع هنا اليها لتتوافق
المقامات وارجاع الضمير فى عبارته الى المعنى لقربه قوله ومما سبق
من التحقيق وهو ان معانى الاسماء مفهومات كلية لزمها
تعقل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التى جرت العادة باستعمالها
متضمنة الى تلك الخصوصيات بخلاف الحروف فانها موضوعة لتلك
الخصوصيات الغير المستقلة قوله لان معانيها مفهومات كلية
فان معنى ذو الصاحب مطلقا غير مأخوذ معه خصوصية من
الخصوصيات وكذا نظايره قوله لكن لما جرت العادة يعنى ان
العادة جرت باستعمال تلك الاسماء فى مفهوماتها الكلية و
استفادة الخصوصية من الاضافة بخلاف الحروف فان معانيها
على ما عرفت هى الخصوصيات ولا يصلح استعمالها فى المعنى المطلق
قوله ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه اه توضيح هذا المقام
ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية
وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة
من حيث انها حالة بين طرفيها اعنى الحدث والفاعل
المعين ولما كانت هذه النسبة التى هى جزء مدلول الفعل

فى المفهومات

لا تحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف
فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين مخصوص
كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما للحدث الذى اسند
عليه الى فاعلها مخصوصا لكن الفرق بينهما ان الحروف لا يدل الا
على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوما عليه ولا به
اذ لا بد فى كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليمكن من اعتبار
النسبة بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه غيره
اعنى النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجب ان يكون
مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه
لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث
والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يكون
محكوما عليه ولا محكوما به ولما كان المعنى المأخوذ فى هذا الحد
شاملا للمعنى المطابقى والتضمنى لم يخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير
مقترن الخ هذا تطبيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع
للنسبة الى فاعل ما فمعناه المطابقى ايضا مستقل من حيث ان
هذا الفاعل مفهوم من الفعل فالنسبة موقوفة على جزء الفعل
فالمراد بالمعنى المأخوذ فى التعريف هو المطابقى لانه الشايع
المتبادر والالفاظ المذكورة فى الحدود انما تحمل على ما يتبادر
منها كيف لا ولو صح ما ذكروا للزم عليهم خلاف ما اجمعوا عليه

من عدم

من عدم وجود دلالة التضمنية بدون المطابقية لانها تابعة
لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث
والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقى لان من جملته النسبة الى
فاعل معين واما توجيه الفاضل المحشى بان العالم بوضع ضرب
على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه بهذا الوجه
وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان فى ضمن تذكر الوضع
وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى
معين هو مراده ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالقرينة
التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد منشأ هذا الحدث والزمان
فى ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق
من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقى وانفهم به وعدمه
من الالهام والظن انه من الاوهام فان السامع للفظ ضرب انما
يفهم الحدث والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى
جزء مدلول اللفظ دل عليه بتوسط الوضع وليت شعرى ما
الذى حداهم على ان يفرقوا بين ذو وفوق وتحت وما
شابهها وبين مدلول الفعل فانهم قالوا انها موضوعة لمفهومات
كلية لكن لفهم الخصوصيات وزيادة الفائدة ذكر معها فكذا
نقول فى الفعل انه موضوع للحدث وللنسبة الى فاعل ما الا انها
استعملت مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه

موضوع للنسبة الى فاعل معين لكن تعيينه عند المتكلم كما ان
الفاعل تعيينه عند المخاطب والسامع هذا وقد صرحوا بان
صيغة المتكلم والمخاطب موضوع للحدث وللنسبة الى فاعل معين
يدل عليه اللفظ وليس الفرق الا بالتعيين عند السامع وعدمه
فتامل واما ما علم ووقع محكوما عليه فان المحكوم عليه لا يكون
الا ذاتا مستقرة يحكم عليها بالاحكام المختلفة مع بقائها على حالها
ولما كان احد اجزاء الفعل الزمان وهو متجددة غير مستقر
على حاله منعه من ان يكون محكوما عليه فتامل في هذا المقام فانه
من مزال الاقدام وما حققنا لك سابقا مبني على هذا التحقيق
قوله اعني الحدث انما قيد المعنى المتضمن بالحدث لان له معنى
معنى تضمنيا اخر وهو الزمان ولكنه غير مقترن باحد الازمنة
لانه نفس الزمان والشي لا يقارن نفسه قوله مع احد الازمنة
الثلثة اشار به الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى
مع والى ان الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في حد الفعل
هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى عن لفظ اخر فعلى هذا لا
يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولك زيد ضارب
امس قوله موصوفة في بعض النسخ بالواو وهو الظاهر وعلى نسخة
الفاء مبني فصيحة جواب شرط محذوف اي اذا عرفت ما تلونا
عليك فنقول غير مقترن صفة للمعنى وجوز الشيخ المصنف نصبه

على ان

في مختصر رويد

على ان يكون حالا من المعنى ورفعه بان يكون خبر مبتدا
محذوف وانما اختار الشيخ الوصفية لان النصب يحوج الى جعله
قيدا للعامل والمعنى عليه غير مناسب والرفع يحوج الى التقدير وهو
خلاف الاصل قوله سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فان رويد
في الاصل مصدر مصغر ارواد مصدر ارود اي رفق بعد
تخفيفه بحذف الهمزة والالف ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى
الرفق ومعنى كون النقل فيه صريحا ان مصدريته في الاصل
محققة ثم نقل منها وجعل اسما للفعل الذي هو امهل قوله
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا اي كما يستعمل اسم للفعل نحو
قوله تعالى فامهلهم رويدا اي امهالا وهذا يدل على انه في الا
صل مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه قوله
او غير صريح نحو هيهات اه ومعنى كونه غير صريح انه لم يثبت
استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزنه
نحو هيهات فانه وان لم يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون
منقولا منه الا انه على وزن قوقاة فكانه كان في الاصل مصدرا
ثم نقل وجعل اسما للفعل الذي هو بعد قوله مصدر قوقى كما كتب
في الحاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقات
على وزن فعللة وفعلال قوله عوض صه ومه فانهما في الاصل
اسمي صوت نقلا منه وجعلا مصدرين بمعنى السكوت

13

والكف ثم نقلا من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل الذي
هو اسكت واكفف قوله او عن المصادر اي عن معاني
المصادر التي كانت اي تلك المصادر اصوابا في الاصل و
المصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه
الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر وكذا
قوله او عن الظرف اي منقولة عن معنى الظرف نحو امام فانه
في الاصل ظرف بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل
الذي هو تقدم فاذا قيل امامك زيد معناه تقدم زيدا واسبقه
وكذا الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل جار ومجرور ثم
نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم فاذا قيل عليك زيدا معناه
الزم زيدا فليس شيء من هذه الاسماء مقترنا باحد الازمنة
بحسب الوضع المصدري واما بحسب الصوتي فليست اسما
فضلا عن كونها مقترنة بزمان وغير مقترنة وهذا الاقتران
اما عرض لها بحسب الوضع الثاني وهذا شرح المقام موافقا
لكلام النحاة وظني انه خال عن التحقيق كيف لا ولو كان كذلك
للزم ان تكون اسمية هذه الاسماء معتبرة في حال معانيها الا
فعال وعدم اقترانه باحد الازمنة الذي هو مثبت ه
للاسمية بحسب الوضع الاصلي وهذا بعيد في النظر
اذ اللائق ان يكون مدار عدها الاسمية على وضع واحد

ولا يكون

42

ولا يكون وضعا لغوا ومعتبر الاعتبار وضع آخر فاللائق بكلامهم
ان تكون اسما بالنظر الى الوضع الاول وافعالا جامدة بالنظر
الى الوضع الثاني ولذا قال بعضهم الحامل لهم على كونها اسماء
قبولها لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوهما
وان اردت التحقيق فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان مقصودهم
من ارتكاب هذه التكلفات اخراج هذه الاسماء
عن تعريف الفعل وادخالها في تعريف الاسم ونحن نوضحه
من غير احتياج اليها فنقول معنى قولهم الفعل ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة على ما ذكروا انه دال على حدث
وذلك الحدث مقترن مع احد الازمنة اي ذلك الحدث مع ذلك
الزمان مدلول الفعل واذا قيل صه مثلا فمعناه الفعل اي
اللفظ الفعل الذي هو اسكت ولا ريب ان هذا اللفظ غير
مقارن لاحد الازمنة وهذا اللفظ بالنسبة اليه فعل فتسميتها
باسماء الافعال باعتبار انها موضوعة لالفاظ الافعال لا
لمعانيها فقول نجم الائمة الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه
مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو
علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه
مثلا مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
غير موافق للتحقيق فان الكلام في الاسماء والافعال

بل يعني هذا اللفظ صه اي لا يكون مقارنا لاحد الازمنة

الاصطلاحية لا اللغوية والا فضرب مثلا في اللغة اسم لانه
علامة على مسماه وكذا الحرف نحو عسى وكاد فان معنى عسى انشاء
الترجي فاذا قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه ان ترجو قيام
زيد غير مقيد بزمان من الازمنة ومعنى كاد انشاء المقاربة
فاذا قيل كاد زيد ان يقوم فمعناه ان انشاء قرب قيام زيد
غير مقيد ايضا بزمان لكنها في الاصل مقترنة به فان كاد
مثلا كان معناها القرب الواقع في الزمان الماضي وعسى الترجي
الواقع فيه فاذا قلت عسيت فمعناه ترجيت في ذلك الزمان
قوله وخرج عنه المضارع اختلف النحاة في مدلول المضارع
من الزمان فقيل هو الحال واستعماله في الاستقبال مجاز
وقيل بالعكس وهو الاصوب وقيل بالاشتراك فعلى التقديرين
الاولين دلالته على احد الازمنة ظاهرة وعلى الثالث كذلك
ايضا لانه اذا دل على اثنين دل على واحد في ضمنهما قوله اذ
لا يقدح في الدلالة اه اي لا يمنع دلالته على الزمانين بل يقتضي
دلالته على احدهما اي الحال والاستقبال نعم يمنع ارادة
المعين كالزمانين اذا اريدا من لفظ المضارع على تقدير
الاشتراك ارادة ما سواه وهو احدهما فان ارادة الاثنين معا
تنافي ارادة الواحد وحده وهو ظاهر وهذا موافق للمشهور
من ان لفظ المشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد عن

القرينة

القرينة لكن لا يراد شيء منها الا معها واما على ما ذهب اليه ابن
سينا من ان الارادة شرط الدلالة فالامر اوضح حيث انه لا يدل
الا مع القرينة ومعناها لا يدل الا على زمان واحد قوله ليفيد
زيادة معرفة به اي ليفيد ذكر بعض الخواص والمهم بسبب ذكره
لها زيادة معرفة فان اصل المعرفة حصلت من التعريف لكن لما
كان في التعريف دقة وخفاء نوع ما اوضح زيادة الايضاح
بذكر بعض خواصه قوله مبتديا اي من اول الامر ولذا قدم الخبر
لا فتقديمه ليس للحصر قوله جمع الكثرة وهي تفاعل التي هي حقيقة فيما
زاد على العشرة اذ نقل له صاحب اللباب تقريبا من ثلاثين خاصة
قوله ومن التبعيضية والدليل على كونها تبعيضية دخولها
على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية نحو قولك هذا
من الناس او من الانسان قوله ولا توجد في غير الظاهر ان بيان
وايضاح لصاحب والمراد بالخاصة عند ارباب العربية ما ذكره
الشيخ سواء كان ام لا واما عند اهل الميزان فالخاصة هي
الكلي المحمول على ما له الخاصة كقولك زيد ضاحك قوله
وهي اما شاملة اه والخاصة الشاملة في هذا المقام هي
الاسناد اليه مخلة من غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل الا
سماء المعرفة بغيرها مثل الضماير واشباهها قوله دخول
اللام اي اللام باعتبار دخولها قوله اي لام التعريف لما

ان يكون اشارة الى ان اللام فى اللام للعهد الخارجى اراده
اللام الشايعة فيما بينهم وهى لام التعريف او ان اللام عوض
عن المضاف اليه لكنه لا يلايم ما بعده من الجر والتنوين وغيرهما
فان اللام فيهما ليست عوضا عن المضاف اليه وقد عرفت ان اسم
التعريف سابقا فلا نعيده وانما احتاج الى التقييد لانها
قد يكون لغير التعريف كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل
والتعليل والتخصيص فى القسم والموطئة له وجواب لو ولولا ولام
التعجب ولام كى ولام الاستغاثة **قوله** ليس من امبر امصيام فى
امسفر هذا كلام فى جواب رجل من حمير التى هى قبيلة من حى
حين سئل النبى عليه السلام من امبر امصيام فى امسفر والمعنى
لم جملة الاحسان وفعل الخير الصيام فى وقت السفر فاجابه عليه السلام
موافقا للغته ليس من البر وفعل الخير الصوم فى السفر وهذا
الحديث صريح فى نفى ما جوزه العامة من الصوم فى السفر فان
البر يشمل فعل الواجب والمستحب فاذا خرج عنهما بقى كونه مكروها
او حراما لانه لا يتصور الاباحة فى مثل هذه العبادة وبضمه
دلايل اخرى من الطرفين يحصل الحرمة صريحا **قوله** لعدم شهرته
اى لعدم شهرة كون الميم حرف تعريف لاختصاصه ببعض اللغات
ويجوز ان يقال ان الميم بدل من لام التعريف ولانه يفوت
الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه **قوله** وفى

اختياره اللام اى اختيار المص اللام على الالف واللام او على
حرفى التعريف **قوله** هى اللام وحدها وهو الذى اذهب اليه
فالدليل عليه ان التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامته حرفا
واحدا وهو التنوين فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض على النقيض
وبان الالف تسقط فى الدرج ولو كانت اصلا لمنعت من
السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم الكثير الاستعمال
يناسب التخفيف بحذف احد حروفه لكن يجب ان يفوت تعريف
مدخولها عند حذفها لان المركب ينتفى بانتفاء احد اجزائه
ولا يمكنك ان تقيسها على حروف الجر لظهور عملها حتما
فيعرف بان هذا العمل لها لا للمقدر واما ثبوتها فى يا الله
والذاكرين حرم ام الانثيين واشباهها فمعارض بحذفها فى
الاكثر منه مع ان ثبوتها فى هذه المواضع لعلة كالعلة التى اوجبت
اصل زيادتها اما فى يا الله فللمحافظة على التفخيم واما فى الاية
ونحوها فلالتباس الاستفهام بالخبر **قوله** لتعذر الابتدا با
لساكن لان اللام زيدت ساكنة مبالغة فى الخفة او لان
علامة نقيضه اعنى التنكير ساكنة كما مر ولما تركب الاسم
منها ومن غيرها تعذر تحريكها لانها ان تحركت بالفتح يلتبس
بلام الابتداء وان تحركت بالكسر التبست بلام الجارة وان
تحركت بالضم حصل الثقل فى امر الكثير المحتاج اليه فى الاستعمال

على النقيض ح

منتها ل ح

واخذادوا الهمزة لانها التى تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف
وتحت مع ان الهمزة الوصل مكسورة فى اكثر المواضع مبالغة فى
التخفيف قوله ال كهل اى على وزن هل واحتج عليه بان حروف
المعانى لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة مفتوحة
قد عرفت الجواب قوله والمبرد الى انها الهمزة اه وهو ضعيف
لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله واضعف منه قول الفاضل
المحشى جاز حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها
تذكرها قوله لانه موضوع لتعيين اه هذا التعليل للفاضل
الرضى ونقض عليه بانه قد يكون لتعيين المعنى التضمنى كاللام
فى الحسن لانها لتعيين الذات المعتبرة فى مفهومها الحسن ولا
نصيب للصفة والنسبة المعتبرتين فى مفهوم اللفظ من تعريف
اللام والجواب ان ال انها فى هذه الامثلة ونحوها لتعريف الذات
الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف قوله والفعل
يدل عليه تضمنا لان معناه المستقل هو الحدث دلالة الفعل
عليه بالتضمن وقد مر الكلام قوله فان حرف التعريف اى
اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف حرف
النداء مع انه يدخل عليها او يكون مبنيا على مذهب من قال
ان تعريف المنادى بتوجه الخطاب اليه او باللام المقدرة
كما سياتى ان شاء الله تعالى او ان الخلاف انما هو فى المنادى

المنكر

المنكر نحو يا رجل واما المعرف قبله كالضماير فحرف النداء لا
يفيدها تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض المحققين
قوله كالموصولات وقول بعض المحققين ان الذى زيد
عليه ادات التعريف بعيد قوله وكذلك ساير الخواص يعنى مثل
اللام فى انها غير شاملة لا فى انها لا تحقق فى الضماير وامثالها
وقد عرفت سابقا ان الاسناد اليه شامل لجميع افراد الاسم
قوله ودخول الجر اشارة الى العطف على المضاف اليه قوله كما
فى الاضافة المعنوية وهى الاضافة الى غير المعمول المفيدة تعريفا
او تخصيصا كغلام زيد وفى العامل المضاف اليه فى هذه
الاضافة خلاف فمنهم من قال انه الحرف المقدر واختاره الشيخ
نظرا الى ان معناه فى الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل
والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى
الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر عمل حرف
الجر مقدرا وان ضعف فى غير هذا الموضع وذلك لقوة الدال
عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه ومنهم من قال
ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضى قال لان حرف
الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان
مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى
مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه ومنهم

من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة وخير الامور اوسطها
اما الاول فبعيد من جهة ان الحرف وان كان موقع الاضافة
في الاصل الا ان الموقع لها بالفعل انما هو الاسم المضاف فكل
يعمل في وقته واما الثاني فلان صاحبه ان اراد بالاضافة
كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به
يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف
والمضاف اليه ينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا
النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف ان العامل في الفاعل
هو الاسناد لا الفعل وهذا القائل لم يقيد به قوله لافضاء معنى
الفعل اليه اه لان حروف الجر وضعت لان يوصل معاني الافعال
ويوقعها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظاهر فانك اذا
اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيأ لك الا بجعل تعديته
اليه بالباء لانه لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد فقد
عرفت ان اصله على اصله غلام حصل لزيد فالذي اوقع الحصول
على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا قوله واما الاضافة اللفظية
اه جواب سوال مقدر تقديره ان يقال ان مدعاكم اثبات
ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل
انما يثبت اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف بالاسم فبقي
جر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل في جره

اما المضاف

اما المضاف والاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة
اللفظية فرع الاضافة المعنوية لانه يلاحظ فيها معنى حرف
الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت عمرو ضارب زيد
كنت ملاحظا معنى الحرف وان لم تقدره وكانك قلت عمرو
ضارب لزيد والمعنوية يلاحظ فيها لفظه ومعناه وكانت
اصلا وهي فرع لها اولا لانها فاتت فائدتين وهي فاتت
فائدة فما قل فائدته كان فرعا لكثيرها اولان الفائدة المعنوية
اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم
ان ماهنا ينافي ما سيأتي من تعريف المضاف اليه بما نسب
اليه شيء بواسطة حرف الجر ثم تقسيم هذا المعرف الى المضاف
اليه بالاضافة المعنوية واللفظية قوله بان تختص اه هذا بيان
لكون المخالفة تتصور على وجهين احدهما ان تختص بما يخالف ما يختص
به اصلها وهو الاسم وما يخالفه هو الفعل والحرف لكن مثل با
لفعل الظهور ان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك
وثانيهما بان تزيد على اصلها بان تشمل الاسم والفعل قوله الا
تنوين الترنم وعرفوه بانه اللاحق للقوافي التي في اخرها
حرف الاطلاق وهي الواو والالف والياء الحاصلة من
اطلاق الضمة والفتحة والكسرة كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن واختلف في توجيه التسمية فقيل

نجم الائمة وسيبويه وجمع من المحققين انما هو تنوين لترك الترنم
لان الترنم هو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت
فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها في لغة تميم
اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون
القوافي على حالها في الترنم والذي اعتمده واذهب اليه في التسمية
بانه المحصل للترنم لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها غنة
واغن واليه ذهب ابن يعيش وابن هشام في احد قوليه وهو مختار
صاحب اللباب قال وانما جي به لوجود الترنم وذلك لان حروف
العلة مدة في الحلوق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم
لان الترنم غنة في الخيشوم وهذه الاقسام الخمسة المشار
اليها هي المشهورة وقد نقلنا في كتاب مفتاح اللبيب اقساما
اخر منها التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي الساكنة
نحو وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن
يسمى به اما لغلوه اي نذرته او لانه تجاوز الحد من غلا في المحبة
اي افرط وتجاوز الحد والحد هنا هو الحرف الساكن وقد
قعد له وزاد عليه ومنها تنوين الزيادة نحو قول الشاعر
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعده في
المغني من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتنوين
زيد قائم علما زاده ابن الخباز والحق ان تنوين الصرف لانه

هو الذي

الذي كان قبل التسمية ومنها تنوين الضرورة نحو قول الشاعر
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة قال في المغني هو تنوين التمكن
لان الضرورة اباحت الصرف والذي ذهب اليه نجم الائمة وكثير انه
تنوين الضرورة وهذه الاقسام كلها مشتركة بين الثلثة الا
اربعة تنوين التمكن والتنكير والعوض والمقابلة **قوله** عطفا
على الدخول اه نصب عطفا على المصدر اي يعطف عطفا والمراد
بالدخول لفظه في قوله دخول اللام **قوله** ومدخول الدخول
اي الذي دخل عليه لفظ الدخول هو اللام المجرورة بالاضافة
ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير ومنها دخول الا
سناد اليه لان عامل المعطوف عليه يقيد في المعطوف وهو
فاسد لان المتبادر من قولهم دخلت هذه الخاصة على الاسم
اما دخولها وذكرها في اوله كالالف واللام او لحوقها في
آخره كالتنوين والاسناد لا يتصف بشيء منهما لانه نسبة بين المسند
والمسند اليه فخاصة الاسم هو نفس الاسناد اليه لا دخوله
قوله وكذا في الاضافة اي مثل انتفاء كليهما في الاسناد اليه
انتفاؤهما في الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه فيجي
ايضا بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله **قوله** والمراد به كون
الشيء مسندا اليه لما كان ظاهر العبارة يوهم معنى فاسدا حيث
ان الضمير المجرور يرجع الى الاسم ظاهرا فيكون معناه ان الاسناد

الى الاسم من خواص الاسم وهذا الحكم لغو وخال عن الفائدة اوله
بما ترى بجعل الضمير راجعا الى الشئ باعتبار ادعاء ان الشئ لكمال
ظهوره كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشئ مسندا اليه من
خواص الاسم والشارح الهندى ارجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب
عما ذكر من دقة حيث قال والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه
بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصفة المستفاد
من اليا المخصص به عقلا فيفيد الحصر ناعرف انتهى وظنى المحشى مراده
الشارح عليه وحاصل المراد بين الشارح ان الضمير وان كان راجعا الى الاسم
لكن الحكم عليه باعتبار نوعه وكانه قال والاسناد الى نوع الا
سم ومطلقه من خواص افراده فقول الشارح والمراد به كون الشئ
ليس ان الضمير راجع الى الشئ المعلوم كما عرفت بل الى الاسم باعتبار
انه شئ فكانه قال ومن خواصه الاسناد الى شئ وذلك الشئ هو
الاسم وظنى ان هذا كله تكلف بل مقصود المص ان الاسناد اليه الذى
تراه فى الاسم هو من خواصه لا يوجد فى قسيميه لا ان مراده
ان الاسناد اليه المنحصر فى الاسم هو من خواص الاسم حتى يخلو
الحكم عن الفائدة وفائدة التعبير بمثلها التنبيه على المحل وهذا
كما يقال من خواص على عليه السلم شجاعته التى شوهدت عنه لا تصدر
من غيره لا ان الشجاعة المختصة به من خواصه قوله لان الفعل وضع اى يعنى
ان العرب لاحظت معنى الفعل ووضعه منسانا الى امر مرتبطا

به وهذا

به وهذا هو معنى المسند اصطلاحا والا فالعرب لا تعرف المسند
والمسند اليه لانه اصطلاح جديد قوله لوازمها اه لوازم الاضافة
المعنوية التعريف والتخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهما من
خواص الاسم كما عرفت فى لام التعريف ومن لوازم اللفظية التخفيف
وهو اما بحذف التنوين كضارب زيدا وما يقوم مقامه من نون
التثنية والجمع كضاربا زيد وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل
الفعل كما عرفت ولا يثنى ولا يجمع حتى يحذف نوناه واما نحو
يضربان ويضربون فهو تثنية وجمع للضمير لا للفعل والتخفيف
فى نحو الحسن الوجه محمول عليه طردا للباب قوله وانما فسرناه اه فان
ملاحظة الظاهر تقتضى التفسير بامر عام شامل المضاف والمضاف
اليه وملاحظة ما يأتى من قول المص والجر علم الاضافة يقتضى
تفسيرها بالثانى للموافقة فالعدول منهم عنها للفائدة المذكورة
قوله لان الفعل والجملة اه اشارة الى الخلاف الواقع فيه
فذهب المص وجماعة الى ان المضاف اليه هو الفعل وذهب
اخرون الى انه هو الجملة واختار نجم الائمة حمل المضاف اليه
هنا فى هذا الباب على المضاف اليه فى قولك اتيتك زمن
الحجاج امير فانه الجملة الاسمية بالاتفاق قوله اى يوم ينفع فان
المضاف اليه فى الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل
والدليل عليه تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك

يوم قدم زيد الحار او البارد فان الحار صفة اليوم وهو
نكرة ظاهرا فاناه التعريف من قبيل المصدر المعرف باضافته الى العلم
هذا وانحصل اعلم ان نجم الائمة قد جمع بين القولين حيث قال
والظ ان المضاف اليه لفظا في يوم قدم زيد الجملة الفعلية كما
الاسمية في قوله امن تبتك زمن الحجاج امير فهي المضاف اليها
واما من حيث المعنى فالمضاف هو المضاف اليه الزمان في الجملتين
قوله مطلقا يعني سواء اريد منها المضاف او المضاف اليه
او النسبة التي بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم ان يكون طرفاها
اسما قوله فان مررت مضاف اي الفعل لا الجملة لان الكلام
ليس فيها قوله اي الاسم قسمان قد قدمنا لك في تقدير منقسم
في قول المص وهي اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقدير لفظه
قسمان هنا فلا نعيده قوله معرب ومبني المعرب ماخوذ من
الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فالمعرب الاسم
الذي صار مظهرا متميزا او دفع التباسه وفساده بالاعراب
والمبني ماخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير مشابه
للبناء المحكم الذي لا تغيره الرياح قوله فالمعرب الفاء للتفسير واللام
للعهد الخارجي الذي هو قسم من الاسم لانه في صنف الاسماء فلا
فلا يكون الا اقسامها وكذا جميع الحدود التي يذكرها في
تعريف الاسم قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره الغرض من

هذا الكلام دفع اعتراض الشارح الرضي ومحصلها ان المركب
يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما اطلاق
الزوج على احد الخفين او على مجموعهما ومراد المص المعنى الاول
مع ان استعماله في الثاني اشهر والالفاظ المشتركة لا تقع في الحد
فضلا على ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور ولو سلمنا هذا
لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامل
وحاصل الجواب ان استعمال الالفاظ المشتركة في الحد ومعيب
بلا قرينة وهي هنا موجودة لان المص بصدد تعريف المعرب
الذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى
الثاني فاندفع اعتراضه الاول والمراد من المركب المركب مع
عامل لانه الشايع بين اهل هذا الفن فاندفع اعتراضه الثاني
وهذا التقدير كما يندفع الاعتراضين يندفع اعتراض صاحب
المتوسط حيث قال وللقايل ان يورد عليه النقض بنفس
مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل
لامتناع مشابهة الشيء بنفسه وحاصل الدفع ان المركب
صفة الاسم ومبني الاصل ليس باسم ويندفع ايض بقوله
تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل للمبني الاصل فذكره اهم
للتحقيق وتحقيق العامل اعم من ان يكون موجودا في اللفظ
او محذوفا لفظيا او معنويا قوله عند المص وان كان عند

صاحب الكشاف معرب كما سياتى قوله اى لم يناسب
اه الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على ظاهر
عبارة المص بانه يخرج منه غير المنصرف لمشابهته لمبنى الاصل
اعنى الفعل بالفرعيتين كما سياتى واسم الفاعل فانه مشابه
للفعل الماضى بوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة
وان اطلقت فى التعريف الا ان المتبادر منها هو المشابهة
التامة المؤثرة فى منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن
مالك بوجوه اربعة اولها المشابهة الوضعية كالضماير وثانيها
كون الاسم متضمنا لمعنى من معانى الحروف كمن ومتى وثالثها
كونه نائبا عن الفعل كهيهات ورويد ونحوهما ورابعها افتقار
الاسم الى متعلق كحرف وذلك كاسماء الموصولات قوله اى المبنى
الذى هو الاصل اه المقصود من هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل
الاستر ابادى وتقريره ان المتبادر من قوله مبنى الاصل
مبنى فى الاصل اى الاصل فيه البناء فالاضافة مثلها فى
ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال المضارعة اذ الاصل
فى جميع الافعال البناء فينبغى ان يبنى ما شابه المضارعة
من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اى مبنى الذى
هو اصل المبنيات فالالف واللام عوض المضاف اليه فيخرج
المضارع لانه ليس بمبنى ولا هو اصل المبنيات قوله وهو الماضى

اه قال

اه قال سيد المحققين جعل بعضهم الجملة قسما رابعا قوله فى باب من
ان بناء اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها
وهى اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره
وذهب الاكثرون الى ان علة بناءها تضمنها معنى الحرف وهو
الاشارة لانه كالاستفهام وكان حقها ان يوضع لها حرف
يدل عليها فعدم وضع حرف يدل عليها لا يخرجها عن معنى
الحرفية والاول اقرب لما سياتى فى محله انشاء الله تعالى قوله
الاسماء المعدودة مثل زيد وعمرو وبكر قوله المعرب اللغوى المعرب
فى اللغة الاسم الذى اجرى عليه الاعراب بالفعل كقولك جاء
زيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم
انه كما وصفنا فلا مجال للنزاع قوله فاعتبر العلامة اى صاحب
الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى فى تحقق المعرب
بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد
من قام زيد او لا كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية
وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهى
تركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة قوله فى كون الاسم
معربا حتى يكون كالمعرب اللغوى قوله فلم يعتبر احد لان العلامة
اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمص اعتبر بالقوة القريبة من الفعل
قوله ولذلك اه اى لاجل ان جريان الاعراب بالفعل ليس شرطا

في المعرب اصطلاحا يسمون زيدا من قولك جاء زيد و رايت
زيدا يحذفون الاعراب معربا ويعترض السامع لهذا الكلام
على قائله بانك لم تركت اعراب هذه الكلمة مع انها معربة وليس
هنا علة باعثة على الحذف كالوقف واضرابه اذا عرفت هذا فا
علم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف والدليل عليه
ان المعرب والمبني متقابلان وقد اجتمعت النحاة على ان المبني
ما شابه مبني الاصل ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب الا ترى
الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف
مدني فالمعرب على هذا هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة
سواء ركب مع عامل او لا والمص نفسه لما اعتد المبنيات لم يعد من
جملتها الاسماء المفردة مع ان مذهبه مخالف للاصل في الاسم
الذي هو الاعراب هذا وقد جعل بعضهم الاسماء المفردة
قسما ثالثا سماه بالموقوف ومشى على هذا القاضي البيضاوي
قوله لان الغرض اه اي الغرض الاهم عن جميع مسايل النحو
ان يعرف احوال اواخر الكلم من كونها معربة او مبنية واما
كل من المعرب والمبني من لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب
لان من سمع منهم التقييد مثلا في جاء زيد مرفوع وكان
من اهل السليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم وح
فمعرفة علم النحو لا تفيد الا معرفة اصطلاحات النحاة بان

هذا الاسم يسمى فاعلا وذلك مفعولا ونحو هذا وهذه فائدة
غير معتد بها وانما قلنا اي الغرض الاهم لان من جملة الاغراض
معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التاخير وبالعكس
كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير
الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا اه الفاء فصيحة اي اذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة
مسائل المعرب فاعلم ان المقصود منه اه وقوله مثلا يحتمل ان
يتعلق بالمعرب اي ذكر المعرب على سبيل التمثيل لان المقصود من
معرفة المبني ان يعرف انه مما لا يختلف اخره المعني ذلك من
مسائل النحو ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعني ان كون
المعرب مما يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل ومثله
ساير احكامه المشار اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود
من البحث والتفتيش عن احوال المعرب معرفة انه من الاسماء
المختلفة الاواخر في كلام العرب ليجعل اخره في كلام غيرهم مختلفا
ليطابق الكلامان وح فمعرفة الاسم المعرب متقدمة على
معرفة الاختلاف لان معرفة الاختلاف انما تحصل بعد البحث
والفحص عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال شيء واحكامه الا
بعد معرفة ذلك الشيء فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة منه
للمعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف وبتعريفها المعرب بدون

ان يعرف المعرب اولا وقبل البحث عن احكامه بانه مما يختلف
اخره كما فعله الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه
مما يختلف اخره لما عرفت من انه المقصود من البحث عن احوال المعرب
فمعرفة المعرب ح موقوفة على معرفة الاختلاف المذكورة بها
صارت معرفة له ومعرفتها موقوفة على معرفته لان المقصود
من البحث عن احواله معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال شئ الا بعد
معرفته فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغي ان يعرف
المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامه فيكون
معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليست موقوفة عليها كما فعل
المص هذا تحقيق الكلام موافقا لظ كلام الشرح وكلام المص
في الشرح اما المحشي فقد شرحه شرحا لا يناسب وان اختلج
في قلبك شك فارجع اليه قوله فيطابق كلامهم الفاء فصيحة
اي اذا عرفت جعل اخره مختلفا طابق كلامهم قوله فمعرفة
الفاء هنا ايض فصيحة اي اذا عرفت ان المقصود من معرفة المعرب
الاختلاف فمعرفته متقدمة على معرفة الاختلاف قوله وجب
ان يعرف على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله ليعرف على
صيغة المجهول ايض الا انه من المجرد وهو علة لقوله يعرف
اي يعرف بذلك التعريف لتحصل هذه المعرفة قوله فيلزم
تقدم الشيء على نفسه هذه هي النتيجة الفاسدة اي اذا عرفت

تينك

تينك المقدمتين فالحاصل منهما تقدم الشيء على نفسه اي
تقدم معرفة الاختلاف على معرفة الاختلاف او تقدم
المعرب على معرفة المعرب وهذا هو الدور الصريح قوله فينبغي اي
اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغي العدول عنه والذي حمل الجمهور
على ذلك التعريف وجود الاعراب في افراده فتوهموا ان
العرفية فلذلك لم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة كما عرفت والشيخ
الهندي قد دفع الاعتراض عن تعريف الجمهور بامكان معرفة
الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كجرح
او بالجمع كحبلى ولا يخفى ما فيه قوله اي من جملة احكامه تمهيد
لما سيذكر من ان تركيب المعرب مع عامل ابتداء وحدوث
الاعراب في اخره من جملة احكام المعرب قوله من حيث هو
معرب انما قيد بهذه الحيثية لاخراج المبني فانه ايضا مما يختلف
اخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب واجاب نجم الائمة عن
هذا الاعتراض بان المعرب يختلف اخره تقديرا اي يقدر الا
عراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او
للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر
على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته
المبني لا في اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون المانع ايضا في اخره
كما يكون في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل

الرفع اى فى موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور فى جاءنى
الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر فى اخره قوله حقيقة او حكما
والمراد بالتبدل الحقيقى تبدل الذات الدال مثل جاءنى ابوك
ورايت اباك ومررت بابيك وبالتبدل الحكمى تبدل دلالته
المقصودة من كونه علامة نصب او علامة جر مع بقاء الذات فان
هذا التبدل فى حكم تبدل الذات كما سياتى فى قوله رايت
مسلمين ومررت بمسلمين قوله او صفة اه المراد بالصفة
اللغوية اعنى الحالة وتغيرها فى قولك جاء زيد ورايت زيدا
فان ذات الحرف لم تتغير بل المتغير صفتها وهو كونها مرفوعة و
منصوبة قوله اى بسبب وهذا اظهر من جعلها للوقت والعلة
كما فعله الفاضل الهندى قوله لئلا ينتقض اه فان زيدا لم يختلف
مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن اخره لم يختلف مع اختلاف
العوامل عليه فهو من قبيل ما سياتى قوله اى يختلف لفظ اخره فا
لتنوين عوض المضاف اليه المقدر وان كان هذا خلاف المشهور
وحاصله ان المعرب يختلف من جهة لفظ اخره اى صورة اخره
فهذا التمييز يرفع الابهام الواقع فى النسبة الواقعة فى جملة يختلف
قوله اختلافا لفظا اى منسوبا الى اللفظ فحذف المضاف
واجرى اعرابه على المضاف اليه وانما لم يقل اختلافا ملفوظا
كما قال الشيخ الهندى لان وصف الاختلاف بكونه ملفوظا

مجاز

مجاز قوله فان قلت اه حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكمه
ان يختلف اه ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك
فان بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر ولا اختلاف
العوامل وهى الاسماء التى وقعت معربة اولا فان فيها حدوث
الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل
قوله هذا حكم اخر اى حدوث الاعراب بدخول العامل
فليكن هذا الحكم اى الاختلاف المذكور قوله الاعراب اه
الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى الاعراب المذكور
فى ضمن المعرب قوله حركة او حرف لما اشتهر كون الاعراب بهما
استعمل لفظة ما المشتركة بين المعانى فى التعريف واوردهما
ولفظة او ليست للترديد فان الاعراب حركة وحرف بل ذكرها
للاشارة الى انهما لا يجتمعان فى موارد الاستعمال بل يتحقق هذا
فى بعض المعربات والاخر فى بعض اخر قوله اى اخر المعرب كما
النون فى الزيدان والزيدون فهى بمنزلة التنوين ولذا
تسقط للاضافة فاخر الاسم الالف والواو قوله ذاتا او صفة تمييز
عن النسبة فى اختلف اعرابه اما اختلف ذات الاخر كما اذا كان
اعرابه بالحروف او صفته كما اذا كان بالحركات لعامل قوله العامل
والمقتضى فان العامل مثل جاء ورايت والمقتضى للاعراب
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وان كان للاختلاف الا

آخره

سببي

انهما ليسا حركة ولا حرفا قال في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان
العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى
السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ماء الموصولة
على عمومها انتهى اقول المتبادر من الحرف الواقع تقييد الذي الاعراب
ان يكون محله اخر الاسم المعرب فيخرج الباء الجارة قوله على
عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شيء قوله من الاسباب
البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فجاء سبب لفاعلية زيد
وهي سبب للرفع الذي في زيد والرفع سبب للاختلاف الذي
في اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بلا واسطة والعامل
والمقتضي وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة
وقال العجم الائمة ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني
ان العامل كالعلة الموجبة بان يقال بان الاستعانة دخولها
في الآلة اكثر منه في الموجبة انتهى وهو دفع للاعتراض بوجه اخر
قوله بقيد الحيثية اي الحيثية المذكورة سابقا قوله على
اختيار المص متعلق بمعرب واشار الى ما ذهب اليه بعض النحاة
من انه مبني لاضافته الى المبني فيخرج ح بالضمير الراجع الى المعرب
قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بيخرج اي ما اخراج حركة نحو غلامي
مطلقا على اختيار المص لانه عند البعض اعراب في حالة الجر و
هو احتمال بعيد قوله اختلاف هذه الحركة كما تقول جاء غلامه

ورايت

ورايت غلامي وانه يختلف حكما وهو الاظهر ليوافق ما سبق
قوله ما قبل ياء المتكلم ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل
قوله تم حد الاعراب اه رد لما ذهب اليه الشارح الهندي في احد قوليه
من ان قول المص ليدل الخ من تتمة الحد وقد خرج بها حركة يا غلامي
لانها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة والشارح اخرج هذه الحركة
بقيد الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد قوله اختلاف
وضع الاعراب وليتنبه ايضا على عدم جريان الاعراب في الافعال
والحروف بان المعاني التي فيها لم تعتور على كلمة واحدة بل كل فعل
معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المضي فان صيغته
ضرب والمنفي ض با ومقيس عليهما وكذا الحروف فان الابتداء من والظرفية
لها في والحاصل ان المميز لتلك المعاني بعضها من بعض هو اختلاف
صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة
لا يميزها الا الاعراب نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما
احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما
زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد واي خلق
من اخلاق زيد حسن قوله هذا المعنى اي ان قوله ليدل الخ تنبيه
على غاية اختلاف وضع الاعراب بحيث قال في شرحه على الكتاب
قوله الا انه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه خارج
عن الحد واللام فيه متعلقة بامر خارج عن الحد وهو الفعل المفهوم

من نحوي الكلام وهو وضع المجهول مفوعلة لما للمقلد كما
توهم بعض الشراح بل اراد بان الحد قد تم قبل لكنه علة للاختلاف
المذكور في الحد وقوله واللازم بالنصب معطوف على اسم ان فهو
داخل في حيز النفي وقوله المفهوم اه صفة الفعل اعني وضع **قوله** فانه
بعيد لعدم فهم ميتة من نحوي مثل هذه العبارة وان فهم فلا يفهمها الا
الخواص وهذه الرسالة انما وضعت لتعليم الصبيان وبين
المحشي بقوله اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا وهو حسن **قوله**
فاللازم فيه اي انا عرفنا ان ما ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان اللازم [illegible]
اه **قوله** ليدل الاختلاف اه ان قيل لم اسند الدلالة الى الاختلاف
مع ان الاعراب الدال على المعاني عند المص انما هو ما به الاختلاف
اعني الحركة والحرف لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الا
ختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الخارج حتى يسمى اعرابا قلنا لما
كانت الدلالة على المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف
فكان الاختلاف ايضا دالا على المعاني ناسب الاشارة الى هذا الاحتمال
ايضا **قوله** الفاعلية اه فيه رد على الشارح الرضي حيث فسر المعاني بكون
الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر بواسطته **قوله** والمعتورة
على صيغة اسم الفاعل الاعتوار بالفارسية دست بدست
كردن چيزي را وفيه رد على الشارح الهندي حيث ذهب الى
ان المعتورة على صيغة اسم المفعول لان الاسماء تتعاور المعاني

بان يجيء اسم فيأخذ الفاعلية ويجيء غيرها ويأخذها وهكذا
وجه الرد ان هذه المعاني انما اقتضت الاعراب باعتبار كونها
طارية على الاسم فاحتيج الى ما يميز كل من هذه العوارض عن العارض
الاخر لا بسبب كونها معروضة للاسماء هذا مع ان المروي عن المص
كسر الواو على تضمين اه التضمين ان تشرب كلمة معنى كلمة اخرى
دالا عليه بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية فههنا قد اشرب الا
عتوار معنى الاستيلاء دالا عليه بذكر الباء المعدية له ولولا انا
لا عتوار من الافعال المتعدية بنفسها لتضادها اي لتضاد
تلك المعاني فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة
فاختلافها صار سببا لاختلاف الاعراب **قوله** بسببها اي
بسبب العلامات **قوله** فوضع اصل الاعراب اه هذا دفع اعتراض
نشأ من الكلام السابق تقديره انه قد ظهر من قولك فانما تدل
ولت المعاني الى اخر الكلام ان وضع الاعراب لاختلاف المعاني
مع ان عبارة المص ان وضع الاعراب الدالة على نفس المعاني
لا على اختلافها وحاصل ما اجاب به ان وضع اصل الاعراب
غير ماخوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعاني
واما وضعه مختلفا فعلة اختلاف تلك المعاني وكلا
المعنيين مفهومان من عبارة المص فانه قال الاعراب حركة
او حرف اختلف اخره به ليدل على المعاني فان جعلت الدال

هو الحركة والحرف مجردين عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق
الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثانى فكانه
قال الحركة والحرف مقيدان بالاختلاف يدلان على المعانى
المختلفة قوله انما جعل الاعراب اى مطلق الاعراب سواء كان
بالحركات او الحروف اما تاخر الاول فظاهر واما الثانى فلان
الحرف الذى هو علامة الاعراب لما كان اخر الحروف فكان
الاخر فيها لمجازا او لانه لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع
بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل قوله على صفته اى صفة المسمى
اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب نجم الائمة الى ان
هذه صفات الالفاظ وعلل تاخير الاعراب بان الدال على الوصف
بعد الموصوف قوله او من عربت اه وقيل اذا كان فى اخر الاسم
هذا التغيير كان كلاما محبوبا عند المخاطب مستوعبا ماخوذ
من قولهم امراة عروب اى محبوبة قوله اعراب الاسم اى مطلق
الاعراب فانه ادعية لدخول الجزم والدليل على القيد انه فى بحث
الاسم قوله ثلاثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر
خبر واحد فصح حمله على المبتدا لان الرفع وحده مثلا ليس
انواعا فيكون العطف مقدما على الحمل كما فى قولك البيت
سقف وجدران هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة
الزمخشرى وهى التى اخترناها من ان الخبر هو الذى تتم به

الفايدة مع متعلقه ان كان فلا حاجة الى مثل هذا التقدير
وقد سبق الكلام فى مثله فارجع اليه قوله رفع ونصب وجر
سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ بواو
لرفعه مرتبة بين اخويه وسمى النصب نصبا لانتصاب الشفتين
على حالهما عند التلفظ به او لانه ينصب الفضلة فى الكلام
من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمى الجر جرا لان عامله يجر
الفعل الى الاسم او لان شفة السفلى تجر الى اسفل عند التلفظ
به قوله الاعرابية هذا على مذهب البصريين والخفض على مذهب
الكوفيين والرابع الجزم قوله فى الحركات البنائية واما الحركة
الرابعة فهى السكون قوله على قلة بالقرينة كقولهم بالضمة رفعا
اه قوله فالرفع الفاء للتفسير قوله اى علامة كون الشئ فاعلا
فالياء فى الفاعلية للمصدرية ومعنى الياء المصدرية انها التى
اذا دخلت على كلمة اولها بالمصدر وانما احتيج اليها فى هذا
المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل اعنى الذات
المتصفة بالفاعلية بل علامة وصف اعنى كونه فاعلا والا فالذات
لا تحتاج فى معلوميتها الى الاعراب فتدبر قوله كالمبتدا و
الخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما فى حكم الفاعل
من جهة ان الفعل صدر منهما وكون المبتدا مسندا اليه وكون
الخبر جزا ثانيا من الجملة وذهب الشيخ الهندى الى جعل البنا

للنسبة وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشارح مع ان مختاره
اقرب الى الفهم مما اختاره الفاضل الهندي قوله وانما اختص
الرفع هذا الاختصاص اضافي بالنسبة الى المفاعيل والمضاف
اليه وانما قلنا ذلك لوجود الرفع في غير الفاعل كالملحقات و
وبين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب هذا ما
جرى عليه المحشون والاظهر انه قصد الحصر الحقيقي لان ما ذكر من
بين الملحقات داخلة في الفاعل على ما عرفت من انه حقيقة
او حكما فهو شيء واحد بخلاف المفاعيل فان كلا منها
نوع من انواع المنصوبات وبيان ثقل الرفع وخفة النصب
يظهر مما سبق في وجه التسمية قوله فاعطي اه اقول ضمن الاعطا
معنى الجعل فعداه الى المفعول الثاني باللام قوله ولما لم يبق
اه اقول الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة
الفتحة ايضا في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا مرتبة الفاعل
في القلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة ناسب فاعطيت اياه
قوله العامل الالف واللام للعهد الخارجي وهو اشارة الى
العامل المذكور سابقا ضمنا في تعريف المعرب او معنويا
كعامل المبتدا قوله اي يحصل انما فسره به لان المتبادر من التقوم هو
القيام مثل قيام البياض بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا العامل
بل العامل موجود فيه قوله اي معنى اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد

الخارجي

الخارجي اي المعنى المذكور سابقا في ضمن المعاني او للعهد
الذهني حتى لا يتوهم ان المراد معنى معينا كما يفهم من التعريف
قوله وايضا عامل اعلم انه قد وقع الاختلاف في عامل الفضلات
فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل اذ باسناد احدهما الى الاخر
صار فضلة فهما معا سبب كونه فضلة فيكونان ايضا سبب علامة
الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل واستقربه الرضي
محتجا عليه بان الفاعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه
اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل
هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وهذا هو الذي
اعتمدت عليه في مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل
هو اقوى من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق كلام الشارح
عليه وان كان ظاهره الاول قوله معنى الاضافة وهو كونه مضافا
اليه قوله فما المفرد الفاء فصيحة اي اذا عرفت ذلك فنقول المفرد
اه قوله اي الذي لم يكن مثنى قد يطلق المفرد على ما يقابل المركب
وقد يطلق على ما يقابل الجملة وقد يطلق على ما يقابل المضاف
وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع ولما كان ارادة كل واحد
من الثلاثة السابقة فاسدا فسره بالمعنى الرابع والقرينة عليه
مقابلته قوله اي الذي لم يكن اه هذا تعريف لجمع المكسر وحاصله
ان ما تغيرت بنيته عن بنية مفرده وذلك التغير اما

ان يكون محققا او مقدرا والاول اما ان يكون بتغيير الشكل
ونقصان في الجمع دون الحروف نحو اسد واسد او بتغيير
الشكل وزيادة في الجمع نحو رجل ورجال او بتغيير الشكل ونقصان
في الجمع نحو رسول ورسل او بزيادة ونقصان معا نحو غلام و
غلمان والثاني نحو فلك تقدر الضمة في المفرد كضمة قفل
وفي الجمع كضمة اسد **قوله** ان يكون ما حركة وانما كان هو
الاصل لوجوه اولها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى
كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها يصل الى الغرض
فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل وثانيها انا لما افتقرنا
الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من
الحروف وجب ان يكون العلامات غير الحروف لان العلامة
غير المعلم وثالثها ان الانسب ان يكون الدال على صفة الشيء
كالصفة الدال عليه **قوله** والفتحة نصبا كتب قدس سره في الحاشية
هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن
المعمول المقدم مجرورا والمص اجازه وان لم يجوزه الجمهور انتهى وبيانه
ان الفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله نصبا
نصبا معطوف على رفعا وهو منصوب على الظرفية والعامل
فيه الفعل المقدر اعني يعرب **قوله** على الحالية او المصدرية كتب
في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال

كونها

كونها مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس
نصبا وجرا انتهى اقول التقدير الاول اشارة الى النصب على الحالية
وبين فيه ان المصدر بمعنى اسم المفعول لتصح الحالية وان صاحب الحال
وعامله محذوفان تدل عليهما بالمقام لكونه مفعولا خاصا لا ظرفا
ثم لغوا فقول المحقق الشريف ان العامل فيه الظرف القائم مقامه
متعلقه فاسد والثاني اشارة الى النصب على المصدرية مشتملا
على بيان الفعل المقدر وعلى بيان ان المصدر الحقيقي محذوف
اعني لفظ اعراب لكن حذف فاجري اعرابه على المضاف اليه
ووسم باسمه ولو قدره بيرفع رفعا وينصب نصبا السلم من هذه
التكلفات **قوله** وهو ما يكون بالالف هذا مفهومه اصطلاحا
وهو شامل لما كان مفرده مؤنثا كمسلمات او مذكرا نحو
حسامات ودريهمات ومعلومات في اشهر معلومات
وسلامة النظم كما ذكرنا او بتغيرها كثمرات وغرفات وكسرات و
بكسر الكاف وفتح السين جمع كسرة وتسمي جمع المؤنث السالم تغليبا
الغالب **قوله** لان الجسم تعليل لكسر الكاف **قوله** منقوصات
واوية لان الواو تنقص منها حال افرادها وحال اضافتها
الى ياء المتكلم **قوله** اصله نوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت
الهاء تخفيفا لان الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا و
قعت طرفا حذفت لاستثقال الحركة عليها فاضيف الى الكاف

وضمت الفا لمناسبة الواو فصار فوك **قوله** اصله ذو ونقلت
ضمة الواو الى الواو وحذفت تخفيفا وضمت الذال للاتباع
والنحاة اطبقوا على ان اصلها ذوى وهو الصواب لقولهم
ذويان **قوله** فاعراب هذه اشارة الى متعلق الجار والمجرور
اعنى قوله بالواو **قوله** بالامثلة فان اخوك وباقى الامثلة مكبرة
موحدة كسائر الاسماء من انها معربة بالحركات المقدرة
وهو الاصح او مبنيتها كما ذهب اليه بعضهم فعبارة الشرح شاملة
للمذهبين **قوله** بكونها الى الكاف مع انها اذا اضيف الى غير
الكاف كالهاء مثلا اعربت بالحروف ايضا اعلم ان فى اعراب
هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب اليه المص وهو المشهود ثانيها
انها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف ثالثها
وهو مذهب سيبويه انها معربة بالحركات مقدرة على الحروف وكان
اصل ابوك ابوك استثقلت الضمة على الواو فسكنت وضم ما
قبلها للاتباع وقدرت الضمة على الواو ورابعها وهو مذهب
الفراء انها معربة بالحركات اللفظية والحروف ايضا خامسها انها
معربة بالحركات اللفظية بحالة الافراد وعليه ورد قوله عليه السلم من
تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا تعزى
اى انتسب وهو الذى يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى
القتال فى الباطل وقوله فاعضوه بالضاد المشددة اى قولوا

لا اعضض

لا اعضض على هن ابيك اى على ذكر ابيك اى قولوا له ذلك
استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذى اراده اى تمسك بذكر ابيك
الذى انتسبت اليه عسى ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك
ولا تكنوا اى لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له
صريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف
بعدها نون سادسها كونها مقصورة كعصا وعليها ورد
قول مكره اخاك لا بطل واول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه
معوية ليخرج الى مبارزة امير المؤمنين عليه السلم لما القيا وراى
منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة على تهزيم الرجال وفلوق
هامات الابطال قال مكره اخاك لا بطل اى لا تقتلني لظنك
انى شجاع اقدم على محاربتك وعلى نقل رواية بل ان اخوك يا امير المؤمنين
جبرنى على ملاقاتك معوية اللعين وقيل اول من قاله ابو حنش
حين قال له خالد وقد بلغه ان اناسا من اشجع فى غار يشرعون
وهم قاتلون اخوته هل لك فى غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق
به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه فى الغار فقال يا ابا حنش
فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال له ابو حنش مكره اخاك
لا بطل وكلاهما قالا هذا القول وانما الخلاف فى الاولية ونحن
قد ذكرنا دلايل المذاهب وما اخترناه والدليل عليه والجواب
عن ادلة الخصم فى كتابنا الموسوم بالفوايد النحوية تركناها

للاختصار قوله تامة اما الوحشة بينهما من حيث المعنى فظ وهو
ومن حيث الاعراب فلان اعراب المفردات بالحركات واعرابهما
بالحروف فحصلت الوحشة والمناسبة بينهما وبين المفردات
مرغوب اليها لانها اصل للمثنى والجمع فاعرب بعض المفردات
اعرابهما طلبا لتلك المناسبة قوله كل اعراب اسما لان هذه الا
عراب للتناسب بينها وبينهما فالرعاية من كل وجه مطلوبة قوله
منبئة عن تعدد لانك اذا قلت اخوك او ابوك مثلا فيفهم منه
اثنان انت والاخ او الاب والمراد بالتعدد التعدد المستفاد
من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور
فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف اليه
فيقول الفاضل المحشي واعلم ان الظاهر انه جعل كلا من الانباء عن
التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه
الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد
والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى
وجود بل وتا اعادة اللام غلط صريح ووهم قبيح قوله ولوجود
حرف صالح فاستراحوا من جلب حروف اجنبية قوله سماعا
تمييز يرفع الابهام عن نسبة الوجود الى الحروف اي انه قد سمع و
جود ذلك الحروف عند الاضافة الى غير الياء وقت ارادة الاعراب
وان حذفت في حالة الاضافة الى الياء بخلاف الاسماء المحذوفة

الاول

الا ما فركيد ودم فان اصلهما يدي ودمو فانه لم يسمع نحو ذلك
المحذوف مطلقا الا وقت الاضافة وقت عدمه قوله يلحق به الاعراب — اي في صح
قوله وهو كلا وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على اثنين
لانه لم يسمع مفرده اعني كل ولجواز ارجاع ضمير المفرد
اليه قال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون
وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف
نونيهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة
في المثنى كما في الجمع وقد عرفت فساده قوله كلتا وتاؤها لا يجوز
ان يكون زائدة لانه قد لم يوجد في الكلام ولا يجوز ان يكون
للتانيث لانها لا يكون الا بعد ثلثة وهذه في وسط الكلمة
بل هي عوض من الواو والالف بعدها للتانيث وقبلها ياء
مع ان الف التانيث لا تقلب ليكون فرقا بين الوقف والوصل
قوله فرع كلا لان المونث طارئ على المذكر لانك تقول ضارب
ثم تقول ضاربة قوله واثنان وليس بمثنى اذ لا مفرد له من لفظه
والالف والنون فيهما ليستا زائدتين بل هما من جوهر الكلمة
قوله ما سمي به امطال احالة فيه رد على الشرح الهندي حيث
قال اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف
المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين
وقلين من جمع المونثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان

وخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة صح صح صح

احسن انتهى وبيان الزيادة حمل جمع المذكر على مفهومه اللغوي
وهو كون مفرده مذكرا فعلى هذا يخرج مثل سنون وارضون وليس
كذلك بل المراد بالجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو و
نون قوله والواو فالواو لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها واو
بعد ضمة واو لو كذلك واجاب بعضهم بان الواو في معرض
التغيير فلم يعتد به واعترض بان الواو لما قام مقام الضمة
صارت كانها ضمة قوله لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما
لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وهذا من معناه فان ذو بمعنى
الصاحب والواو بمعنى اصحاب قوله واخواتها اقول وقد حمل
ايضا على الجمع المذكر في الاعراب جموع تكسير مثل بنون جمع ابن
وارضون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة و
تشديد الواو جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود فما في
نسخ شروح الالفية من حرة حرين تصحيف من النساخ قوله لانه
اى لان ثلثين بالحقيقة عشرات فلو كان عشرون جمع عشرة لصح
اطلاق عشرين على ثلثين كما صح اطلاق زيدون على زيد
وزيد زيد قوله ولا تعيين اه اى لا تدل الجموع اذا اطلقت
على اعداد متعينة الا بقرينة بخلاف هذه الاعداد فان التعيين
معلوم منها عند الاطلاق قوله وكثرة التثنية بالنسبة الى
الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على افراد ثلثة وشروط ثلثة وهنا

هو

وهو كون علما لمذكر عاقل بخلاف التثنية فانها تتحقق بفردين
بدون شرط وما كان اقل شرطا كان اكثر افرادا قوله لوقوع كل
منهما اه فانك اذا قلت جاء غلام زيد ترى ان الكلام مستقل
ومفيد بدون ذكر زيد الا ان ذكره لرفع الاشتباه قوله الذي
اشير الى تقسيمه اليهما في حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا
وانما قال لذلك ليصح تفسير قوله التقديري ذا للفظ المعرف
بلام العهد بالارادة قوله ولما كان التقديري اه ولما كان
المناسب تاخره من اللفظي لانه اصل لان الاصل في العلامة
ان يكون ظاهرا قوله اى تقليل الاعراب فالالف واللام
قائمة مقام المضاف اليه قوله اى في الاسم فما هو صوت لا مصة
كما قاله الفاضل الهندي لفوات الملائمة لما سبق من بيان
محال الاعراب لانها اسما كما عرفت قوله اى ومحل وقفه اه فان
المحذوف لعلة في حكم الثابت فلذا لم يجر الاعراب على الصاد
قوله قبل دخول العامل متعلق باشتغل قوله غير مقتضى لان
كسرة الجر هي التي يحدثها عامله وقد عرفت انها سابقة على
العامل هذا وقد ذهب بعض الى ان مثل غلامي ليس بمعرب
ولا مبني لتوسط آخره بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات
الآخر والجواب ان مثل هذا الامتزاج لا يخرج الآخر عن كونه آخرا
الا ترى الى امتزاج بعلبك فانه مع كونه اشد من هذا الامتزاج

ذهب كثير الى اعراب الجزء الاول منه **قوله** مطلقا حال
من مدخول الكاف والعامل فيها الفعل المفهوم من الكلام
وهو نقدر **قوله** فى هذين النوعين اشارة الى ان قوله مطلقا
قيد لعصا وغلامى وان كان فايدة التعميم مختصة بغلامى اذ
فايدته رد من قال ان غلامى معرب لفظا فى حال الجر **قوله**
اى فى حالتى الرفع والجر اشارة الى ان قول المص رفعا وجرا
ظرف للاستقرار لا حال كما جوزه الفاضل الهندى **قوله**
عطف على قوله كقاض لا على قاض كما جوزه الفاضل الهندى
لانه يوجب زيادة واحد من الكاف ونحوه والاصل عدم
الزيادة **قوله** يعنى تقدير الاعراب للاشتغال اه المقصود بهذا الكلام
بيان ان مراد المص من تعداد الامثلة ان تقدير الاعراب للاشتغال
قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف ولا
استيفاء جميع صور الاعراب التقديرى حتى يرد على المص انه
ترك بعض الامثلة كمثال الاعراب التقديرى فى الاحوال الثلث
كما فى الاسماء الستة والجمع المذكر السالم المضاف الى الاسم المعرب
باللام نحو جاء فى اخو الحارث ونحو جاء فى صالحو القوم او وو
امثالهما مما اعرابه تقديرى **قوله** فلم يبق علامة الرفع لان
علامته الواو ولا يتبدل منها فقول الفاضل الجاربردى فى كتاب
المغنى وفيما ذكره ابن الحاجب نظر لان الياء بدل من الواو وفيه عوضا

من الواو وكلما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا لان
المعوض كالمعوض عنه ليس بصواب **قوله** وقد يكون الاعراب
بالحروف اه ضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا فى ما كنا
قوله اى فيما علا ما ذكر يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد
مرجعه بانه راجع الى المذكور **قوله** مما تعذر فيه الاعراب او
استثقل يعنى ضمير ما علاه راجع الى المذكور من منوى الاعراب المتعذر
والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب
فى بعض ما علاه من المذكورة تقديرى ايضا كما تلونا عليك
قوله ولما ذكر فى تفصيل اه يريد بيان ارتباط بحث غير المنصرف
بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف **قوله** وكان غير المنصرف
اقل اى قل افرادا لان شرايطه ومعانيه اكثر وقد عرفت ان
كل ما كان للشئ اكثر شروطا كان اقل افرادا **قوله** واكتفى بتعريفه
اى عن تعريف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها **قوله** اى
اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر
وتنكير المبتدا لان غير لا تقبل التعريف وان اضيفت الى المعرفة
لتوغلها فى الابهام ولكنها تقبل تخصيصا يجوز كونها مبتدا
قوله مؤثرتان باجتماعهما اشارة الى اخراج مثل حبلى بحجة
انا جعلنا علما من المسئلة قبل لانه وان اجتمع فيه علتان لا انهما
ليستا مؤثرتين بل المؤثر احدهما لكنه داخل فى القسم الثانى **قوله**

واستجماع شرايطها اشارة الى ان العلتين لا يوثران الا اذا التى
وهو منع الكسر والتنوين ما لم تنضم اليهما الشرايط والا لكان
نحو نوح غير منصرف بالاتفاق وليس كذالك قوله مجموع ما فى
هذين البيتين الغرض من هذا الكلام رد على الفاضل الهندى
لانه قال وهى راجعة الى العلة لا العلل لان كل واحدة علة لا علل
وبيان الرد ان الضمير راجع الى العلل التسع الا ان العطف مقدم
على الحكم فكانه عطف اولا بعضها على بعض ثم حكم على المجموع
بانه خبر المبتدا فتقديره لفظ مجموع بيان لكون الخبر مجموع ما
فى البيتين لا لان الخبر مقدم كما توهم بعض الافاضل وانت قد عرفت
الكلام سابقا فارجع اليه قوله فقل عنيتكس من اهل البيتين
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان فيها فالصرف تصويب اى
اذا اجتمع فيه علتان فالصرف ليس بصواب بل خطا ولو ذكرا فى
الاول لا ستغنى عن التعريف لانه لا يكون جامعا لخروج ما
فيه علة تقوم مقامهما قوله من قبلها الف المراد من القبلة
القبلة المكانية قوله ويمنع النون اشارة الى ان النون فاعل
معنى ليصح كونه صاحب حال والى ان عامل الحال فعل مقدر
مفهوم من المقام لان الكلام فى تعداد موانع الصرف قوله
لا يفهم من هذا التوجيه لان قوله من قبلها الف كلام
مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يشاركه فى القيد اعنى الزيادة

وحاصل

وحاصل المعنى ويمنع النون الصرف حال كون النون زايدة
ومنعها الصرف مشروط بكون الالف حاصلة قبلها والذى
يختلج ببالى ان زيادة الالف على هذا التقدير معلومة لان
الظرف اعنى من قبلها لا بد له من متعلق اما عام او خاص
وهو هنا خاص من جنس قوله زايدة لدلالتها عليه قوله
وتقدم الالف اه اى ان مكان الالف متقدم على مكان
النون قوله جاء زيد راكبا من قبله اخوه فاخوه فاعل راكبا و
الظرف اعنى من قبله متعلق براكبا والمعنى جاء زيد حال كونه
راكبا اخوه من قبل ركوبه الا ان القبلية هنا زمانية وفيما نحن
فيه مكانية وان امكن ان يكون من قبلها ايضا قوله قوله تقريبى فيكون
ياء النسبة محذوفة تخفيفا قوله وقال بعضهم اثنان وهى
الحكاية والتركيب اما الحكاية ففى وزن الفعل مع الوصف نحو
اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع فيهما
بطريق الحكاية الفعلية يعنى كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين
قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذالك لم يدخل عليهما بعد
النقل واما التركيب ففى البواقى كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة
او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية نحو
فاطمة او تركيب حرف التانيث مع الاسم نحو حبلى وتركيب
العدل فى عمر فانه مركب من علمين تقديرا لان الواضع قصد

التسمية بعامر بحذف لعنه خوف اللبس الى عمر قوله في نحو ثلث ثلثة
بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب
الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية
او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو اما تكرارها في العجمي والعربي
او تركيبها مع العلمية قوله احد عشر هذه العلل التسع مع علتين
اخريين احدهما مشابهة الف التانيث مثل ارطى فانه اسم لشجر
يدبغ به الجلود وهو منصرف لان الفه للالحاق لا للتانيث بدليل
قبولها تاء كقولهم ارطاة فاذا جعل علما للمذكر امتنع من
دخول تاء التانيث بسبب العلمية فصارت الفه شبيهة بالف
التانيث في عدم دخول التاء عليها فمنع من الصرف للعلمية و
لشبه الف التانيث والثانية مراعاة الاصل في نحو احمر بعد
التنكير كما سيتلى عليك قوله من حيث اشتماله على علتين
انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله وحكمه كذا الانحصار مع
ان له احكاما كثيرة لكن لكل حكم من جهة فمن حيث انه معرب
حكمه الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك
فنبه على ان المراد ان هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين الخ
لا ان ليس له حكم الا هذا الحكم والمحشي قد غلط في فهم قيد
الحيثية حتى نسب الى عدم الحيثية فراجع كلامه ان كنت
في شك مما نقول قوله فيشبه الفعل الخ اعلم ان لمشابهته

للفعل

للفعل ثلث مراتب اعلاها ما يوجب البناء ومنع جميع انواع الا
عراب واوسطها ما يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الا
عراب كما نحن فيه وادناها ما يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل
فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج الى معرفتها بعيد هذا قوله
الذي هو علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول على
غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين والا لا انتقض بعرفات
فانه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة وقال صاحب الكشاف
ان التنوين في عرفات واشباهه تنوين التمكن وعدم سقوطه
لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث
سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث ورده الفاضل الرضي
بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة
للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول
هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والاولى عندي ان التنوين
للصرف والتمكين وعدم سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط
الخفض وتبع النصب وهو خلاف ما عليه جمع السلامة فان الكسر
فيه متبوع لا تابع فصار فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة و
الحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه لم يحذف منه
كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مواخيه اعني الكسر فيثبت
التنوين فيه لثبوت الكسر لانه تنوين مقابلة قوله اي لا يمتنع

الغرض من هذا التقدير ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب
والمص ادخل في القسم الجايز وحاصل الجواب ان الجايز قد يطلق
ويراد به ما يقابل الواجب فالجايز بمعنى الغير الممتنع سواء
كان واجبا كما في حالة الضرورة او جايزا كما في حالة التناسب قوله
عند المص واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين
فاذا دخل احدهما صار منصرفا حقيقة قوله وقيل المراد بالحكم
اه القايل هو الفاضل الهندي والصرف في اللغة بمعنى التغيير
والمعنى ويجوز تغيير حكمه الى حكم اخر ح لا يحتاج الى ان يقال المراد
بصرفه جعله في حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق واما معنا
اصطلاحا فهو خلوه عن العلتين او ما يقوم مقامهما وح
الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى قوله صبت على مصايب
هذا البيت مما قالته فاطمة عليها السلم في مرثية النبي صم ما ذا ولد
ما ذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا الغوالي
جمع غالية وهي الريح الطيبة والمعنى ما الذي اواي شي وقع على من شم
تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الطيب والا
الاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شي لانا نستغني عن شم الغوالي
بشم ما هو احسن منها رايحة وقد ترجم بعض شعراء العجم هذا البيت
بقوله جانم ريخته چندان غم درد وصيبتها كه كر بر روزها
ريزند كردد تيره چون شبها قوله ازحافا اه الزحاف حذف

وهو الثاني في الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب

يقع

يقع في الشعر فمنه ما يخرجه عن السلامة ومنه ما لا يخرجه قوله
لان حرف الروي اه وهو الحرف الاصلي من حروف قافية الذي
يكون في اواخر الابيات والغرض من ذكر البيت الاول لحصول
العلم بان حروف الروي الدال المكسورة قوله حيث صرف اه تعليل
للتمثيل بها قوله مثال المجموع اه اشارة الى ان ذكر اغلالا لبيتين ايد
لان المص تمثيل للجموع قوله كاكالب واساور واناعيم قال في الحاشية
فاكالب جمع اكلب وهو جمع كلب واساور جمع اسورة وهو جمع
سوار واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم اسمي ففي هذه الامثلة
تكررت فيه الجمعية فكل جمع قائم مقام علة فكان فيه علتان و
كل علة فرع لشيء لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم
كالجمع قوله كالجموع الموافقة لها اه فانها في حكمها لموافقتها
في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم
ان في قيام الجمع مقام علتين اقوالا احدها ما ذكره الش وهو
مختار المص ثانيها ان الجمعية فيه وصل الى حد التناهي بحيث
لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له كمال وقوة في الجمعية
ثالثها وهو الذي اختاره وذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه
مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية قوله
وحمراء اعلم ان الف التانيث في نحو حمراء هي الهمزة المقلوبة
عن الالف لاجتماع الالفين لا الف التي قبلها كما يتوهم من

اسمه **قوله** نضاد التانيث مكررا لان كونها الف تانيث علة
وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة التانيث اخر
فكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع التذكير واللزوم
فرع عدم اللزوم **قوله** فلو عرض اللزوم اه جواب سوال عله
تقريره ان يقال ان الف التانيث قامت مقام علتين لا
جل لزومها والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة
مثلا لان الاعلام محفوظة عن التصرف فينبغي ان يقال ان
فاطمة ثلاثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث وحاصل
الجواب ان التاء وان كانت لازمة فيما قلت الا ان لزومها عارض
بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم يكن
هذا اللزوم العارض نازلا منزلة علة كاللزوم الوضعي **قوله** مثلا
لانها قد يكون لازمة بغير العلمية كما في تجارة وغرفة الا ان هذا
للزوم لما لم يكن معتبرا في نوعها كان غير معتبر **قوله** فالعدل
الفاء للتفسير والعدل في اللغة الميل وفي الاصطلاح ما ذكره
المص **قوله** مصدر مبني للمفعول اه الغرض من هذا التقييد دفع
الاعتراض الذي اورده الشيخ الرضي على المص وهو ان العدل
عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العدل متعد والخروج لازم
وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر
مبني للمفعول وكذلك الخروج بمعنى كون الاسم مخرجا فهو تفسير

بالمتعدي

بالمتعدي بالمتعدي وحاصله ان الاسم المعدول معناه كونه مخرجا
عن صيغته الاصلية وهذا هو المناسب للمقام لان المص جعله
صفة للاسم الغير المنصرف قائما به لا للمتكلم ويمكن ان يكون هذا
هو الغرض من هذا التقييد بل يمكن ان يقال الغرض ان العدل
صفة المتكلم لانه العادل والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير
صفة شيء بصفة اخرى فقدره بما يرجع الى انهما صفتا الاسم
فتدبر **قوله** اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم وخرج به
خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا **قوله** اي عن صورته
فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار
ما يعرض من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي وهي ليست
بمرادة ههنا **قوله** التي يقتضي الاصل اه هذا في جميع الامثلة المذكورة
لعله ظاهر الا في عمر فانه ليس له اصل وقاعدة تقتضي ان يكون عليها
ويمكن ادخاله ايضا في جملة اخواته بالقياس لما اقتضى ضرورة منع
الصرف الى ان يحكم بانه معدول وحكم بانه سمي باسم الفاعل
من العمارة فعمر اسم فاعل من العمارة خرج عن صيغته التي على
مقتضى الفاعلة وهو عامر الى عمر كذا افاده الفاضل المحشي **قوله**
ولا يخفى اه اي لما عرفت معنى الصيغة الاصلية ظهر ان الخروج
المشتقات كاسم الفاعل واضرب عن تعريف العدل فان ضاربا
المشتق من الضرب ليس اصله وقاعدته تقتضي ان يكون

على صيغة الضرب فان القياس في اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد ان يكون على وزن فاعل بل هناك اخذ خروج صيغة
من صيغة اخرى لا خروج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى
فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة قوله فيما
الصيغة اه نتيجة لقوله ولا يخفى وحاصل انه لما كان صيغة المصدر
مغايرة لصيغة المشتقات فتخرج جميع المشتقات باضافة الصيغة
الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا لانها وان كانت
خارجة عن صيغة الا انها خارجة من غير صيغتها كما عرفت والعدل
معتبر فيه ان يكون ذلك الاسم يخرج عن صيغة نفسه وانما قال
كلها لان بعضها كالافعال المشتقة خرجت من قيد الخروج فان
المراد بخروجه خروج الاسم لكن بقي بعض المشتقات كاسم الفاعل
والمفعول ونحوهما فاخرج الجموع بقيد صيغة واسناد الاخراج
الى ما خرج سابقا اما مجاز او تاكيد قوله وان المتبادر لا يجوز
ان يكون في الكسر على الاستيناف والواو له والفتح على المفعولية
لا علم المقدر قوله المحذوفة المجاز وكذا المحذوفة الاولى نحو
عدة ومحذوفة الاواسط كقول قوله ولا يبعد ان يقبل اه
لان هذا التغاير هو المتبادر حيث ان الصيغة الاولى موافقة
للاصل والقاعدة فاذا خرج عنها الى ما يغايرها تبادر من الخروج
هذا المعنى المذكور قوله المغيرات القياسية اى المنسوبة الى

موافقة

موافقة القياس كالمقام والمنام فان اصلهما مقوم ومنوم
خرجا على القياس لان القياس الواو المتحركة في الاصل قلبها
الفا فلما قلبت الفا وصارا الى صيغة اخرى كانت الصيغة الثانية
موافقة للقياس حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام ومنام
من الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه اذا جعل علما للعدل
العلمية ويمكن خروجها من الخروج بلا تكلف فان المتبادر من
الخروج اذا اطلق منه لا يستند الى علة مخرجة وفي مقام وامثاله
علة الاخراج موجودة وهي تحرك الواو قوله من الجموع الشاذة
بيان لمثل افوس وانيب وكونها شاذة بسبب تحرك الواو والياء
فيها بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليهما فالقياس في الجمع اقواس وانياب
قوله على افوس وانيب فلهذا ايضا فان اليهما فيقال جمعهما ولو
كانا مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما قوله قال بعض
الشارحين اه ان بعض الشارحين نقل عن بعض العلماء جواز
تعريف الشيء بما هو اعم منه واختاره المحقق الشريف فلعل
الحاجب يذهب الى هذا لان مقصوده تمييز العلل بعضها عن
بعض ولا ريب انه يحصل بتعريف العدل بما ذكر ما قصد ولو
دخل في التعريف المغيرات القياسية والشاذة والمشتقات
ونحوها من الامور التي تكلف لاخراجها لا ضير فيه لان هذا
التعريف ليس لاخراجها وكان الشيخ الفاضل ارتضى هذا التوجيه

حيث لم يتعرض لورده ولكن الظ ان المص في هذا المقام تمييز
المنصرف من غير المنصرف لا يوجب تعيين العلل بعضها عن بعض
وعلى هذا التوجيه لا يمكن التمييز فانه اذا سمي المجموع الشاذ لم يعرف
انه منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية
والعدل ظاهرا قوله تلك التكلفات لاخراج هذه المشتقات
والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها قوله واعلم انه مراد المص
من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل التحقيقي والتقديري وانما
معناهما غير الذي اشتهر بين النحاة وذلك لان ما اشتهر بينهم
ان العدل التحقيقي هو الذي يكون خروجه محققا فهو مقدم
على منع الصرف كما قال الفاضل الرضي ونعني العدل المحقق ما
يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو
لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا
بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان
الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا
لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط بعدله وكونه عامر بل كان كادد وادد
فظ عبارة المص مع الرضي حيث جعل تحقيقا تقديرا صفة
الخروج الا ان الشارح يصرفها عن ظاهرها كما سيأتي وحاصل
تحقيق الشارح ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فانا
نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلاث واحاد وعمر امثاله
غير

غير منصرف ولم يجدوا فيه الا علة واحدة اعتبروا فيه العدل
الذي هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية لمنع الصرف مقدم
على خروج عن صيغته الاصلية ودليل عليه في ثلاث وعمر
فالفرق بينهما من هذه الجهة من وجه اخر كما ستعرف قوله ولم
يصلح للاعتبار الا العدل اما تعذر الوصف فلانه علم واما
تعذر التانيث فلانه مذكر واما تعذر العجمة فلانه من اسماء العربية
واما تعذر الجمع والتركيب فظ واما تقدير الالف والنون و
ان كان ممكنا لكن لم يعهد في كلام تقديرهما واما تعذر وزن
الفعل فلانه غير الوزن المختص به قوله الا انهم تنبهوا اه اي ليس
الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري انهم تنبهوا او وجدوا
العدل اي الاخراج عن الاصل فيما عدا عمر من امثلة العدل الحقيقي
حتى يكون ذلك الخروج محققا وفي عمر واضرابه الخروج مقدر
يدل عليه منع الصرف بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج عن
الصيغة الاصلية قوله ولكن لا بد لان اه هذا الكلام توطية
وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل
التحقيقي هو الذي يكون له اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
لا ان الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلاث مثلا فان القياس
والقاعدة ان يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة فالاصل لهذا الغي
وجوده محقق واما اعتبار الاخراج اي ان ثلث كان على ذلك

الوزن ثم اخرج عنه الى وزن اخر فغير محقق ولا يتوهم انه اذا كان
الاصل محققا كان اخراج الفرع منه ايضا كذلك لانه ليس المراد بالاصل
ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان
الاسم عليه ثم اخرج عنه او لم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون
الاسم عليه ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق
الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره قوله فانقسام العدل
الى اى الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار
تحقق الخروج عن ذلك فانه كما عرفت لا يدل عليه الا منع الصرف
كما قال الفاضل الرضي في العبارة المنقولة عنه سابقا قوله فعلى
هذا اى فعلى ما ذكرنا من الفرق بين العدلين لابد من تاويل
عبارة المص اذ ظاهرها موافق لما ذكره النحاة وحاصل التاويل
ان قوله تحقيقا وتقديرا صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه
الذي هو الاصل اى اصل ذلك الخروج محقق قوله خرجا كانيا
ا، يعني ان تحقيقا صفة الخروج معللا باعتبار متعلقه قوله اذا
كان المعنى مكررا، يعني انه كان المعنى ملحوظا مرتين يكون اللفظ
ايضا مذكورا مرتين ليتوافق الدال والمدلول وبيان التكرار انهم
قالوا جاء القوم ثلث يعنون انهم جاء وا ثلثة ثلثة قوله والصواب
مجيئها يعني ان الصواب اطراد هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة
الى العشرة لورودها في كلام العرب قال الشاعر فظل لطيرها كفه عليه

موروقة

موروقة والحمى عشارا وقال الاخر ولم يستريثوك حتى رميت فوق
الرجال خصالا عشارا والجواب ضعف الرواية مما يلتفت اليه
لعدم وروده ما ثانيا قصد وعلم تجاوزه في التنزيل لا ينهض
حجة لعدم انحصار الالفاظ العربية فيه قال الفاضل الرضي
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس و
مخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن
فاعل من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي
والثماني والتساعي انتهى وقد عرفت انه وارد في كلام العرب
قوله العدل والوصف هذا مذهب سيبويه قال ابن السراج
وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن
معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين
ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من
حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير
لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل
والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهو
يقع حالا نحو جاء في القوم مثنى قوله لان الوصفية العرضية
جواب لسؤال مقدر تقريره ان الوصف في ثلثة ثلثة عارض
كعروضه في اربع لانها موضوعة للاعداد لا للمعدودات
حتى يكون وصفا بحسب الاصل والوصف العارض لا يؤثر في

منع الصرف كما سيتلى عليك في محله وحاصل الجواب ان المعدول
عنه وان كان اسما للعدد وهو غير صفة الا ان المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع
المعدول لغير وضع المعدول عنه قوله لاعتبارها فيما وضعا
له اي لاعتبار الوصفية في الذي وضع له ثلث ومثلث و
هو المعدود فان معنى ثلث ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة
قوله اشد تاخرا الى اخره تقديره اشد لاظهار كون افعل
تفضيل فاذا قلت زيد اخر من عمرو فالمعنى انه اشد تاخرا منه قوله
الى معنى غير وصار المعنى الاول فاذا قلت جاني بنسوة اخر فمعناه
انه جاني بنسوة اخر جاء بنسوة غير نسوة الاولى قوله وقياس
اسم التفضيل اه واعلم ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس
افعل التفضيل وما نحن فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى
غير كما اعترف به فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل بواحد
منها حتى يكون معدولا عن احدها فالاولى في التعليل ان يقال
ان اخر مشابه لافضل من جهتين احديهما الوصف والثانية انه
لا يتم معناه الا بامرين متغايرين كما ان معنى افضل لا يتم الا
بمفضل ومفضل عليه فلما اشبه استحق احكامه في جميع تصاريفه
وعلى هذا فكان ينبغي ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع
ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا
عما

عما استحقه بمقتضى المشابهة قوله توجب التنوين اي في المضاف
لان التنوين الذي فيه حينئذ انما حصل بسبب الاضافة وحذف
المضاف اليه قوله او البناء اي في المضاف ايضا فان بناء قبل انما هو
بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف اليه قوله او اضافة
اخرى اي في المضاف اليه لا في المضاف كاخواته فان اضافته يتم
الثاني الى معنى المذكور اوجب كون علي المحذوف مضافا
اليه لان الاضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف قوله
وليس في اخر اه اي لا يوجد شيء من هذه الثلث لانه معرب بغير تنوين
وكل واحد من هذه الامور مناف له على ما سيتلى عليك قوله
احدى الاخرين يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها قوله وبصع قرئ با
الصاد المهملة وهو الاكثر والضاد المعجمة كما يجي في باب التاكيد
قوله فعلاء افعل اي فعلاء الذي مذكره افعل قوله على فعل
بسكون العين قوله فاصلها اما جمع اه هذا الترديد اما ان
يكون اشارة الى الخلاف الواقع فيها فان المشهور بين النحاة
ان جمعا صفة ولكن وقع الخلاف بينهم في انه من اي الصفات
هو من باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى والحق ان
يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان
معنى قولنا قرات الكتاب اجمع في الاصل انه تم جمعا في قراتي
من كل شيء ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى افعل التفضيل و

ولا يجوز ان يكون من باب احمر كما قيل لجمعه على احمعون وذهب
الفارسي الى ان جمعا اسم لا صفة فالترديد اشارة الى
الخلاف واما ان يكون اشارة الى ان جمعا صفة في الاصل
لكنه صار بالغلبة اسما فالجمعية يكون تارة باعتبار الاصلي
واخرى باعتبار الغلبة والظاهر من الترديد هو المعنى الاول
قوله فاحد السببين اه هذا هو المشهور وعن الخليل ان فيه
مع العدل التعريف الاضافي لان الاصل في قولك قرأت السور
جمع جميعهن قيل وهو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في
منع الصرف كما تقدم ورده الفاضل الرضي بان عدم اعتبار ذلك
مع وجود المضاف اليه لان حكم الصرف لا يبين فيه واما مع
حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي
كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف و
قال اخرون فيه التعريف باللام قوله في باب التاكيد اسما
بمعنى الكل كما سياتي تحقيقه قوله وفي اجمع واخواته اه انما
تعرض له مع ان البحث ليس فيه اما لدفع توهم انه مثل جمع او انه
ذكره استطرادا قوله وعلى ما ذكرناه اه اي على ما ذكرنا من تفسير
معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة لا يرد الجموع
الشاذة اي لا ينتقض تعريف العدل بها والغرض من تكرار
الكلام في هذا المقام دفع اعتراض الشارح الهندي حيث قال

بعد ان

بعد ان ذكر ان جمع معدول لما ذكر ويرد على هذا جميع الجموع
الشاذة كانيب اقوس اذ القياس انياب واقواس ويجاب
بانها ليست باوزان العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ دون
العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على الجواب بوجه اخر فكرر الكلام
وادرج فيه فائدة اخرى لم تفهم بقوله سابقا كيف ولو اعتبر اه
قوله كيف ولو اعتبر اه يعني ان اقوس وانيب لو كانا معدولين عن
اقواس وانياب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة
اما من جهة انهما مجموعان على خلاف قاعدة الجموع او لانهما معدولان
على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس
الا معنى الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة
يلزم من مخالفتها الشذوذ قوله ومن هذا يتبين الفرق اه حاصله
ان الشاذ هو الذي له قاعدة فخالفها الوجه والمعدول ليس
بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس
في ثلث ثلثه ان يخرج صيغته الى ثلاث قوله اي خروجا اه فا
فالمصدر بمعنى اسم الفاعل وهو صفة للاصل لا للخروج كما قاله
الفاضل الهندي وغيره قوله قلما بينهما اه وبهذا التقدير
امتاز العدل التقديري عن التحقيقي وفيه ان مقدم له
الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص عامر وزافر الا ان يقال
المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لهذين العلمين عامر من

العبارة وذا فى بعض السيد لا غير **قوله** قطام بكسر القاف حضار
قوله حضار نقل عنه قدس سره انه علم لكوكب وفى القاموس انه
جبل بين اليمن والبصرة وطار مكان مرتفع وفى بعض النسخ
بعد حضار وبار وفى القاموس انه ارض فى اليمن **قوله** وليس فيها
الا سببان هذا الكلام فى قوة قوله وليس فيها ما يوجب البناء لان
المناسبة فى الوزن لا يوجب البناء والا لبنى كغلاب وسحاب بل فيهما
ما يوجب الاعراب اعنى العلتين وح فقول الفاضل المحشى انه لو
لو اريد انه ليس فيه شئ الا السببان فهو ظاهر المنع اذ فيها الموازنة
وان اراد انه ليس فيه موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبى
بناء فيهما وان قال وهو يوجب البناء فالصواب ان يقال ليس فيها
الا الوزن والوزن لا يستقل فى ايجاب البناء مردود **قوله**
لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقديرى الاعراب والبناء
فى جميع الامثلة مستقيمان لكن فلم يترجح احد التقديرين لغرض و
الغرض فى ذى الراء قصد الامالة اذ هى امر مستحسن والمصحح للا
مالة هناك كسر الراء وهى لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا
اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا كسر بنى دائما واما كون العلل
الثلث موجبة للبناء فلان الاسم بسببها ثقل ثقلا تاما كالفعل
فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام مجملا
واما على ما ذكره الش فلان تقدير العدل فيه بجعله مشابها

لتزال بمعنى انزل **قوله** معربا غير منصرف كقطام وحذام واما
كان العدل تقديرا اذ ليس لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما
قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر العدول عنه عمر **قوله** انما
هو للحمل اه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور
وحاصله ان تقدير العدل كما اوجب البناء فى ذوات الرا
فليوجبه فى قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذى
قدر للبناء فى ذوات الرا لقوة اثرهما فى البناء لان تقدير
العدل للاصالة واما عدل قطام ونحوه فللحمل على النظائر فليس
فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر فى البناء **قوله** ليس فى محله قال
السيد ركن الدين وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على
المص ولم يكن فيها لفظة قطام فسألت قاريها عنها فقال
حذفها المص عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها
المقص **قوله** وهو كون الاسم اه على ان الوصف يطلق على معنيين
احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على
ذات مبهمة ماخوذ مع بعض صفاتها وثانيهما ما ذكره الش
وهو علة منع الصرف لانها حالة فى الاسم الغير المنصرف لا انها
لغير الاسم الغير المنصرف لانها غير الاسم الغير المنصرف لا علة فلذا اختاره
الش **قوله** موصوفة بالاربعية اه فاقتضا استادنا المحقق شي
وقال الصواب متصفة لانها فى حد ذاتها متصفة بالاربعية

مفهوم لازم لماهيتهما سواء لوحظ ام لم يلاحظ فالموصوفية
لا يكون الا باعتبار الملاحظة وهذه مناقشة حكمية لا يليق
بآداب هذا الفن **قوله** لا العرضية قال الفاضل الرضي لم يقم الي
دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف
واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف
لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء فانه يقبلها لقولهم
اربعة لا لعدم شرط الوصف ثم اطال الكلام كما هو دابه وطريقته
والجواب ان المراد من التاء في شرط وزن الفعل هو تاء التا
التانيث وتاء اربع ليست للتانيث ولهذا يقال مررت
بنسوة اربع في صفة المؤنث بدون التاء وايضا المراد في شرط
وزن الفعل عدم قبولها التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يؤثر
وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبول التاء فانه
يقال للحية الانثى اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضعه للرتبة
المعينة بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصفي **قوله** او
زالت عنه ولكن بقي منها شيء بقرينة الامثلة المذكورة فانه قد اختص
ببعض افراده ما كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان الزوال
بالكلية ضر في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية
فانه لا تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على
اطلاقه ليس على ما ينبغي انتهى **قوله** فلا تضر الفاء للنتيجة او

التفريع **قوله** ولم يجز استعمالها الا لما عرفت من اختصاصها
ببعض الافراد فبان لهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد و
خالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما
ثبت متقدما من اعتبار الوصفية وان زال تحقيقها معنى بل
لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغا
لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير
لان معنى رب احمر اذن رب باحمر سواء كان فيه الحمرة ام لا حتى انه
يجوز في اسودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا
لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف من العفو ويقال [illegible]
الرجل اذا ساء خلقه **قوله** ذي خيلان بكسر الخاء وسكون
الياء جمع خال والطاير هو الشقراق وهو طاير اخضر يخالطه
قليل حمرة يصول على كل شيء كذا قال الفاضل المحشي **قوله** بفقد الامكان
اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه وعدم
التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما ان كانت
غير الكلم العربية فقد يتصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة و
قلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس
فقالوا جبريل وجبرئيل وجبرال وميكال وارسطو وارسطاليس و
نحو ذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها
المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا

التانيث

اعجمي فالعب به ما شئت **قوله** والتانيث المعنوي وهو ما كان
تاؤه مقدرة **قوله** ليخرج الكلمة ثقلاه ثقل فاعل يخرج وحاصله
ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان ثقل فشابه الفعل فمنع منه
الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا او ساكن الوسط وهو
غير ثلاثي حصل فيه نوع خفة فينتفي منه ثقل احد العلتين
فلم يشابه الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط وازاله
وحركة الوسط تزيل خفته لان حركة الوسط قائمة مقام
الحرف الرابع وهو منزلة تاء التانيث واما وجوب منع صرف
ماه وجور فلان فيه ثلث علل فاذا عادل احد الاسباب خفة
الوسط بقي سببان ولا ريب انهما كافيان لا يقال لو عادلت العلمية
خفة الوسط لم يبق الا العجمة لان التانيث غير مؤثر عند عدم
العلمية فيجوز صرفهما لانا نقول العلمية لا تزول لانهما يصيران
نكرتين عند تصور ذلك الا ان خفة الوسط تزول لثقل
العلمية متى باقية فاذا كان كذلك كان التانيث مؤثرا
قوله علمين لبلدتين من بلاد فارس **قوله** لان الحرف الرابع
اه قال الفاضل المحشي اي في ما هو على اربعة احرف وكذا الخامس
فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير الزايد على الثلاثة
ساد مسد التاء لان موضعها في كلامهم فوق الثلثة انتهى وقد
تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص الحرف الرابع فان بيان

منزلة

القوم

القوم مبني على حروف ميزان التصغير وما هو بمنزلة الحرف
الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد **قوله** فتشرط الزيادة اه
ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل
بسبب علامته فيزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك
الامر الضعيف الا انه اذا استمر مستعملا منه صرف **قوله** باعتبار
معناه الجنسي تقيل التانيثه المعنوي لانه سمع من العرب
تانيثه وهو اجراء احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع
الضمير ونحو ذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على الكثير و
الكثير جماعة فتانيثه كتانيث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على
سبيل النوبة لا على سبيل الاجتماع ومثله عقرب **قوله** والتانيث
الحكمي وهو الحرف الرابع لانه في حكم تاء التانيث **قوله** المعرفة
اي التعريف اه حاصله ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف
كاحمد مثلا وعلة منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك
الاسم فالمراد من المعرفة التعريف مجازا والاشتراك بعيد
واضافة الصفة الى التعريف بيانية **قوله** الياء مصدرية
وهذا المصدر للنوع فكانه قال التعريف شرط ان يكون تعريفا
بالعلمية كما جعل العضو وهو جار الله الزمخشري **قوله** لان فرعية
التعريف اه حاصله انك قد عرفت ان كل علة فرع لاصل حتى
انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف

المعرفة

من الصرف في فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية
له لانهم بينوه بقولهم لانك تقول رجل ثم تقول الرجل
وذلك يفيد فرعيته مطلقا قوله التعريف للتنكير في ضمن
بعض انواعه الذي هو المعرف باللام لا خصوص تعريف العلمي
للتنكير الا ان فرعية التعريف العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة
والتعريف نوع التنكير بواسطة المعرف باللام فالتعريف فرع
بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية في العلم
ايضا بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية فرع
للنكرات التي هي اصلها وذلك كثير فتحقق الفرعية للعلم ايضا
بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق
التعريف اظهر قوله اسم جنس وهو لفظ دوم موضوع في تلك
اللغة لجنس الجيد جعل العرب لقبا لعيسى راوي نافع لجودة
قراءته قوله تصرفاتهم في كلامهم اي في كلام العرب كادخال
اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالهما ناسب ان لا
يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانهما من مقولة واحدة
في كونهما لاتمام الكلمة قوله لو سمي بلجام لانه كان في العجمية با
لكاف وتصرفت فيه العرب بابدال الكاف جيما قوله فضعفت
عجميته فلو جعل علما في لغة العرب لم يمنع من الصرف لتصرف
العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم قوله لعدم علميته

العجمة

لاحقيقة

لاحقيقة ولا حكما قوله اختيار المص وذهب الزمخشري الى
ان نوحا كهند ولعله قاس العجمة على التانيث وحمله على ذلك
تحتم منع الصرف في ماه وجور قوله لانه اه تذكير الضمير الراجع الى
العجمة باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوي ان لا علامة
له في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما
التانيث اه جواب سؤال وهو ان التانيث المعنوي كيف اعتبر
مع سكون الوسط في هند فجاز منع صرفه ولم تعتبر العجمة معه
في نوح مع كونهما مشتركين في كونهما امرين معنويين وحاصل الجواب
ان علامة التانيث في هند واشباهها وان كانت مقدرة
الا انها تظهر في بعض الاحوال كحالة التصغير وشبهه فله نوع
قوة قوله اسم حصن وهو في القاموس قلعة بين بردعة و
كنجة وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث
من حيث انه بقعة وانما خص التفريع اه جواب لاعتراض الشارح قوله
الهندي حيث قال وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة
الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح ونحوه منصرف
وشتر وابراهيم ممتنع وحاصل الجواب انه لما كان في انصراف
نوح خلاف وكان المختار عنده الصرف نص عليه بالذكر قوله
والاولى تقديم اه لان الوجود اشرف من العدم فكذا ما هو متفرع
عليه قوله واعلم اه هذه قاعدة مشهورة لكنها منقوضة بنحو

الجمع

شيث وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص قوله قرنه
معه حيث قال محمد وصالح وشعيب في نوح و لوط وهود فقرن
هودا بنوح لا بشعيب فلو كان هود اعربيا لقدمه على نوح
وجعل مقارنا لشعيب قوله الجمع اي الجمعية لانها العلة المانعة
من الصرف وهي كون اللفظ دالا على احاد مقصودة بحروف مفردة
بتغيير ما قوله وهي الصيغة التي اولها اه سواء كانت على وزن
مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جعافر وجواهر المشهور في
وزنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن العروضي لا التصريفي
تعرض عليه الفاضل الهندي قوله في بعض الصور كما
واساور واناعيم على ما عرفت قوله فانتهى تكسيرها فالمنتهى في
عبارة المص بمعنى الانتهاء وقال صاحب الكشاف فانه قام
مقام علتين لا لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود النظير
في الاحاد وما قاله منقوض بافلس واكلب ورجال قوله جمع ايمن
وهو جمع يمين قوله على صواحبات في قوله عليه السلام انكن صواحب
يوسف قوله وانما اشترط اي اشترط ان يكون على تلك
الصيغة ليكون صيغة محفوظة عن قبول التغيير الحاصل
جمعه جمع التكسير قوله منقلبة عن تاء اه الغرض من هذا
ان شرط الجمع ان يكون بغير تاء التانيث فالتعبير عنها بالهاء
اما باعتبار الصفة المقدرة اي هاء كانت تاء التانيث و

انقلبت حالة الوقف هاء او اراد بالهاء التاء من قبيل مجاز
المشارفة قوله والمراد بهما فيه لطافة لا تخفى قوله فلا يرد نحو فوارة
فان هاوه اصلية لانه جمع فارهة لانها ليست للتانيث فهو غير
منصرف والفاره الحاذق قوله على زنة كراهية وتشابههما في
المعنى ايضا من حيث جهة المشبه ومصدرية المشبه به وكون
المصدر في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة
لكل افراد محتملا له قوله ولا حاجة الى اخراج اه دفع لاعتراض
السيد ركن الدين حيث قال ولو قال بغير هاء وياء النسبة
لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فان صيغة منتهى
المجموع بغير هاء مع انه منصرف والجواب ظ قوله بخلاف فوازنة
اي انه يحتاج الى الاحتراز عنه لانه جمع مع انه منصرف قوله فرزين
او فرزان وهو معرب قال الفاضل الهندي هو علم قوله
واما فرازنة فمنصرف وههنا سوال استشكله بعض الافاضل
وهو ان الانسب ان ياتي بفاء التفريع ويقول ففرازنة
والمقام ليس مقام اما لانه ليس مقام تفصيل وحل الاشكال
ان شرذمة من النحويين ذهبوا الى ان تاء التانيث لا تخل
بالصيغة لانها زائدة على البنية وجودها كعدمها والمص
اراد ابطاله فشرط اولا ان يكون بغيرها واكده ثانيا بقوله و
اما فرازنة اي مهما يكن من شيء ففرازنة منصرف على ما افاده

سيبويه في قوله اما زيد فمنطلق وقد تقدم الكلام فيه و
يمكن ان يقال ان مساجد ومصابيح عدل ان لا معنى لنا
مساجد ومصابيح بغير مصروف واما فوائد فمصروف **قوله** وحضاجر
علما منصوب على الحال من حضاجر مع انه مبتدأ جوزه ابن مالك
وكان الشارح اختاره ولا غبار عليه وجوز بعضهم ان يكون حالا
من الضمير المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما
اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وفيه تكلف **قوله**
يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع
بل على واحد واحد فهو ايضا ينافي جمعيته **قوله** كالجمعية الخ
او نبه على هذا ما يوجب **قوله** عبارة المص من ان منع الصرف فيه
الاصلية لكونه منقولا عن الجمع وعلى هذا فقول المص لانه تعليل
المحذوف **قوله** انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى و
الضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى **قوله**
والا كان لعدا التكسير منصرفا على ما ذهب اليه المص في قوله وما
فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وان كان يتخلف **قوله** غير مسلم هذا
مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان كان حقا في
نفسه كما صرح به صاحب الصحاح والقاموس **قوله** تفصيت اه
اي تخلصت في هذا التقرير اشارة الى وجه تقديم المص بحث
حضاجر على سراويل **قوله** لا على زيادة سبب اخر المقصود من هذا

الكلام

الكلام رد كلام صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب
يستلزم ان يكون علل منع الصرف عشرة لان الحمل على الموازن
زايدة على التسعة المذكورة **قوله** فكانه سهو او انما قال كانه لان
السراويل لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة من الخرقة
فيكون مفردا مفروضا **قوله** والدواعي مثال للجمع المنقوص
الواوي فانه جمع داعية وهي في الاصل داعوة من الدعوة
قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية
والعامل فيها المماثلة المستفادة من الكاف **قوله** فذهب بعضهم و
هو الاخفش **قوله** لان الاعلال اه ولان الاعلال سببه محسوس
وهو الاستثقال فيكون اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوي
فيكون اضعف **قوله** بناء على ان الاصل تعليل القول والتنوين
اي ينبغي ان يقال بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الا
صل الا انه بنى الاعلال على ما هو الاصل في الاسم اعني الصرف
قوله وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس قوله مبنيا على
تقديم منع الصرف على الاعلال كما قاله بعضهم والا لوجب الفتح في
قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة بل الاصل
عنده جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف
فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع
الاقصى حاصله تقديره ان المحذوف للاعلال كالثابت

فحذف تنوين القرض تخفيفا او رجوع الياء لزوال الساكنين في
غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا معوض التنوين من
الياء. قوله وفي لغة لبعض العرب يستقبحها الفاضل الرضي ووجهه
ان الجر لا يدخل على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال الجر بخلاف
ساير الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر
مفتوحا عند امتناعه وهذه اللغة وردت قول الفرزدق ولو
كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمل
الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لان الظاهر هذا البيت
هجو لعبد الله فاختار اللغة القبيحة للهجو للتعريض بان عبد الله
من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وجوز بعضهم ان
يكون الياء للضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه انه لا وجه
لحذف اللام من الكلمة الا ان يقال الحذف لضرورة الشعر
او حذف ياء المتكلم وعوض الالف عنه كما في يا غلاما قوله
ليامن من زوال الحاصل بسبب الاعلال قوله وان لا يكون
باضافة اي لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد قوله الى الحكم
او الحكم على اختلاف الرايين كما سيأتي قوله لان الاضافة
اي التركيب لا الاضافي فلا يرد المناقشة في قوله فكيف
يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة قوله
ولا اسنادا اي مركبا من مسند ومسند اليه كتابط شرا

التركيب

وهو لقب

وهو لقب جابر بن ثابت في التسمية والسبب في تسميته تابط
شرا قال التبريزي لانه اخذ سيفا وخرج الى نادي
قومه فقالوا تابط شرا وقيل قالت له امه يوما ان الغلمان
يجنون لاهلهم الكماة فهلا فعلت كفعلهم فاخذ جرابا
ومضى فملأه افاعي واتى به متابطا به اي جاعلا تحت ابطه فلما
القاه بين يديها فخرجت الافاعي تسعى فولت هاربة فقالت
لها نساء الحي ما الذي كان ابنك متابطا فقالت تابط شرا و
قيل انه راى كبشا في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه
طول الطريق فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقل فرمى
به فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت متابطا يا ثابت فقال
الغول قال لقد تابطت شرا فسمي بذلك كذا في الاغاني
قوله من قبيل المبنيات هذا عند البعض وجماعة ومن المعربات
المحكية بحالها عند الاخرين فلا يصح ان يحكم بعدم انصرافه
ولم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع صرفه قوله علمين قيد
لخمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران
بالعلمية واعلم ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات
وغيرها في سبعة اقسام الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر
ونحوه الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل
بني مع اسم نحو حبذا الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل

الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم السادس صوت بني
مع صوت نحو حيهلا السابع اسم حرف بني مع حرف نحو
هلا وزاد قوم قسما اخر فقالوا فعلا بني مع حرف نحو يضربن و
تضربن وهذا يستغنى عنه بهلم **قوله** كانه اكتفى بما فا لكان لا
قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف
فلعل المص وافقهم في منع الصرف نحو لا بد من ادخالها لا اخراجها
قوله علم لبلدة فيه انه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه
للعلمية والتانيث ايضا فلم يكن قطعا في تاثير التركيب في منع
الصرف **قوله** المعدودتان اه ان قلت هذه الصفة مشتركة بين
الالف والنون
الالف والنون وساير الاسباب فلم خصصه بالوصف بها
قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقها فاحتاج هذا الى
التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون ساير
المواضع **قوله** في منع دخول تاء التانيث عليها ضمير التثنية
يحتمل الرجوع الى التي للتانيث والالف والنون او كليهما وعلى
التقادير المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة هذا
واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه ان النون كانت في
الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبهراني في النسبة
الى الصنعاء وبهراء وفيه ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة
والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني و

بهراني

بهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون
من الواو شذوذا وذلك للمناسبة التي بينهما **قوله** والنحاة خلافا
اه اعلم ان ظاهر كلام الشارح الرضي يدل على اتفاق النحاة على ان
تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الفي التانيث واما انهما
اختلفوا في انها هل يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها
مقام سببين كالف التانيث لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك
الاخر اما العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثرون او انها
لا تفتقر محتاجة الى سبب اخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية
عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط للالف والنون اذ بها
يمتنع عن زيادة التاء والوصف في سكران لا سبب بل شرط
والحق مع الشارح فان الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول
من المذهبين المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين
نبه عليه كثير من ائمة الفن **قوله** هو القول الثاني لان وجه
اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر **قوله** يعني بدما
يقبل الصفة بقرينة ذكر الصفة سيما وقوله فان الاسم اه
بيان لان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضا فلا يصح
ذكرها **قوله** او شرط ذلك الاسم هذا بعيد عن سياق
الكلام **قوله** للزوم زيادتها او ليمتنع دخول التاء الاول
باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني ه

قوله او في صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين
مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لا ت
التقدير وان كانتا الالف والنون في صفة فشرط انتفاء فعلانة
وليس هذا مما جوزه المص كما يجي في باب العطف **قوله** لتبقى
مشابهتهما هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني و
هو ان مانعية الالف والنون انما هي باعتبار المشابهة
لالفي التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلا فان قبول
تاء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق الفرعية لما زيد
عليه وعدمها **قوله** عريان بضم العين **قوله** وقيل وجود فعلى
والاول اولى فان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه
انتفاء التاء لان كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا
عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه
فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فينصرفون اول
فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الا
الف والنون انتفاء التاء وقد حصل هذا المفهوم في رحمن
لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى
تعالى فلم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مونثا لا من
لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير
منصرف **قوله** لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا

لانظر الى

الترجيح بالنظر الى الاصل المستفاد من الاستقراء الى القياس على ما في نظائره من فعلان الذي مؤنثه فعلى او فعلانة والنظر الى الوضع

لانظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة مبهم بل جانب
المبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمونث
بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب كذا قال الفاضل
المحشي فائدة تناسب هذا البحث قيل جاء الى ملك رجل اسمه حيان
فقيل للملك اينصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته
فلا ينصرف والا ينصرف ووجه قوله بانه ان اكرمه فكانه احياه
فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية والالف والنون وان لم يكرمه
فكانه اهلكه فيكون مشتقا من الحين اي الهلاك فينصرف **قوله**
ومن ثم اختلف في رحمن والذي يترجح عنده صرفه وصرف
كل ما شك فيه هل صرفته العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل
عنه الا بدليل قطعي قال بعض المحققين فان قلت كيف اشتبه
حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو
والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المنقول ولم يكشف احد منهم
عن المعقول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما
نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى **قوله**

وزن الفعل

وهو كون الاسم الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة
المص وهو ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى
والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل
وفيه تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة

والربط بينهما الا للاختصاص وهذا هو المراد بقوله وهو كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اى يثبت للفعل
ويعد من اوزانه وان عد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل
اى وزن منسوب الى الفعل باعتبار يصح بالجر يفيد الا
ختصاص الذى علم يفهم من المبتدأ ولو ابدل الشم لفظ يعد
بينسب ونحوه لكان اظهر قوله من التشمير وهو المرد حاذ احيل
على الفرس الحاج لحدادها وسرعتها فى السير قوله بذبكما
وفى القاموس انه علم لبئر بمكة شرفها الله تعالى ومعناه الفعلى
جعلها ناكبوة قوله وخصم لرجل هو عمرو بن تميم ومعناه الفعلى
الاكل اوالاكل باقصى الاضراس واملاء الفم قوله واما نحو بقم
وشلم اه جواب سؤال هو ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما
اسمان ولم ينقلا من الفعل الى الاسم لعدم استعمالهما فعلا
وحاصل الجواب انهما اسماء عجمية نقلت الى العربية والاختصاص
المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يقدح
وجود مثل هذه الامثلة فى اختصاص وزن الفعل بالفعل
منها غير منصرفين للعجمة ووزن الفعل قوله غير مختص بالفعل
لوجوده فى الاسم كثيرا نحو حجر وثمر ونحوهما بخلاف بناء
المجهول فانه لم يجئ فى الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم
وهو الوعل لغة فى الوعل ودئم بمعنى الاست ودئل على القبيلة

انتهى قوله وعثر موضع في القاموس ... ومعناه الفعلي ...

قوله

قوله الا لبعض النحاة وهو عيسى بن عمر فانه منع من الصرف ما كان
منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى قال بلد التين ولا حجة فيه
لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجملة
جلا من فعل وفاعل فهو محكى لا ممنوع من الصرف والذى يدل
على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول
من كعسب اذا اسرع انتهى وسياتى ضعف هذا الكلام انشاء الله
تعالى فى باب النعت قوله او يكون غير مختص بقرينة المقابلة
فان من هذا القسم افعل ووجوده فى الاكثر منه فى الفعل لان كل
فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل
ومن الالوان والعيوب يجئ افعل فعلاء نحو احمر حمراء واعور
عوراء وهما اسمان واما افعل الفعلى فلم يجئ الا ماضيا من بعض
الافعال الثلاثية كاخرج واذهب الا من كلها فلم يسمع نحو
اقتل واضرب والظ من ان او هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان
النسبة بين الشقين عموم من وجه لافتراقهما فى شمر واحمر
واجتماعهما فى يزيد ويشكر قوله اى اول وزن الفعل
وهذا هو الظ لانه المذكور سابقا الا ان فيه ارتكاب مجاز
فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب
الحروف والحركات والسكنات وقد عبر عنها الشم بالكون

والهيئة من حيث هي ليس لها اول واخر فيقال ان الزيادة في اوله
فلهذا صرف الضمير عن الظاهر يشعر النسبة محفوظة على حقيقتها
وقال او اوقل ماكان ، وهو الاسم فان له اولا حقيقة **قوله** اي زيادة
حروف او حروف زايد نشر على ترتيب اللف فالاول بالنسبة الى وزن
الفعل فان الزيادة صفة وهيئة تعرض للحروف الزايد فتناسب وزن
الفعل الذي هو هيئة كما عرفت والثاني بالنسبة الى ما كان على
وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فيناسب
الحروف الزايد وغرض الش من هذا التقدير دفع الاعتراض الذي
اورده الفاضل الهندي بقوله فان قيل اول احمر مثلا هي الزيادة
فيتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع اما انا قدرنا زيادة
حروف فلان الزيادة صفة للاول في قولك الحرف الاول من
احمر زايد ويجوز نسبة الصفة الى موصوفها بفي كما تقول
العلم في زيد واما انا قدرنا حروف زايد فلان بين قوله اوله
وبين الحرف الزايد عموم من وجه فان الحرف الاول من الاسماء
التي على وزن الفعل قد يكون زايدا كاحمد ونرجس وقد يكون
اصليا كتنهشل فان وزنه تفعلل والامران اللذان بينهما عموم
من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الاخر بفي كما يقال البياض
في المعشوق احسن من الياقوت في صفائه فتامل في هذا المقام
فانه من معارك الكتاب **قوله** كزيادة اي اه هذا التقدير ليوافق

ماسبق

ماسبق اي حال كون وزن الفعل اه فيه نشر على ترتيب اللف
كما عرفت والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا في اوله زيادة
جاز قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا
قوله لاختصاصها اه اي لاختصاص هذه التاء المتحركة بالاسم
فان الداخلة على الفعل هي الساكنة نحو ضربت **قوله** اذا سمي به
رجلا فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتاء
لكنه يقبلها على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء با
المؤنث دون المذكر وظني انه لا حاجة الى هذا التقييد لانه
حال التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف
اربع لعدم اصالة الوصف ودفع كلام الفاضل الرضي الذي
تقدم قبيل هذا مع الجواب عنه **قوله** واحترز بذلك اي بقوله
مؤثر **قوله** بواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد
فلا يرد انه يوجب ان لا يكون المشترك بين اثنين وحقيقة
التنكير في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد متخصص فاذا اتفق
المسمى بالتاء والياء والدال صار اسم جنس متواطيا يدخل فيه
كل من سمي به فخرج عن العلمية **قوله** الوصف المشتهر قيد الاشتهار
باعتبار الاغلب لانه لا يجوز ان يؤول بوصف غير مشتهر بقرينة

قوله اى ظهر يعنى ظهر من غير بيانه بل فى ضمن بيان اسباب
منع الصرف وشرايطها ولذا اختار بيين على بيّن قوله استثنا
مما بقى من الاستثناء الاول اى استثناء من مآل الكلام لانه
يؤل قوله لا تجامع موثرة الا ما هى شرط فيه الا انه لا تجامع غير
ما هى شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من
هذا المفهوم الذى هو مآل الكلام فالمستثنى متعدد و
كذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكره الفاضل
اللارى تكلف قوله كما فى ثلث واحمر فان فى ثلث العدل وفى
احمر وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم تنفك
عنهما بحال قوله وهما متضادان اشارة الى جواب سوال
وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا فى العدل ووزن الفعل
فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل وعلمية فاذا
نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف
فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف فاجاب
بان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة
التتبع والاستقراء فانك تعرف اوزان العدل وليس شئ
منها على اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف وهو كونه مختصا
بالفعل او فى اوله زيادة كزيادة قوله اى لم يوجد شئ اه
هذا التقدير دفع لما يرد على ظاهر عبارة المص لان الاستثنا

فيها مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما شئ ما او سبب ما او سبب
من هذين السببين والاولان خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية
غيرهما من اسباب منع الصرف والثالث يستلزم اتحاد المستثنى
مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل
اذا قيسا الى العلمية بالتحقق معها فاما ان يتحققا معا معها
فيجتمع الاسباب الثلاثة او يتحقق معها احدهما فقط اما
العدل فقط او وزن الفعل فقط فالمتحقق منهما مع العلمية احتمالان
عند العقل الا ان الواقع فى نفس الامر الشق الاخير اعنى ما
يكون فى ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعنى ما
يكون فى ضمن مجموعهما فمجرد احتمال عقلى لا وجود له فالمستثنى
منه المفهوم العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام
المشار اليه بقوله اى الامر الدائر بين مجموع اه هو وجود العلمية
مع هذين السببين لانه الذى كان دائرا بين هذين الاحتمالين
فى نظر العقل والمستثنى هو احد هذين الاحتمالين بعينه
وهو ما فى ضمن احدهما فقط وفائدة قوله فقط التنبيه على
ان المراد احدهما الماخوذ بشرط انتفاء الاخر لا الماخوذ لا
بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين يتضمن
تحقق احدهما فى ضمنهما الا انه مع تحقق الاخر لا مع انتفاء
الاخر والمقصود هو الثانى لا الاول هكذا حقق الكلام فى

هذا المقام ولا يلتفت الى ما قال بعض اهل الحواشي فانه
اشبه شيء بالغواشي قوله من حيث هو سبب فان الاسم الذي
فيه العلمية والتانيث مثلا اذا نكر زالت علميته بالذات واما
التانيث فباق الا ان وصف سببيته وكونه معتبرا في منع الصرف
يزول منه بزوال العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب واعلم ان ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتانيث والعجمة
والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان ويزول تاثير الجميع
بزوال العلمية لان المشروط لا يوثر بدون الشرط قوله امر من صمت
يصمت مثل نصر ينصر قوله امر غير محقق لا يخفى ما فيه من اللطافة
قوله اصمت بكسرتين من صمت يصمت بكسر العين بان يكون
قد جاء على هذا وان لم يشتهر او من صمت يصمت بضم العين
لكن جاء امره بكسر الهمزة وان لم يشتهر هذه الفاء علة قال
الفاضل المحشي اصمت علم المفازة سميت بغلط اصمت وبضمتين
مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت و
لا يمكن حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط
لا معدول انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام من قبيل الهزل قوله ونقل
سيبويه الاخفش نقل عن القاموس ان سيب فارسي وهو التفاح
ومنه سيبويه اي رائحته وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي
ونقل انه كان صاحب رغبة بالتفاح بحيث لو رآه صدر منه بلا

اختيار

اختيار صوت فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر من
انه مركب من اسم وصوت قوله ولما كان قول التلميذ اه رد لما نقل
الفاضل الهندي عن بعض الشراح حيث قال الاولى رفع الاخفش
لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة الى الاستاذ غير ملايم لتلميذه
قوله لما ذكر من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف
لكونه بمعنى الكل فانك قلت جاء القوم اجمعهم معناه جاء القوم كلهم
سواء كانوا مجتمعين ام لا فوصفية ضعيفة بسبب غلبة الاسمية
عليها والوصفية الضعيفة الزائلة لم يعتبرها سيبويه ولا الاخفش
قوله افعل اسما اي كالخالي عن الصفة كارنب وافكل فانك اذا
قلت زيد افضل يخيل الى السامع ان معناه زيد لقبه افضل و
هو بعد التنكير منصرف بالاتفاق قوله وان كانت صفة من بنات
من نصر في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الغاء الوصفية مجال
فاذا سمي رجل بافضل منك فهو بعد التنكير غير منصرف بالا
تفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لا بد ان يكون
مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه قال
في المراد نحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند
سيبويه وليس كذلك بل غير منصرف بلا خلاف فلا بد ان
يفسر نحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش ما يكون الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معنى اللفظ ما يكون نصا في

كذا
وصفية بعد العلمية قال بعض الافاضل وظني انه غير وارد لان
مثل هذا غير داخل في باب احمر فان احمر على ما سياتي منفرد الت
وصفيته الا ان سيبويه يعتبر في الثاني بخلاف افضل من
فان وصفيته محققة بسبب من التفضيلية فاين احدهما من
الاخر **قوله** قد زالت بالكلية فان احمر حال العلمية علم لذات و
يجوز ان يكون متصفة بالسواد فاذا نكر فالمراد به المسمى
باحمر وان كانوا كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر
علما للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالكلية
فكلية امكن اعتبارها كما في اسود وارقم **قوله** واما الاخفش
اه وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر
انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف **قوله**
وهذا القول اظهر فان المعدوم من كل وجه لا يؤثر **قوله** في
حكم واحد قيل به لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين
نحو اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الا
حاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على
احاوص واعتبر الصفة لجمعه على حوص وذلك لان نحا له
احوص العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص ضيق
في مؤخر العين يقال رجل احوص وامراة حوصاء ثم جعل احوص
علما فالشاعر جمع الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص باعتبار

الصفة الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة
بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة يجمع على فعل
وافعل الاسم على افاعل كالاراقب **قوله** اي باب غير المنصرف يعني ان
اللام للعهد **قوله** اي بصورة الكسر اعلم ان البصريين فرقوا بين الكسر
مع التنوين فجعلوا الكسر لانه من القاب البناء وسموا بالكسر مع التنوين
في الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول يجر بالكسر فالحمل
التنوين بقوله اي بصورة الكسر **قوله** منصرف مطلقا هذا الاطلاق و
كذا الذي بعده في مقابلة المذهب الثالث **قوله** غير منصرف
مطلقا هذا المذهب ضعيف اذ الحكم بعدم الصرف مع زوال
السببين او احدهما بسبب اللام او الاضافة غير معقول ومناف
للضابطة المتفق عليها في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
فليتامل **قوله** هو التنوين الدال على التمكن وانما حذف الكسر
تبعا له لا اصالة تبعا قيا ان في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر لتوهم
جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تحقيقا لحذف التنوين
والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فحذف الكسر **قوله** المرفوعات
جمع وانما جمع ولم يات بصيغة الافراد مع انه الملائم لرجاع
الضمير والمقام التعريف لان تعريف الرفع سابق بقوله الرفع
علم الفاعلية وتعريف المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فاذا
ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع

المرفوع

قوله لا المرفوعة لما ذهب الوهم من تعريف صيغة الاسم المفعول
الى ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المضروبات جمع مضروبة
ازال هذا الوهم بقوله لا المرفوعة قوله لان موصوفه اه لما
كان المدعى مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب استدل
عليهما بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة
قوله وجمع هذا الجمع اه يعني يجوز ان يجمع بالالف والتا صفة
المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شيء اخر كما جاز ان يجمع
المؤنث هذا الجمع قوله كالصافنات نقل عنه قدس سره الصافنات
من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر
قوله وكالايام الخاليات اى الماضيات يقال وقع الامر في
ايام خلون اى مضين الدال عليه المرفوعات ودلالة الجمع على المفرد
قوله لان التعريف اه ورد لما ذكر الفاضل الرضي حيث قال ذكر
الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر
الضمير يعني مالا ان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له
كمطابقة للمعهود اليه انتهى حاصل الدفع ان الضمير راجع الى
المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف انما يكون للحقيقة
لا للافراد قوله اى اسم اشتمل لان الكلام في مرفوعات الاسما
قوله اى علامة كون الشيء فاعلا اشارة الى ان اليا في الفاعلية
مصدرية قوله ان يكون موصوفا اى كالموصوف بها انا ن

الحركات

الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها شبيهة
بها لعدم استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب قوله ولا شك
ان الاسم موصوف بها اه لما كان في معنى الرفع المحلي خفاء وكذا
في اشتمال الاسم عليه بين معنى الرفع المحلي واشتمال الاسم عليه
ورد ايضا في هذا الكلام على الشارح الهندي حيث خصص المرفوع
بما اشتمل على الرفع لفظا وتقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلي بناء
على انه لا يكون الا في المبني والمرفوعات من اقسام المعرب وحمل البحث
عن الفاعل اذا كان ضميرا ونظائره على التطفل والشارح نظر الى ان
الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات
ايضا بلا تفاوت والبحث ايضا كما يكون عن ~~الفاعل المعرب~~ عن
الفاعل المعرب يكون عن الفاعل المبني ايضا وكذا في اخواته ولما
كان المبني يقع فاعلا مرفوعا فلا بد ان يكون المبني مرفوعا فاعتبر
تعريفه على وجه يصدق على المبني المرفوع ايضا وجعله مشتملا
على الرفع المحلي ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل يجعل قيدا
للاسم لجواز ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو
باعث لتخصيص الفاضل الهندي قوله فمنه الفا جواب شرط
محذوف اى اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل قوله ومما اشتمل
يوجد قرب المرجع كما يرجع الاول لموافقته لضميره قوله التي هي
اصل الجمل وانما كانت اصلا لان الغرض العام من الجملة هو الاخبار

والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان فيها اشد
ولاستلزام احد الجزئين وهو الفعل بالاكثر ولانها تشمل الخبر والا
نشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى وسيلة خارجة بخلاف
الاسمية فان انشائها بالادوات الخارجة عنها كقولك اذ يد
قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الهمزة **قوله** ولان
عامله اقوى وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله انه
لفظي ومحسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي غير
محسوس ولانه يغلب على عامل المبتدأ اذا دخل على المبتدأ و
ينسخ ابتدائيته واعلم ان رافع الفاعل ما ذكرنا هو المشهور و
ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرفع باحداثه الفعل و
ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية وذ[هب]
هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ويرد ذلك بان
العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه
اولى من المصير الى المختلف فيه من المذاهب بعد اتفاقها المذهب المشهور
قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه
واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه
التقدم لان المسند صفة من صفاته وحقها التأخير وهو كذلك
في باب المبتدأ بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر وثانيهما
ان المبتدأ يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر

وهذا

وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة
كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء
الفعل والظروف وليس شيء منها مشتقا فاذا كان كذلك
كان المبتدأ هو الاصل لانه اكثر تصرفا ومدارا في الكلام وفي
دلالة هذين الوجهين على المدعى نوع خفاء **قوله** اي اسم
حقيقة او حكما فان قلت ما تفسير فائدة ما العامة بالاسم
وتخصيصها به ثم تعميم الاسم بما يتناول الحقيقي والحكمي قلت
لما قيل كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بناء على ما سبق لا بد
ان نفسرها في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم
ايضا وايضا لو لم نفسر بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذ[ي]
الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند ارباب هذا
الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى
قوله ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان اسناد الفاعل
اليها بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسندت
الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض
لانه عبارة عن الاول في المعنى وكذا البدل والمعطوف ولا
ينافيه قولهم المقصود بالذات هو البدل لان ما قبل ذكر للتوطئة
لان ذلك المقصود به من جهة المعنى وهذا المقصود به من جهة
اللفظ فقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض توابع

الفاعل غير محقق **قوله** وكذا المراد اه يعني لابد من اعتبار قيد
الاصالة في تعريفها لاخراج توابعها **قوله** ليتناول اه اى
ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذه الامور **قوله** واحترز به
اما علم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب
زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيد في المثالين فاعلا
فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه واما عند
البصريين فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى
ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس
بمسند الى الاسم والاسم مبتدأ لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن
التعريف الى قيد التقديم بل يخرج بقيد اسناد الفعل لكن لما
توهم دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسنادا
الى ذلك الشيء في الحقيقة كما صرح به الشم اعتبر قيد التقديم
لاخراجه **قوله** تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل واللفظ اذا
اطلق ينصرف اليه **قوله** ليخرج عنه اى عن تعريف الفاعل فانه
يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدأ انه اسند اليه
شبه الفعل مقدما عليه الا ان تقديمه عليه الباء لخبر والاختصاص
فليس واجبا بل جائز **قوله** نحو في الدار رجل يصدق على رجل
انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف مقدما عليه وجوبا
فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل **قوله** تقديم نوعه

ای

اى تقديم الكلى الحاصل في ضمن جميع الافراد وليس التقديم
في باب الخبر كذلك فان هنا وجب تقديم هذا الفرد منه لمانع
وهو كون المبتدأ نكرة كما سيتلى عليك **قوله** اى اسنادا واقعا
حمل الظرف على انه منصوب على المصدرية لا مسندا لانه يلزم
منه الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله وقدم عليه
وانما قال المص على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل
الذى لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم
يقم زيد فان القرب امر اضافي اعتباري ليس موجودا في الخارج
والموت امر عدمي فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسندا اليه
على طريقة اسناد الفعل الى فاعله وهي صيغة المعلوم فيهما مسندا
الى الفاعل على جهة القيام اى على طرزه وطريقته **قوله** كما علم الفاعل
اه فان زيد قائم ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وقس البواقي **قوله**
كصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين
قال الفاضل الرضي وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال لمثله في
اصطلاح النحاة فاعل ام لا وليس خلافا معنويا **قوله** اى ما
ينبغي ان يكون الفاعل اه الاصل في اللغة ما يبتنى عليه الشيء وفي العرف
بمعنى القاعدة الكلية كما يقال الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا
اى القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق في العرف ايضا على الاولى
وما ينبغي ان يكون عليه الشيء كما يقال الاصل في الاول المضموم

ان تقلب تاء او ما بنيا مسبها كما فى ترات والافقد لا تقلب
كما فى وجوه والتحمل على هذا المعنى اذ لو حمل على المعنى الاول للزم
من مخالفته مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة غير جايزة مع انه لا حاجة
هنا ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما ينبغى او الواجب فيكون
صورة وجوب تقديم الفاعل داخلا تحت الاصل واما ان
يراد منه الاولى المنفصل عن الوجوب فصورة وجوب تقديم
الفاعل على خلاف الاصل **قوله** ان لم يمنع مانع كقصد الحصر
نحو مما يلخ فى باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو
ترك قوله ان لم يمنع لكان احسن لانه يوهم انه مع وجود مانع
المانع ليس الاصل فيه التقديم مع ان الاصل التقديم مطلقا
ولهذا بقال فى قولنا ما ضرب غلامه الا زيد الفاعل مقدم
على المفعول رتبة **قوله** الفعل المسند اليه وصف الفعل بكونه
مسندا الى الفاعل تنبيها على ان المراد من الفعل هو المسند
لا معناه الاصطلاحى ليتناول الحكم لفاعل شبه الفعل لكونه
مسندا الى الفاعل ولو قال الاصل ان يلى المسند لكان اوضح
واشمل **قوله** من غير ان يتقدم عليه فقط شيء من معمولاته
فان تقدم معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح
فى اصالة كون الفاعل على فعله مثل زيدا ضربت **قوله** لشدة
احتياج الفعل اليه فانه علة لوجوده فاحتياج الفعل اليه

احتياج

احتياج المعلول الى علته **قوله** فيما هو بمنزلة كلمة فلو لم يكن الفاعل
كالجزء لم يسكن كما لم يسكن فى ضربك مع توالى الحركات لا
ربع لان المفعول فضلة والفاعل جزء **قوله** وقال الكثير جايز
والاولى جوازه لوروده فى كلام الفصحاء قال حسان ولو
ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال الغير كسا حلمه ذا الحلم
اثواب سودد ورقى نداه ذى الندى فى ذرى المجد وقال
غيرهما جزى بنوه ابا الغيلان من كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار و
قال غيرهم لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد
المقدور ينتصر وقال الغير ذا لك يغنى خالد اعنه من حلبيه وترى
المبذاة احسن الزرنى وكقوله الا ليت شعرى هل يلومن
قومه زهيرا على ما جر من كل جانب الى غير ذلك من الا
بيات ونحن حصرنا مواضع الاضمار قبل الذكر فى كتابنا
الموسوم بمنتهى النحو فى مواضع احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم
وبئس وبابهما ولا يفسر الا التمييز نحو نعم رجلا زيد ثانيها ان
يكون مرفوعا باول المتنازعين فى العمل ثانيهما ثالثها ان يكون
مخبرا عنه ومفسرا بخبره نحو ان هى الا حياتنا الدنيا ثم وضع
هى موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها رابعها ضمير
الشان والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله احد فاذا هى شاخصة
ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر برب ويفسر بالتمييز

نحو ربه رجلا سادسها ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر
كضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسر
مفعول مؤخر كضرب غلامه زيد واما نحن فنجوزه مطلقا لما
عرفت **قوله** جزى ربه البيت دعا عليه والكلاب العاويات
كلب غير الصيد والماشية وقوله وقد فعل اى وقد فعل الله
به هذا الفعل وهذا الكلام تفاؤل منه **قوله** بالوضع اعترض بعضهم
بانه اذا كان دلالة الاعراب على المعانى بالوضع ولا شك ان الحركات
الاعرابية الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم ان يكون
كل كلمة معربة مركبة والجواب اولا بمنع كون الاعراب اللفظي كلمة
وثانيا بان المعرب ما يكون مركبا من اجزاء مترتبة فى السمع
والاعراب يسمع مع اخر المعرب ان كان بالحركة وبنفس الاخر
ان كان بالحروف **قوله** فلا يرد ان ذكر الاعراب اه رد لما اعترض
الشيخ الهندى حيث قال وكان يكفيه ان يقول واذا
انتفى القرينة اذ الاعراب من القرائن وهذا الايراد مبنى على
انه اراد بالقرينة الامر الدال على المعنى وليس كذلك بل القرينة هى
الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف فلم
يكن الاعراب مستغنى عنه فان معنى العبارة واذا انتفى الاعراب
وانتفت القرينة الدالة على الاعراب الساقط ايضا **قوله** متصلا
بالفعل الاولى ترك قوله بالفعل ليتناول المتصل بشبه الفعل

واسماء الافعال فانه ايضا يلزم انفصاله **قوله** مع جواز — الفاعل
ان يكون عمرو مضروبا بالشخص الخ قال الفاضل الرضى هذا
ظاهر فى المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا واما
اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه
لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له والجواب انه اذا
كان الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق لبداهة
كذب حصر ضاربية كل احد فى زيد والكاذب لا يعترض
بها على القواعد الادبية ولا يصح الا اذا خصص الاحد بجماعة
معينة وح يجرى فيه ما يجرى فى المثال المذكور فى الشرح
واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فغير مستقيم لانه
لا يصح فى مثل ما خلق الله على احسن الصورة الا يوسف ان
يقال المقصود حصر خالقية تعالى فى يوسف مع جواز ان
يكون يوسف مخلوقا لغيره وكذا فى نظاير هذا المثال ودفع
الشبهة ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل اخر الجواز
بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة الحصر فى مثال الشرح
تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول
مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يلزم فيما ياتى كمثال يوسف
من خصوص المادة فلا ينافى دعوى الجواز **قوله** نقض الصفة
قبل تمامها **قوله** مفيدا انحصاره لان الاحتمال المذكور

فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا
نحو ما ضربني الا زيد اما اذا لم تذكر المفعول او الفاعل او
ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا
كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد
في الفاعل وما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيدا في المفعول
وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا معا عاملين نحو ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا فبقي المستثنيان غير محتملين اذ ليس هناك
غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا
ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما
كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد
المضروبية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو
بزيد وذلك غير المعنى الذي اردناه هذا مع ان استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثر لضعف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها
شيئان لا على الوجه البدل ولا على غيره فلا تقول على البدل
ما سخي احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا تقول في غير البدل
ما سخي احد بشيء الا عمرو الدنيا ويجوز مطلقا عند جماعة
وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين
والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد

فيما نحو كما في المفعول اذا ذكر فاعلا نحو ما ضرب الا زيدا احد ع

عمرا وذلك لان الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا كانهما واقعان
موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنى فكانك
قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل
مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا
الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب القوم
الا بعضهم بعضا او كان احدهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما
نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا والا زيد السوط لم يجز لان
المستثنيين اذ ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء
شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجازه مطلقا
بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي
الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نريك اتبعك
احدا في حالة الا اراذلنا وبادي الراي اي بلا روية متوية
فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا
في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه
ما لا يجوز في غيره وان اوردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب
الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد
ما ضرب زيد الا عمرا زيدا ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى
وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم
استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل

ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا فى مواضع خاصة ليس هذا
منها كذا افاده العلامة الرضى قوله الرافع للفاعل فى هذا التوصيف
اشارة الى ان المراد من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحى اذ ليس
رفع الفاعل من خواصه فيدخل فى الفاعل شبه الفعل العامل
فى رفع الفاعل اى حذفا جائزا اشارة الى ان جواز مصدر بمعنى اسم
الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذى هو الحذف
قوله وانما قدر الفعل دون الخبر الغرض من هذا دفع اعتراض
الفاضل الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدا لا فاعل لان تطابق
الجواب للسوال اولى وما اجاب به الشيخ فهو جواب ظاهرى وان
شئت الجواب التحقيقى فاستمع لما نملى عليك فنقول ان قام جملة
اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره اقام زيد ام قام عمرو ام بكر
الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان
المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام عنه هل تحقق ام لا بخلاف الذات
الثابتة كزيد ونحوه فلما تضمن من معنى الاستفهام قطعا للتسلسل
التطويل وجب تقديمه لذلك وكان دالا على ذات الفاعل
صار الجملة اسمية لتقدم المسند اليه فى الظاهر ففى الجواب
روعى المطابقة مع الحقيقة دون الصورة قوله متعلق به
مضارع فان تعلقه بلكن المقدر لا يلائم بمرتبة بزيد
على غير القياس اذ القياس مطمحات قوله جاءنى رجل

اى

اى زيد فانك لو قلت جاءنى رجل كان فيه ابهام بدون ذكر
مفسر اعنى زيد بخلاف قوله وان احد من المشركين استجارك
فاجره قوله بل لا بد من الفعل نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسم
بعدها بشرط كون الخبر فعلا فالمثال اذن على مذهبه ليس من قبيل
ما نحن فيه قوله اى الفعل والفاعل اه اما حذف الفاعل وحده فلم
يثبت الا عند الكسائى كما يجئ فى التنازع قوله لعدم قيام ما
يؤدى مؤداه لان نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة
لفظ الجملة تدل على معناها فلا شئ يؤدى مؤدى الجملة والحذف
الواجب لا من شيئين القرينة وما يؤدى مؤداه فان المفسر
فى الاية هو الثانى وحرف الشرط هو الاول قوله ليكون الجواب
مطابقا للسوال وايضا يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة
الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى قوله وانتصر على الفعل يجوز
ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل
والاصل على الفرع لكن ينبغى ان يقيد العاملان بغير المصدر اذ
فى نحو اعجبنى ضرب وقتل زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن
فيه الاضمار لانه مصدر قوله فى اكثر من فعلين مثل ما ورد
فى الدعاء من قوله اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت و
وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وال ابراهيم فان اعملت صح
الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين اضمرت الفاعل فى الافعال

السابقة وكذا العكس قوله اذ المتقدم عليهما او المتوسط اه هذا
رد لقول بعض الشارحين حيث جوز التنازع في صور التقديم
عليهما اذا كان النزاع في المفعولية وفي صورة التوسط بينهما اذا
كان النزاع ايضا في المفعولية ولا ول اقتضى الفاعل والثاني
المفعول والشيخ الرضي جوزه لصورة الاولى من هاتين الصورتين
ونحن قد صححنا كلامه في بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله ان
طلب الفعلين لذلك المفعول المقدم على السوية ولا يرجح الاول
لقربه اذ لو كان القرب علة موجبة او مرجحة لكان في صورة وقوعه
بعدهما معمولا للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين
وهذا الكلام بعينه جار في صورة التوسط فلا قوله نحو ما ضرب تعقل
واكرم الا انا هذا اذا كان المتنازع فيه ضميرا منفصلا اما اذا كان منفصلا
منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع وقد حذف
المفعول من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول
اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب
المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر
المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم فان الضمير على العامل
نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول الشارح المضمر لغيره وارد
مورده قوله لا يمكن قطعه اي دفع النزاع باعمال الاول او الثاني
قوله لانه هذا التعليل انما يجري في الضمير المنفصل المقترن

بالا كالمثال المذكور اما اذا كان ضميرا منفصلا بدون الا نحو زيد ما
عمرو ضاربه ومكرمه هو او قائم او قاعد انت فقير جار فيها الدليل
خاص والمدعى عام والنحو جوانا التنازع في مثل هذا قوله فقد
يكون الفاء جزاء الشرط او الجملة جزائية وقد لا يجوز ان يكون الفاء
للاعتراض والجملة معترضة والجزاء محذوف قوله فيختار ان كان الفاء
على ما في بعض النسخ قوله في الفاعلية اه واعلم ان التنازع في
مفعول ما لم يسم فاعله داخل في التنازع في الفاعل او بتعميم الفاعل
من ان يكون حقيقيا او حكميا قوله في المفعولية ينبغي ان يعم
المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع في الحال نحو جاء زيد وضربت
عمروا راكبا قوله وليس هنا قسما ثالثا لان قاعدة المقسم في كل
قسمة ان يكون مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث
انه قسم واحد يكون في الفاعلية اه وهذا المتنازع فيه ليس قسما
واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم
قوله يعني فيكونان اه اشار بهذا التقدير الى حالية مختلفين و
الى ذي الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير
المستتر في قوله فقد يكون رجوعه الى تنازع الفعلين المدلول
عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا بنفس الضمير كما يتبادر منه
لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله المتنازع فيه
واحدا اي اسما واحدا قوله على وجوه كثيرة وهي ستة عشر

[illegible]

وجها صرح الشارح باربعة منها فى الامثلة الاربعة واشار
الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه
مرفوعا وترك ثمانية اخرى مجموعة تحت اقتضاء العين الا
ول المفعول والثانى الفاعل قوله النحاة البصريين ليس المراد
من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم كوفيا فقهم من البصرة
اخرون يسمى كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائى كوفى فكيف عد من
البصريين قوله مع تجويز اعمال الاول اشارة الى ان المراد بالاختيار
هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم قوله وبهذا
اه ينبغى ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون لان قوله فان
اعملت نشر على ترتيب اللف فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين
ونحن اخترنا هذا المذهب فى تعليقاتنا على شرح اللباب و
استدللنا عليه باثنى عشر دليلا قوله وللزوم التكرار اه يعنى
ان فى معمول الفعل الاول عند اعمال الثانى ثلث احتمالات
الاضمار والحذف والذكر فاختاروا الاضمار لجوازه فى العمدة
ولم يختاروا الحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسد
شئ مسده ولم يختاروا ذكر الفاعل لانه يوجب تكرارا فى اللفظ
قوله دون الحذف صرح به ليترتب عليه خلاف الكسائى قوله
ويظهر ثمرة الخلاف اه اى يظهر الفرق بين الحذف والاضمار فى التثنية
والجمع والتانيث واما فى المفرد فلا فرق نحو ضربنى واكرمت

زيد

زيدا والشارح اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود به قوله وجاء فى الجملة
اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله تشريك الرافعين بل تشريك
الناصبين ايضا وقد نقله عنه بعض شراح الرضى الذى واشار
اليه شيخنا المحقق الشيخ حسن فى المعالم الا انه مشهور عنه غير كا
شتهار تشريك الرافعين فلذا انكره استادنا العلامة و
اعترض على شيخنا المحقق فى حواشى المعالم قوله او اضماره بعد
الظاهر يعنى روى عنه ايضا عند اقتضائهما الفاعل اعمال الثانى
واضمار الفاعل فى الاول بعد الاسم الظاهر قوله كما فى صورة
تاخير الناصب يعنى اذا اقتضى الفعل الثانى المفعول والاول الفاعل
روى عنه ايضا اعمال الثانى واضمار الفاعل فى الاول بعد
الاسم فتشبه الصورة الاولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية
عنه ايضا ومثل الشارح صورة اعمال الثانى واضمار الفاعل الاول
بعد الاسم الظاهر بالمثالين المذكورين قوله رواية المتن اه اى
الرواية التى حمل الشارح عليها عبارة المتن فلا يرد ما اورد فى
بعض الحواشى من ان عبارة المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع
الروايات عنه قوله ان استغنى عنه مثل ضربت واكرمنى زيد
لا تقول ضربته واكرمنى زيد وقال المالكى يجوز نا اللاعلى قلة
قوله حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبنى و
حسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار

مفعول حسبني وهو منطلقا الاول قوله لا يجوز حذف احد
مفعولي باب حسبت اي اذا كان المفعول الاخر مذكورا على ما
هو المشهور وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي
لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني
مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد
مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الكلام
منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كباب اعطيت وقد جاء
ذلك في القران والشعر قال الله تعالى ولا تحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا
فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غراتك انا طالما
قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما قوله
ولا يجيء انه جواب سؤال تقريره ان شرط التنازع ان يصح اعمال كل
واحد في الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا
لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون
المفعول في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا
ثانيا لحسبني للاختلاف بينهما والجواب ظ قوله خالف المفعول
الاول وهو غير جائز لانهما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب قوله
وذلك لان لولا امتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت

في سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع
النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي فيكون السعي لادنى معيشة
معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجب ولم اطلب الى
قليل كان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما اي
السعي لادنى معيشة وطلب القليل واحد في المعنى فيؤدي الى اثبات
شيء ونفيه في كلام واحد وعن الفارسي ان واو ولم اطلب للحال
فح لم يلزم ثبوت الطلب للقليل اذ تقديره لو كنت ساعيا المعيشة
دنيه كفاني قليل مع اني غير طالب له فيصير من باب التنازع
فاقتضى اولويته اعمال الفعل الاول لا عدلوا عن اعمال الفعل الثاني
مع امكانه الى الاول لعلى ضعف وهو حذف الضمير من ولم
اطلب ولولا ان اعمال الاول اولى لما اغتفر حذف الضمير لكنه
محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه قوله
اي مفعول فعل او شبه فعل في هذا التعميم رد على الشيخ الرضي
حيث قال اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وكانه حمل
الفعل على العامل وانه ذكرا لاقوى قوله وانما اضيف الى
المفعول اي وانما اضيف هنا بعض النحاة هو علامة الزمخشري
قوله كل مفعول ايراد لفظ كل في التعريفات مع دلالتها على
الافراد والمقصود في مقام التعريف هو الحقيقة والماهية
غير ملايم الا ان الادباء والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك

قوله واِنّما اضيف الى المفعول اى وانّما اضيف الفاعل الى المفعول
فى قوله فاعله مع انّ الفاعل انّما يضاف الى الفعل فيقال فاعل
الفعل قوله لملابسة كونه اه اى لملابسة كون الفاعل فاعلا
لفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة
اضيف الفاعل الى المفعول قوله اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله
ان يغير صيغة الفعل فترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة
فشرطه اذا كان شبه الفعل ان يغير صيغة الفعل الى اسم المفعول
قوله اى الماضى المجهول قال الفاضل الهندى وهذا من باب
ذكر العلم وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى اى
لكل جابر عادل قاهر وفيه نظر فان الصفة المشتهر بها فعل هو الماضى
المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا فالاولى انه من
بطريق التقليل فى معنى فعل ونحوه قوله فيفعل بل مثل افتعل اى
لما اولنا قوله صيغة الفعل الى فعل و يفعل بما يرى فيتناول ما
كان خارجا قبل التاويل قوله من باب علمت المراد به الفعل او
شبهه المتعدى الى مفعولين الاول منهما مسند اليه والثانى
مسند ويدل عليه تعليله فلا يختص با فعال القلوب بل يتناول
مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا واعتقدت عمرا شاعرا ونحو
لذلك قوله بخلاف نحو اعجبنى جواب سؤال تقريره ان كون
الشئ مسندا ومسندا اليه جائز وواقع فى مثل اعجبنى ضرب زيد فان

المصدر

المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه لانه فاعل وبالنسبة الى
المضاف اليه مسند لان المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب
اسناد المصدر الى فاعل وحاصل الجواب ان الممتنع انما كان
تامين وههنا اسناد المصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام
لا يتركب من المصدر وفاعله قوله الفاضل الرضى تعليل القدما
امتناع قيام المفعول الثانى مقام الفاعل وهو تعليل الذى
ذكره الشارح بهذا المثال مردود واما المتاخرون فقالوا يجوز
نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة والاول
معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر فى الاصل
قال الفاضل الرضى والذى ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل
معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين
مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعد ما كان
مبتدأ فلا يجوز فى نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثانى
على الاول فاذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام
الفاعل وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل
ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل
فتقول علم زيدا ابواك والممنوع ثانى المفعولين انتهى والذى
اختاره هذا الفاضل ومنعهم كون الشئ مسندا ومسندا اليه
ممنوع ومعارض بجواز كون الشئ مضافا ومضافا اليه

كغلام فى قولك فرس غلام زيد **قوله** فات النصب والاشعار
اى فات النصب بسبب جعله مسندا اليه مرفوعا وفات الا
شعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل
اما ذكر النصب مستدرك **قوله** بخلاف ما اذا كان مع اللام
فان المشعر به بعليته وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير
قوله يتعين اى المفعول به له واجازه الاخفش والكوفيين و
اقامته مع وجوده ومنه قراءة ابو جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
ومثلها قول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
والكلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول
به اعنى الكلام وقول الاخر اتيح لى من العدى نذيرا به وقيت
الشر مستطيرا **قوله** والا ولى من باب اعطيت وكذا المفعول
الاول من باب علمت اولى من الثانى لان الاول فاعل والثانى
معلوم على ما هو الاصل فيهما وهو كون المبتدا مسندا اليه **قوله**
وكون الخبر مسندا الى المبتدا وهذا انما يتم فى القسم الاول
منه **قوله** فى العامل المعنوى وهو الابتداء فان اقتضاهما
وفسر الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شىء
والاعتراض بان التجريد امر عدمى فلا يؤثر مردود بان العوامل
فى كلام العرب علامات لا مؤثرات وفسر الخبر ولى
الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد

الاسناد ويمكن ان يقال ان المبتدا ... الثانى هو الصفة تجريد الاسم عن العوامل

اليه او لاسناده نظم من الاعتراض بان التجريد عدمى وهذا
المذهب وهو كون الابتداء عاملا فيهما مذهب الزمخشرى
والجزولى وهو الذى رجحناه فى كتابنا الموسوم بمفتاح الحجة
وذهب سيبويه الى ان الابتداء عامل فى المبتدا والمبتدا
عامل فى الخبر وقال الكسائى والفراء هما يترافعان واختاره
الفاضل الاسترابادى وقال بعضهم المبتدا اذا كان اسما
يرتفع باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين المبتدا اذا كان
اسما يرتفع بالضمير العايد من الخبر لاشتراطهم الضمير فى الخبر
الجامد ايضا وذهب العلامة الشيرازى الى ان الابتداء عامل
فى المبتدا وهما عاملان فى الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلناها
فى كتابنا المزبور بدلايل ذكرها يوجب التطويل **قوله** اى
الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اشار بهذا الكلام الى ان حقيقة
التجريد غير مرادة هنا بان وجد فيها العامل اللفظى ثم وجوده
العامل اللفظى عبر عن عدم وجوده بالتجريد **قوله** اصلا اشار
بالى ان المراد عدم وجود العامل اللفظى فيه بطريق السلب
الكلى لا رفع الايجاب الكلى كما يتوهم من ظاهر الجمع اى العوامل
والمراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل لا لفظا ولا
تقديرا **قوله** ما يكون مؤثرا فى المعنى وذلك لان الظاهر المؤثرة
لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدا مثل بحسبك

زيد فان تاثير عامله ليس الا في اللفظ لانك لوحذفته وجدت
المعنى باقيا على حاله بخلاف حذف ان مثلا من قولك ان
زيدا قائم لفوات التاكيد المدلول عليه بان واشار بقوله
وكانه الى بعد قوله كقوله شى فانك اذا قلت اقل شى عندكم
كان معناه المنسوب الى نوشي عندكم ام لا قوله كما ولا وكذلك
ان النافية في قولك ان ضارب الا زيد قوله وما ومن
نحو ما ضارب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون ما و
من الاستفهاميتين مفعولين لضارب ولو قال الواقعة بعد
النفي لكان افيد لانه يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير في قول
الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه
وانما قلنا ذالك لان فيه وجوها احدها ان غير مبتدأ لا
خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغنى عن الخبر وذالك لانه في معنى
النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالا
بتداء فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي صاحبا للهم و
الحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنايب عن الفاعل
الظرف وثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم
والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذفت
زمن دون صفته اعنى ينقضي بالهم فعاد الضمير المجرور بعلى
على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه وثالثها انه خبر

محذوف

لمحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول كالميسور والمراد
به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفته وفيه تكلف
خلاف الظاهر والاولى عندي في التعبير عن الوجه الاول ان
يقال اما سوف من القسم الثاني للمبتدأ وانتقل اعرابه الى غير بسبب
كونه مضافا اليه قوله فخير نحن اخره انا الدلعي المثوب قال
يا لا قوله لم يجز تثنيته لما سيأتي انشاء الله تعالى من ان الفعل
وشبهه اذا اسند الى الاسم الظاهر لا يثنى ولا يجمع قوله واقائم
الزيدان واعلم اني رايت في الصفة الواقعة بعد حرف النفي
او الف الاستفهام مذهبا عجيبا نقلته في كتاب الفوايد و
هو ان الصفة في اقائم الزيدان ونحوه خبر حذف مبتداءه
واقيم المظهر مقام مضمره والتقدير اقائما الزيدان الزيدان
فالزيدان الاول مبتدأ والثاني تكرير وقائمان خبر مقدم فحذف
المبتدأ اعني الزيدان الاول لدلالة الثاني عليه ثم حذف
المضمر الذي في قائمان وعلامته الالف واقيم المظهر اي الزيدان
الثاني مقامه فصار اقائم الزيدان وهو غير بعيد عن الصواب
لان غاية ما فيه حذف المبتدأ مع القرينة واقامة المظهر مقام
المضمر وهما شايعان وعلى المذهب المشهور يلزم القول بان النكرة
مبتدأ مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مبتدأ مع وجود
الذات والقول بان المسند مبتدأ مع وجود المسند اليه و

كلها ظاهرة البطلان وكان المحقق الشريف يزيف المذهب المشهود
ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدا بدون الخبر وانما
الجاهم اليه الاضطرار قوله المغايرة للصفة المذكورة وجه
المغايرة ان الصفة السابقة رافعة لظاهر بخلافها هنا فانها
رافعة لظاهر ومضمر وايضا تلك واقعة بعد النفي والاستفهام
قوله المسند الى المبتدا فتخرج الصفة لانها ليست مبتدا لكنها مسندة
الى فاعلها السادّ مسدّ خبرها قوله او يجعل اللام بمعنى الى قال في
الحاشية فكان النكتة في تغير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه
المذكور في تعريف المبتدا وحينئذ يظهر لقوله به فايدة والا لا حاجة اليه
قوله لسيد المحققين كما في القسم الاول قوله اي ما ينبغي ان يكون المبتدا
عليه سواء تحقق هذا في ضمن الوجوب او بالاولوية فعلى
هذا يجوز ان يراد بالمبتدا ما يطلق عليه المبتدا شاملا لقسميه فان
القسم الذي من المبتدا يجب تقديمه على ما هو ساد مسد الخبر
اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذ كانت
الاصالة بمعنى الاولوية الغير البالغة الى حد الوجوب قوله لان
المبتدا ذات الخ فان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان
يكون اصله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم في الجملة
الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة
المعمول قوله فكانه قال الى الامرين الخ فالرجل والمراة مبتدا

فلا تخصصا

فلا تخصصا بانهما مرادان للاحد المعلوم كونه في الدار المبهم حصوله
في اي الفردين وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب
ايضا لان المخبر لرجل معلوم له انه في الدار فهو مستفهم عن تعينها
فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل
الرضي من ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند
المخاطب الا انه يلزم مما ذكره الشارح امتناع ارجل في الدار ام هل رجل
في الدار لعدم لفظة ام التي تدل على ثبوت العلم لاحدهما عند
المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في سياق الا
ستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ
المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا
بعينه ولا بعينه قوله تعينت وتخصصت الخ الغرض من هذا
التحقيق دفع اعتراض المحقق الرضي وحاصله ان لا تخصيص
هنا لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص
مع العموم وكيف يوصف العدد بالعموم والعموم والخصوص
وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد
بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول و
ليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات
وهنا كذلك لانه لما نفي عن كل واحد من جميع الناس ان يكون
خبرا من الخاطر لم يبق للسامع الا اشتباه لان الاشتباه انما

يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على
السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص هنا يحصل بالعموم
بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين **قوله** تمرة خير من
جرادة نقلته اهل السنة عن عمرو بن عباس ونقلته الشيعة
عن الامام جعفر بن محمد عن ابائه عليهم السلام في تعيين فدية
الجرادة اذا قتلها محرم والمراد ان فديتها اي تمرة كانت والحكم
ليس مقتصرا بتمرة دون تمرة **قوله** اذ يستعمل في مواضعه
ولانه كان في الاصل فاعلا لامر قدم لافادة التخصيص من
الحصر **قوله** فهو في قوة رجل موصوف وهذا هو الفارق
بين قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع الثاني
فانك في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت
قد حكمت على رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني
اردت الحكم على رجل مجهول غير مخصص بعد ذكر الحكم
قوله وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة اي
ادركه العجز في حادثة وبسبب حادثة حتى انه صار يصوت
ويستغيث بالناس ليعاونوه على اموره مثل الكلب الذي
ينبح من طارق الشر وقيل ان هذا القول انما تكلم به العرب اذا
سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله الا لسوء فكان مؤمنه
هريرا يتشأم ويخشى منه السوء **قوله** هذا هو المشهور اي

كون المبتدا معرفة ونكرة مخصصة **قوله** وقال بعض المحققين
هو ابن الدهان واستحسنه الفاضل الرضي وهو في محله
لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية وانما
نا الظرفية حملة **قوله** لانتقال الاسناد الفعل الى الظرف **قوله**
كاللام في نعم الرجل فانها اما الاستغراق الجنس كما ذهب
اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره مجرى اشماله مجرى
الذكر اللفظي واما التعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود
هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان
الجملة انشائية فلا بد من تاويله بمقول في حقه نعم الرجل
فيكون الخبر مفردا انشئي على ما اخترناه من جواز وقوع الانشا
خبرا لا يحتاج الى تاويل كما ستسمع ان شاء الله تعالى **قوله** ووضع
المظهر موضعه هذا انما يكون للتعظيم فالرابط في الحقيقة هو الضمير
الذي وضع الظاهر موضعه **قوله** انما كان ضميرا انما خص
الحذف بالضمير لان كون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف ووضع
الظاهر المضمر لكنه تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع
الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير **قوله** نحو الكر الكر
اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة
امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور حال
من الضمير المستتر والظرف في قوله وقوله السمن منوان منه

صفة مسوان ولذا صح الابتداء به **قوله** او جارا او مجرورا اعلم
ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان والمكان وقد يطلق
بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المص هنا **قوله** اى ما اول
الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندى
وحاصله ان المقدر هو الجملة لا الخبر الذى هو ظرف وظاهر
العبارة ان الخبر مقدر بها وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى
التاويل والغرض معناه ان الظرف ماول ومفروض حال الكون
ملصقا بجملة وقال بعض الافاضل التقدير بالتاويل لان التقدير
يوهم ان يقدر الجملة فى نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة
وليس كذالك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف بتاويل الجملة
انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا فى الخبر فقال بعضهم هو
الفعل مع الظرف وجزء الامور وسطها والدليل عليه ان
الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذالك الفعل المقدر وما
اتفقوا عليه من تقدير المتعلق فظنى انه رعاية لاثر لفظه
حيث ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو مفعول فلا
بد له من عامل لا لان المعنى يحتاج الى تقديره كما فهمه الاكثر
فان العربى الفصيح يقول زيد فى الدار ويفهم نسبة الظرف الى
المظروف وتحذفه مع الفعل قال ابو على ومن تابعه انه
مستقل واليه يشير كلام المص **قوله** بتقدير الفعل وهو من الافعال

الظرف فقال بعضهم هو

بدلا منها من تقدير كذا لفظا
فان الضمير المستتر فيه الظرف المقدر الذى

العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة
الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة
على تعيينه وسد الظرف مسده **قوله** والاصل فى الخبر الافراد
ليتوافق الركنان اعنى المبتدأ والخبر لكونه معرفة وكون من
نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيبويه جوزه
فى المبتدأ اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام وانا اقول ان من
وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها من حيث المعنى كما اشار
اليه بقوله فان معناه هذا ابوك ام والد الى هذا **قوله**
متساويين فى التعريف وغير متساويين اشار بهذا التعميم
الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين
فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى بمتساويين
لتوهم المساواة فى التعريف **قوله** زيد المنطلق مثال لكونهما
معرفتين سواء كانا متساويين ام لا فان الاعرفية فى الاعلام
من المعرف باللام او متساويين على خلاف سيانى ان شاء الله ثم
وان المحقق ان اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس
هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم يتعين
الابتداء به لكونه ذاتا جامدا والصفة تتعين للخبر لكونها
صفة ومشتقة واقول هذا ليس بسديد لان الخبر يصح
اشتقاقه وجموده فى الاصح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى

[illegible]

بكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي اتصف بكذا فلا
توبيخ اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم
مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول
لانه تلميذه فيشبه بالاستاذ كما هو المتعارف ومثل قول
الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
قوله في اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدأ فان تخصيص
غلام بواسطة وتخصيص خير بلا واسطة فانه اسم التفضيل
وهو شابه المعارف مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة
ان اللام لا تدخل عليه كالمعارف قوله افضل منك افضل
منه فان الاول مبتدأ والثاني خبر وهما متساويان في رتبة
التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وهذا التخصيص
بالمعمول كما ذكره بعضهم في قوله عليه السلام امر بمعروف صدقة ونهي
عن منكر صدقة فان امر نكرة تخصص بالمعمول اعني الظرف لكونها
اي هذه النكرة في معنى المضاف فكانه قال امر معروف ونهي
منكر وقس عليه ما نحن فيه قوله فعلا له اي فعلا مسندا الى
المبتدأ فان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة فيكون
فعلا فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعل الضمير
الراجع الى المبتدأ فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا
له بل جملة كذا قال البعض الفاضل واظن ان المراد بالفعل اللغوي

الذي هو الحدث والاثر لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا
يرد ان قام زيد فان الخبر فعل للمبتدأ ولم يجب فيه التقديم قوله
كالتاء في ضربت هند فانها حرف ولكن تدل على تانيث الفاعل
قوله الذي ليس بجملة اه اشارة الى دفع ما قيل ان الخبر في
اين زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة
فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما
ليس بجملة صورة واين مفرد صورة اذ الضمير المستكن امر
اعتباري قوله كالاستفهام قال بعضهم لا يتضمن الخبر من نحو
التقديم الا الاستفهام ويرد عليه ما قام زيد فانه يجب تقديمه
لتضمنه النفي قوله من حيث انه مبتدأ انما قيد بالحيثية لان
تقديم الخبر لا دخل له في ذات المبتدأ اعني كونه اسما مجردا
عن العوامل اللفظية فانك لو قدمت الرجل لصدق عليه
هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص مفقود
فالتقديم مصحح للوصف لا للذات فتدبر قوله التابع له اه
وانما امتنع تقديمه لانه جزؤه ولو تقدم عليه للزم تقدم
الشيء على نفسه قوله على الله عبدك متوكل فان عبدك مبتدأ
ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر وفي المبتدأ ضمير راجع اليه
مع كون المبتدأ مقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس تابعا
له تبعية يمتنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزءا للخبر

قوله لان الخبر هو قوله على الشرح هذا هو الذي اخترناه كما سلف
قال الشارح الرضي ويجوز ان يريد بالخبر في المثال المقدر لان الجار و
المجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس
بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل وما
اختاره الشارح اولى لانه على هذا الفرق بين المثالين فتامل قوله الواقعة
مع اسمها وخبرها اه لما لم يكن خبر المبتدا خبران اصطلاحا
اشار الى المسامحة في عبارة المص والمراد انه خبر عما يتركب من ان
من غير تعدد المخبر عنه قيل به تصحيحا لتقليل تعدد ان تعدد الخبر
مع تعدد المخبر عنه كثير قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات احدهما
قوله ونظر بعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله فالاقتصار عليه
المص على الاتيان بمثال التعدد من غير عطف لذلك اى لان
التعدد بالعطف لا خفاء به قوله وهو سببية الاول اه اى معنى
الشرط هو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا لتحقق
الثاني او للحكم بتحقق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود والثاني نحو ان كان النهار موجودا فالشمس
طالعة ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان النعمة
ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله مع ان النعمة التي
حصلت بالمخاطبين ليست بسبب صلة النعمة من الله تعالى

قوله

قوله فالاقتصار عليه

[illegible]

بل الامر

بل الامر على العكس فان صدورها من الله سبب لاتصالها
والتصاقها بهم لكنها سبب للحكم به والاخبار عنه اى وما
حصل بكم من نعمة نخبركم او فنخبر انها صادرة من الله تعالى و
لا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها
صادرة من الله تعالى والفاضل الرضي فسر معنى الشرط بلزوم
الثاني للاول فلا يرد وما بكم من نعمة الا انه يخالف تفسير المص
في كلم المجازاة فلهذا عدل عنه الشارح قوله نظرا الى ما تضمن المبتدا
معنى الشرط وانما لم يجب دخول الفاء لان المبتدا لما كان دخيلا في هذا
المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره قوله واما اذا قصد
اه اى اذا قصد الدلالة على سببية الاول للثاني في العبارات
اللفظية كان يقال في الذي ياتيني فله درهم الذي ياتيني
ان ياتني فله درهم فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط في
اللفظ قوله واما اذا لم يقصد اه اى اذا لم يقصد الدلالة على ذلك
المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في المعنى حتى يجوز الامران
وان كان موافقا في اللفظ للمبتدا المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك
المعنى فيجب عدم دخول الفاء قوله وفي حكم الاسم الموصول
اه لانهما في حكم لفظ واحد وكذلك الحال في المضاف والمضاف اليه
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية لا تكون
الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء قوله باب

[illegible]

كان وباب علمت اه وان لم يخرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية
الا ان العلم والكون ينافيان الشرط حيث انما يدلان على تحقق
وقوع ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقيق ينافيه
قوله ووجه ذلك التخصيص اى وجه تخصيص ليت ولعل بيان
الاتفاق لم نفهم ان في بقية الحروف المشبهة خلافا قوله نفى المنع عن
دخول الفاء محتجان بان صدارة الشرط قد بطلت بدخولها
فكان تضمن المبتدا ضعيفا قوله لانها لا تخرج الكلام اه اقول
هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى
ان علمت وكان يمنعان من دخولها مع انهما لا يخرجان الكلام
كما قال بل العلة في المنع ما سمعت سابقا قوله فلن يقبل توجيه
اجاب سيبويه عن مثل هذه الاية بان الفاء ليست بجزائية بل
هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في
بعض الايات قوله وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه
اصلا لانه ركن اصلي في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد ونظائره
محمول على حذف الخبر وهو كلام واه فان حذف الفاعل والخبر
مسلم الثبوت قوله ليعلم انه كان في الاصل اه حاصله ان اهل الحمد
مثلا كان مجرورا صفة لما قبله فغير اعرابه قصدا للمبالغة في
المدح وذلك لان في تغييره لما لوف زيادة ايقاظ للسامع
للاصغاء اليه لان الكلام الذي به المدح صار جملتان

بعد ما كان

بعد ما كان جملة واحدة وكلما ازداد المقام كلاما ازداد مدحا
ولو ذكر هذا المبتدا لتوهم ان الكلام جملتان في الحال والاصل
وقس عليه قطعه للذم والترحم ونحوهما قوله تقديره هو زيد
انما حذف للعلم به وستعرف مسلكه وسياق الكلام فيه قوله
لان مقصد المستهل اه اى مقصد المستهل تعيين ذلك الشبح المرئي
بالاشارة وان لم يحكم عليه بانه هلال لينظره الناظرون وليس المقصود
ان الهلال المعروف هو هذا وتحقيق هذا مبني على قاعدة
ذكرها ارباب العربية وهو ان المعلوم المعروف هو هذا والتحقيق
هذا عند المخاطب هو الذي يقع مبتدا والمجهول عنده
يقع خبرا مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه ولم يعرف انه
اخوه ام لا تقول له زيد اخوك وبالعكس تقول له اخوك
زيد اذا تحققت هذه القاعدة فنقول في المثال لان المعروف
عند المخاطب انما هو شيء مشار اليه بلفظ هذا غير معروف بانه
هلال فنقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة الهلال لا غير
قوله ليتوجه اه علة للتعيين والحكم اى تعيين ذلك
المرئي والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون
انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال
المعروف لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت اليه السامعون
لانه معروف عندهم قوله على عادة المستهلين فان عادتهم

ذكر القسم فى امثال هذا ليصدقهم الناظرون قوله لئلا يتوهم
ان اخر الهلال ساكن لاجل الوقف وح لا يتعين ان يكون مرفوعا
بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ابصر قوله مذهب صح
انما قيد به لان فيه مذاهب احدها انه اذا ظرف مكان خبرا
عن السبع وثانيها ان يكون ظرف زمان خبرا عما بعده بتقدير
المضاف اى فى وقت خروج حصول السبع وانما قدر المضاف
لان المصاحف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وثالثها انه ظرف زمان
مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اى فاجات وقت
خروج السبع وفى كل منها تكلف فلذا قال على الاصح قوله فاذا
السبع واقف فلذا اكثر الشارحين الخبر عاما وهو موجود و
حاصل المستدلين بان اذا المفاجاة ظرف وهو يدل على الفعل
العام كالوجود والحصول وسوغوا تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف
لانه لا يجوز الا بقرينة ولا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة على
الفعل الخاص وظنى ان ما قلت فى محله والقرينة على تقديره
لفظ خرجت فاذا مفاجات السبع بعد الخروج يناسبه الخبر
الخاص قوله غير سادة مسده لكان الحذف واجبا لا جائزا فان
الحذف الواجب ما كان معه قرينة مع شئ يسد مسده كما
سيأتى قوله يؤدى الاذاء التهاون بالشئ والاحتقار اى
ولو لم يكن الشعر مجحفا بمرتبة العلماء لكنت اشعر من لبيد وهو شاعر

اذ لو سلم الشعر

مشهور

مشهور قوله اى لولا وجد زيد وذلك لمشابهة لولا بحرف
الشرط ولاختصاص لولا التحضيضية بالفعل فيحمل لولا الامتناعية
عليها قوله لولا هى الرافعة لانها حرف مختص بالاسم فيعمل فيه
كساير الحروف قوله او كليهما لم يذكر له الشيخ مثالا ومثاله قولهم
تضاربنا قائمين على صيغة المصدر قوله اذا كان زيد مفعولا
لئلا يلزم تكرار المثال قوله ضربى زيدا قائما يحتمل ان يكون الحال
هنا من الفاعل او المفعول قوله والمصدر منسوب الى صاحب
الحال وقوله او قائمين مثال لكون الحال عنهما قوله وفيه تكلفات
كثيرة احدها حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير
هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى
كان التامة لان معنى قولهم حاصل اذ كان قائما ظاهر فى معنى
الناقصة وثالثها قيام الحال مقام الظرف والذى حملهم على
تقدير اذ كان المترتب عليه هذه التكلفات اشتراط اتحاد العامل
فى الحال وصاحبه لانه لا يجوز ان يكون ضربى قائما لما سيجئ ولا
يجوز ان يكون حاصل المقدر لاختلاف العامل ح لان العامل
فى الحال حاصل وفى صاحبها ضربى وهو اليا او زيد والحق
انه يجوز لاختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكى قوله ملابسه
قائما اى ان ضربى لزيد يلابس زيدا بوقوعه عليه قوله يلابسه
قائما ومعنى ملابسه فى كونه صادرا منى قوله اولى خبران فى قوله

ان تقديره **قوله** مستريحين من تلك التكلفات لانها مبنية
على تقديره اذا كان وما ذهب اليه الرضي خال عنه **قوله** من غير
سد مسده فلا يكون الحذف واجبا بل جايز لقرينة الدالة
عليه مع انه داخل فيما وجب حذفه عندهم **قوله** و تقييد المبتدأ
المقصود عموم بدليل الاستعمال تحقيق هذا المقام ان المصادر
اذا اضيفت يكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا
قائما اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انه
لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان
مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدأ على
تقديره تقدير الكوفيين فبيانه ان قائما لما كان متعلقا بقوله
ضربي كان معناه كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه
حاصل ولا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام ليكون مناقضا
لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان **قوله**
اي ضربي زيدا ضرب قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد
وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود لانه
في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض
صلته ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا
قرينة **قوله** وذهب بعضهم وهو ابن درستويه ولو كان ما
ذهب اليه صحيحا لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال

قوله

قوله وعطف عليه شيء بالواو والضمير اما راجع الى المبتدأ و
هو الذي فهم الفاضل المحشي من ظاهر العبارة وعندي انه
راجع الى الخبر لما ستعرف بعد هذا **قوله** اي كل رجل مقرون
مع صيغته اعلم ان البصريين قدروا الخبر شيئا بعد المعطوف اي
مقرونان لزعمهم ان المعطوف معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ
فيحتاج الى خبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف خبر لمبتدأين
فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذا المبتدأ
لا يكون سادا مسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا
كما اعترض اليه البعض والشارح الفاضل قدر الخبر مقرونا وعطف
وضيعته على ضميره فلا يكون مبتدأ حتى يحتاج الى الخبر و
زعم الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر زعما
منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع لا يخرجها
عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان
الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع
ضيعته فانه مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن
فلا يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي
هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن الصنعة اذا
عرفت هذا فاعلم ان الحذف في مثله غالب لا واجب بدليل
اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام رب الفصاحة حيث

قال وانتم والساعة فى قرن **قوله** واقيم المعطوف اى على الخبر و
والمحتشى اى على المبتداء واجاب عن الاعتراض السابق بان
المعطوف وان كان من تتمة المبتداء لكنه يذكر بعد الخبر
فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف
يكون **قوله** يكون مقسما به يعنى معينا لذلك بحيث ينتقل
من سماعه الى كونه مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره
كقولنا امانة الله لافعلن كذا **قوله** اى لعمرك وبقاؤك اشارة
بالعطف الى اتحاد المعنى **قوله** اى ما اقسم به اشارة الى ان
الحمل مجاز فان العمر ليس بمقسم بل مقسم به فان القسم معنى مصدرى
فلا يصح الحمل حقيقة **قوله** ولا يستعمل مع اللام اه اعلم ان
استعماله فى القسم على وجهين بغير اللام فان لم تات باللام
نصبته نصب المصادر وقلت عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك
احلف ببقائك واذا دخلت عليه اللام رفعته بالابتداء
واللام فيه للابتداء وليست هى الموطئة للقسم كما ذهب اليه
بعضهم **قوله** اى من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان
واخواتها محذوف مبتداء الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو
المبتداء ابتداء كلام وقول الفاضل المحشى مبنى على ان ذكر خبر
ان ليس لانه من خبر المبتداء بل لانه من المرفوعات بعيد
قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه ان

الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى منه
قوله بعد دخول احد ذا بلفظ احد ليصدق التعريف
على كل من افراد المعرف **قوله** لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل
واما معنى فلانجرار معانيها الى معانيها فان مثلا تفيد التاكيد
وهو حاصل فى المبتداء والخبر على كل تقدير لا ينتقض التعريف
بمثل يقوم بان ابوه لانه مسند الى شئ اخر وهو ابوه بعد دخول
ان فينبغى ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لانا نقول
ان كلا من معنى الدخول وهو التاثير لفظا او معنى مفقود فى
يقوم وحده وحاصل فى المجموع فان الرفع المحلى للجملة وكذا التاكيد
فيكون هى الخبر لا الفعل وحده **قوله** ولا يحتاج الى ان يجاب
تعريض بالفاضل الهندى **قوله** ويلزم منه عطف على قوله ويحتاج
وحاصله انه يلزم على هذا الجيبين بكون قول المص بعد دخول
هذه الحروف مستدركا فانا انا احمل الاسناد على الاسناد الى اسم
ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها يلزم الحذف **قوله** فيحتاج
الى تاويل الجملة اه والاصل عدم التاويل **قوله** ولا يلزم من تاويل
اه هذا الكلام تعريض بنجم الائمة الرضى حيث قال وقد يخالف
خبرها خبر المبتداء فى بعض ما ذكره المص ايضا وذلك ان خبرها
لا يكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام انتهى فحاصل كلام هذا
الفاضل اعتراض على المص بانه ينبغى ان يقول الا فى تقديمه والا فى تضمنه

استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حكم خبر المبتدا اذا صح
كونه خبرا لها وههنا لا يصح اما لان التحقيق ينافي الاستفهام
واما لانه يفوت مبالغة قوله اي ليس مراده الغرض من هذا الكلام
تحصيل المستثنى منه المفهوم من محوى الكلام قوله ان من البيان
لسحرا وان من الشعر لحكمة هذان الكلمتان من معجزات كلام الرسول
صم واله ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيانات الصادرة من بعض
الناس تؤثر في القلوب تاثير السحر من جذب كلمة حتى يميل معناها
الزاهدين ابلغ في التاثير من الكتب السماوية التي يبينها بعض الفا
ومعنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكمة اي كلام حق على نهج قانون
الشرع كالديوان المنسوب الى امير المؤمنين عليه السلام قوله وذلك
لتوسعهم في الظروف اه وذلك لان كل حادث لا بد ان يكون في
زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص بل حل
حيث لا يخلو عنه من الاجنبي والجار والمجرور اجري مجراه للمناسبة
اذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير قوله اي لنفي صفته ولكن
صفة يلزم من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود فالتسمية
مطردة فتامل وتسمى ايضا لا التبرئة لانها تبرئ الجنس من الصفة قوله
ما عرفت من الوجود لا يرد اشارة اما لفظا او معنى قوله فلا يرد
وجه الورود ان يقال يلزم على ظاهر التعريف ان يكون
اي الفعل وحده خبر لا وليس كذلك بل مجموع الجملة خبرها والجوا

بعد

بعد ما عرفت قوله لا احتمال حذف الخبر والمثال ينبغي ان يكون
ظاهرا فيما يمثل له قوله على ما هو الظ وانما قال ذلك لجواز ارتفاع
صفته حملا على المحل لمشابهتها لان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة
النفي وان لمبالغة الاثبات وهو الوجه في عملها فكما ان صفة
اسم ان يجوز رفعها على المحل فكذا ما شابهها الا انه خلاف الظ
بل منعه قوم قوله لا تقييد بالظرف لان الظرف فيه عبارة عن كلام
خارج للعادة تحمل السامع على التحمل ونحوه وهذا لا تقييد
بكونه في الدار قوله ونحوه كالحال فانه في معنى الظرف قوله لدلالة
النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل
على امر شامل قوله اي لا اله موجود الا الله قال بعض الافاضل
ان قدر الخبر موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى
من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدر ممكنا لم يلزم منه الا اثبات
وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان
الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى
وعلى الاول يلزم نفي امكان من غيره وعلى الثاني لم يلزم اثبات
الوجود له تعالى والجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشري
وهو ان المرفوع بعد الا خبر لا لفظا والاصل في كلمة الشهادة
الله اله ثم قدم الخبر فقال لا اله الا الله عدل من الاول الى الثاني
لارادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق زيد ثم اريد التصريح

باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي
ووسط حرف الاستثناء ثالثها انه يجوز تقدير موجود وبه
تنحسم مادة الاشكال لان نفيه يقتضي نفي الامكان اذ لو كان
الاله الممكن شريكا لكان موجودا لاستحالة ان شريكه لا يكون الا
واجب الوجود فلا يدخل شريكه في حيز الامكان رابعها تقدير
ممكن والتقريب قريب مما مر خامسها ما قدره بعضهم وهو قوله
لا اله موجود ازلا وابدا وظني انه اخترع للتشبيه وهو كما ترى سادسها
جعل الا بمعنى غير فيكون هي الخبر فيفيد نفي كل الاله سوى من هو
معبود الحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على
معنى استعمالها فيه نادر سابعها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت
للرد على الكفرة الذين اتخذوا امثال الاصنام الهة معبودة من دون الله
تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم ثامنها ما قال بعض المحققين
وهو ان كلمة الشهادة غير تام في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان
التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يستقيم وانما تعد كلمة
الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعا
والوجه الثاني عندي هو الارجح قوله فيكون معنى قولهم اه فيكون
ح لا من الاسماء الافعال وزيفه المص بان اسم الفعل لم يكن على
مثل هذا الصيغة قوله على الصيغة على الحال لان ليس لنفي الحال
فان نفت غيره فبقرينة كقول الشاعر فما مثلهم [?] ولا كان مثله [?]

وليس

قوله
وليس يكون الدهر ما دام يذبل على موردا للسماح وهو النكو [?] قوله
من صدكه كتب في الحاشية الصدعيد [?] الاعراض والبراح الزائل
والضير في نيرانها الحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا ذو
لي عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس فيه رد على الفاضل
الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرارها المرفوع بعد
لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها قوله اعلم
ان المراد انه ذكر هذه الغاية في بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها
قوله فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كاخوك في جاء زيد اخوك
فانما يصدق عليه انه مسند اليه بالتبعية قوله لكثرتها اذ
كثرة الشيء المقصود بالبيان تستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي
التقديم قوله علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة
كون الاسم مفعولا فلا ينتقض حد المنصوب في قولك مررت
بمسلمات قوله او حكما كما في الملحقات بالمفاعيل من الحال
والتمييز وغيرهما قوله اي من المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات
موافقا للضمير هو في قوله ما اشتمل قوله او مما اشتمل ويرجح بقرب
المرجع قوله لصحة اطلاق هذه الصيغة هذه الصحة انما هي بالنظر
الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح الاطلاق على كل من الخمسة
فان مفهومها اصطلاحا ما اقترن بفعل الفاعل ولم يسند اليه
فالك الفعل ويتعلق به تعلقا مخصوصا قوله اسم ما فعل كلمة ما

عبارة عن الحدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا
قوله بحيث يصح اسناده اه المراد بصحة اسناده صحة انتسابه
الى فاعله كما تقول ضرب زيد وصوت زيد ونحوها قوله لا ان
يكون موثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظاهر
اللفظ فيخرج الامثلة الاتية قوله وانما زيد لفظ الاسم لما كان
تعريفات ساير المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان
الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم فعبر عن ذكره بقوله زيد لفظ الا
سم وحاصل الجوابات الذي صدر من الفاعل هو الحدث و
هو معنى المفعول المطلق من اقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى
ويدخل فيه المصادر اي في قوله اسم ما فعله قوله وانما سمي المصدر
مصدرا لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه
منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية
قوله او اسما عطف على قوله مذكورا ولا يخفى ان الفعل المذكور يشمل
الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو
الشايع فاندفع اعتراض الفاضل الهندي بخروج مثل ما زيد
ضربا قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اه ان قيل يلزم خروج
المفعول المطلق النوعي والعددي عن تعريفه لانهما يدلان على
امر زايد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال
الكل على الجزء فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحدث

الذي دل عليها اللفظ وكون الحدث نوع كذا او معدود كذا
من عوارض ذلك المعنى واوصافه قوله وكذا خرج به مثل كرهت
كراهتي فانه مفعول به مع صدق التعريف عليه وحاصل الجواب
ان قولهم كراهتي اعتبارين احدهما بحيث كونها قامت بالفاعل
واشتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحدث
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك كرهت
قيامي فالفعل ليس مشتملا عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن
التعريف بقوله بمعناه قوله انبته الله نباتا فان مصدر انبت انبا
وقيل نباتا نبت قوله ومصدر يتبعه اه جواب عما يقال ان خبر ليس
مصدر وقد جعله المص مثالا له فاجاب بان مصدر يتجانس
الكتبها من حيث اما من الموصوف المقدر اعني قدر ما او من المضاف
اليه اعني مقدار قوله اي سماعيا اشار الى ان سماعا صفة وجوبا
الذي هو معنى الوجوب فيه النسبة محذوف قوله بعلم له ضابطة
اشار الى تعريف الحذف القياسي قوله اريد اثباته قال الفاضل المحشي
لا حاجة الى الحمل الثبت على ما اريد اثباته قوله لا يجب حمله لئلا
ستعرفه من علة وجوب الحذف قوله لا يكون منه اي من المفعول
المطلق قوله او وقع اه او هنا لمنع الخلو دون الجمع بدليل
قوله ما انت الا سيل سيرا قوله دكا دكا فانه وان كان مكررا
الا انه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدا قوله وانما

جمع اى يعنى لم لم يفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله منها
لاشتراكهما فى بعض القيود **قوله** والى ما يشبه به فعل فان سير البريد
ليس فعل الفاعل كالاول بل فعل الفاعل يشبه به اى ما انت الا
تسير مثل سير البريد والبريد البغله المرتبطه فى الرباط معرب
دم بريده ثم سمى الرسول المحمول عليها ثم استعمل فى اثنى عشر ميلا
وكان من عادة الملوك انهم يبنون الربط ويقفون البغال فيها
ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات
والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وانما وجب حذف الفعل فى
الضابطتين لوجود القرينة والساد مسد المحذوف اما القرينة فى
الضابط الاول فهى ما الشاهد بلبس فانها تقتضى خبرا ولا يصلح خبرا
الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو المصدر
الاول والذى اعتمد فى تعليل وجوب الحذف ما عول عليه
الفاضل الاسترابادى وهو ان وجوب الحذف من حيث ان
المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف شئ بدوام حصول الفعل
منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد به
التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما
فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كا
الفعل للمشابهة فصار العامل لازم الحذف فاذا تحقق عدم وجوب
الحذف ظهر لك عدم وجوبه فى تلك الامثلة التى احترز عنها

قوله اى اما تمنون منا اه وانما وجب الحذف فى هذه الصورة
لان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا تطلب منه
فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر
منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان تلك
الاغراض تحصل من ذلك المصدر الذى تضمنته الجملة المتقدمة
فيصح ان تقوم تلك الجملة مقام ما تتضمن تلك الاغراض اى الافعال
الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر
افعالها فالتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال وبعبارة
اخصر هو انه انما وجب الحذف لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف
لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لاثر مضمونها **قوله** صوت حسن
مرفوع اما على انه بدل من الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه
ظنى ان هذا وامثاله خارجة بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى
الاحتراز منها فى هذا المقام **قوله** لان الزهد ليس من افعال
الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضى حيث قال ينبغى ان يضم الى
التعريف شرطا اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء وله زهد زهد
العلماء فان الثانى يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب ان مثل هذا
خارج بقوله علاجا على تفسيره فان الزهد والعلم وامثالهما ليست
من افعال الجوارح كالصوت بل هى من الكيفيات النفسانية
قوله بعد جملة اه وانما وجب حذف الفعل فى هذه الصورة لقيام

الجملة المتقدمة المتصفة بتلك الاوصاف مقامه وكون الناصب
هو الفعل المقدر هو المشهور وظ كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله لصوت لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل
فلى بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام ذلك
المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث ذلك
اى الحال الماضية وهو لفظ مررت فى مسالتنا فالمجموع كالفعل
والفاعل وقال النجم الائمة ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم العامل
فى المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى
فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا فهى كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب
الامير وفيه نظر **قوله** مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان المضمون المعرف
سابقا بقوله مصدرها المنسوب الى الفاعل اه هو مضمون الجملة
الفعلية وههنا المراد به مضمون الجملة الاسمية فلا تعارض وانما
وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه من حيث انهما
متحدان المضمون **قوله** لانه انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام
فى قوله لنفسه صلة للتاكيد لا للتعليل كما ستسمع **قوله** لا امر يغايره
ولو بالاعتبار اى ان امرا ما يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره
ولو كان ذلك المغايرة مغايرة بالاعتبار اى ليس يوجد هنا
امر مغاير لا ذاتا ولا اعتبارا حتى يقال انه يؤكد ذلك الغير الا

اعتباري كما يظهر لك فى المسئلة الاتية فان فيها امرا يغاير المفعول
المطلق بالاعتبار فسمى مؤكدا لغيره **قوله** نحو حقا مصدر وقع مضمون
جملة اه اعلم ان كلام المص وتقرير الش اشارة الى تحقيق المقدمة
المشهورة وهو ان الخبر يحتمل الصدق والكذب شكا فيها الاحتمال
من زيد قائم وبعض المحققين كالمص ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص
فى الصدق والحق بحيث لا احتمال فيها لغيرهما من حيث مدلول
اللفظ قالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان
الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من
حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا
فجعل المص حقا مضمون الجملة الا انها تحتمل غيره صريح فى اختيار
هذا التحقيق **قوله** لانها لا يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل
ووجه ذلك ان احتمال الجملة لهما كغيرهما انما هو فى مقام التاكيد
والرد على السامع لانك انما تؤكد بحقا اذا توهم المخاطب ثبوت
نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها
فصار مدلولها ونقيضه محتملا عنده من غير ترجيح **قوله** تاكيد
لغيره هذا اصطلاح المتاخرين وسيبويه يسمى التاكيد لنفسه
التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام **قوله** لانه من حيث
هو منصوص عليه اه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان
المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه فى الحقيقة والا انه ليس مؤكدا لان

الاولى ان يقول الحق والصدق لانهما مترادفان الجملة لا يحتمل الصدق والكذب
والباطل م

التوكيد تعرض بين الامر الثابت بان يكون واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف
يقوى واذا كان ثابتا فكونه انما يؤكد نفسه فكيف قال المص
وغيره تاكيدا لغيره وتوضيح ما ذكره الشارح انما يؤكد نفسه حقيقة
ويؤكد ما يغايره اعتبارا وذلك لانه اي من هذا النوع من المفعول
من حيث انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة وعبرتها عنه يؤكد نفسه
لانه يؤكد الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم ويؤكد غيره وهو زيد
قائم من حيث ان الحقيقة احتمالها عند السامع فالمؤكد اسم
مفعول هو الجملة الموصوفة باحتمال الغير الحق والمؤكد بالكسر هو الحقيقة
المنصوصة الغير المحتملة الشيء قوله ويحتمل ان يكون المراد هذا الاحتمال
ذكره المص حاصله ان اللام ليست صلة التاكيد حتى يحتاج الى التكلفات
المذكورة بل للتعليل فالمعنى ح ان حقا تاكيد لاجل دفع الغير وهو
الاحتمال الاخر عن الباطل ورده الفاضل الرضي بفوت المقابلة
بينه وبين ما سبق فاجاب الشارح بحمل ما سبق عليه وعلة وجوب
حذف الفعل ما سبق في نظيره قوله حتى يحسن تعليل لقوله ينبغي ان
يكون المراد والمؤكد بالفتح غير مذكور فيهما على هذا الاحتمال فتامل
في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله وفي جعل المثال اه لانه مثل
لبيك وهو مضاف الى المفعول فالقيد مفهوم من المثال لكن
تكلف اذ الشايع تتميم التعريف بدون المثال قوله بحذف الفعل
وانما حذف اما تثنية المصدر تقوم مقامه او ليفرغ المجيب

لان

بالترغ

بالتفرغ من التلبية فيفرغ لاستماع المامور به حتى تمثيله قوله تعلقه
به اما نفيا او اثباتا قوله ولا يقولون في مررت بزيد انه واقع
مع اخراجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق في
اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق
قوله والمفعول المطلق اه اي يخرج المفعول المطلق اقول خرج
من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لانه عين فعل الفاعل فلا
يحتاج الى التكلف المذكور قوله ولا يشكل على تقدير تعميم الفاعل
قوله كوقوعه في حيزان اي كوقوع المفعول في حيزان بان يكون
بعد الفعل المصدر بان لان اما في حيزان لا يتقدم عليها قوله
العامل في المفعول باشارة الى ان المراد من الفعل العامل فيدخل
فيه شبه الفعل قوله في باب الاغراء نحو اخاك اخاك اي الزمه
قوله على المدح نحو الحمد لله الحميد قوله او الذم نحو مررت بزيد
الفاسق قوله او الترحم نحو مررت بزيد المسكين قوله اي
انتهوا عن التثليث وهم الكفار عن القول بثلثة الهة عيسى عليه السلم
ومريم والله تعالى وامرهم بقصد التوحيد قوله ووطيت سهلا
السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض بوجه او بقلبه
كله او لمنع الخلو قوله كما انا ناديت مثال النوع بالقلب قوله
مثل يا اسماء وضدها وقوله تعالى للتنزيه تعالى عن الاقبال الذي
ولا قلب قوله وقال ابو علي على الظاهر ان هذه اسماء افعال

اي اسم الحميد

اعني

هذا باب النعت

بمعنى ادعو فعل مضارع المتكلم قوله التي يرتفع بها المنادى اه المفهم
من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير
يرتفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة لان
الرفع من اعراب المعربات واجاب عنه باحد ثلثة وجوه اما بجعل
الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء او تسميته منادى
قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤل اليه او يكون الفعل مسندا الى
الجار والمجرور ولا ضمير فيه في التقدير ويبنى المنادى على ما يقع
به الرفع عن حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم المقدر
ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم ورد الثم بانه بعيد جدا لانه
لسوق الكلام لان الضمير في قوله ويبنى راجع الى المنادى
فلو عاد ضمير يرتفع الى غيره لزم انتشار الضمير قوله او الفعل
عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرتفع به المنادى في
قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المنادى وكانه قال الفعل
اما مسند الى ضمير المنادى او مسند الى ضمير الجار والمجرور قوله
لفظا ومعنى اما لفظا فظ واما معنى فلان معناهما الخطاب
قوله افرادا وتعريفا وانما اعتبرهما النحوي حفظا للاتحاد
لا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله
وانما قلنا في النداء جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية
بواسطة ولم نجعل لمشابهة الكاف الاسمية قوله بعد النداء

ولتعريفه

ولتعريفه بالقصد قوله اي بلا ايم بخلاه اشارة به الى ان اضافة
اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ ليست للاستغاثة معنى اللام
بل معناه هو الاختصاص قوله وانما فتحت مع انها لام الجر وهي
مكسورة قوله كاف الضمير اي كاف ادعوك قوله لحلوله ووقوعه موقع
الضمير فانه في المرتبة بعد المستغاث قوله من فتح اللام المعطوف
لانه صار بحلوله منادى مستقلا بلا قرينة فارقة قوله فيشكل
الذي يقتضي الفتح ووقوعه موقع كاف الضمير وان لم يكن المنادى
هو المنادى مثله بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف هو الذي
قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون
وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب بصورة قوله او تقديرا
مثل يا غلامي قوله ان كان معربا قبل دخوله اه اخرج به هذا القيد
يوم ينفع الصادقين ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبني
على الفتح لانه لم يعرف قبل النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا بل
محلا قوله يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشي من الموالي النحوية
فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانا اذا قدر
موصوف يكون موصوف منادى مفرد معرفة وتجب تعريف
طالعا فلا يكون هناك شبه مضاف انتهى وهو جيد فيما
كون الموصوف معرفة تعريفه صفة تقول يا طالعا جبلا الطف
ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل التعريف

صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف
اللام لئلا يجتمع اداتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف
ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم
يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد قوله توقيت لنصب رجلا
لا تقييد له اى نصب الرجل وقت يقال لغير معين لا انه قيد له
يذكر معه في قول الاعمى انه اذا كان منصوبا كان غير معين فيكون
قوله لغير المعين معين مستدركا قوله يا حسنا وجهه ظريفا نقل
عنه في الحاشية انه قال انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا
في كونه نكرة لم يقصد به معين لقال يا حسنا وجهه الظريف قوله
اعم من ان يراد بها معين او غير معين فان قصد التعيين فمثال
للمشبه بالمضاف وان قصد عدمه فهو مثال للقسم الرابع قوله
لان توابع المستغاث اه لانه ليس مبنيا على ما يرفع به لان رفعه
قبل النداء بالضمة وبناؤه حال النداء على الفتحة قوله فانها انما
انتفت اه جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف بالاضافة
اللفظية وشبه المضاف واما تناوله الثاني فظاهر لعدم مطلق
الاضافة واما الاول فلانها في حكم الانفصال فرجع الى المفرد بعده
وقوله ليدخل علة لقوله وانما جعلنا قوله الحسن الوجه وكذا
عطف البيان والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثاني
ورفع الوجه فيهما على الفاعلية قوله والصفة مطلقا اى مفردة

كانت

كانت او مضافة في حكمها ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه والحسن وجهه
وكذا عطف البيان قوله ترفع على لفظه قال الفاضل المحشي هذا
من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع
والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة وتفصيل الكلام في
رده يحوج الى التطويل قوله الظ والمقدر مثال المقدر يا موسى العاقل
قوله الممتنع دخول يا عليه ذكرنا على سبيل التمثيل والا فجميع حروف
النداء كذلك قوله وابو العباس المبرد اه اعلم ان كلام المبرد يدل
على خلاف ما نسب اليه المص وذلك انه قال ان كان الكلام في العلم
اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان
التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه
بالعلمية وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام
اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب
المبرد في النجم والصعق اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف
وهذا هو اللائق بمذهبه قوله النجم والصعق كان في الاصل اسم لكل
كوكب ثم جعل علما مع اللام لخويلد بن نفيل الذي رمي بالصاعقة
حين هبت الريح وشتمها فقال بعض الشعراء مخاطبا لابنته ابوك
خويلد فابكي عليه قتيل الريح في البلد التهامي قوله لانها اذا
وقعت اه هذا التعليل فاسد فانه جار في المضاف بالاضافة اللفظية
والمشبه بالمضاف قوله المنبئ عن جوازهما فان الفتح لما كان

[illegible] النجم

من القاب البناء فيفهم ان ما فيه الفتح فهو مبنى **قوله** بلا تخلل
واسطة كما هو المتبادر **قوله** لكثرة وقوع المنادى اه ولان هذا
المنادى فى الحقيقة مضاف لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف
قوله اى اذا اريد نداؤه لما كان نداء المعرف غير جائز صرف
الكلام عن ظاهره بحمله على الارادة **قوله** مثلا ذكر مثلا لافادة ان
الكلام ههنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا ايها ولا الرجل
معتبرة ههنا خصوصها بل ساير حروف النداء مثل يا فى عدم
اجتماعه مع لام التعريف واحتياجه الى الواسطة وايضا ساير
الاسماء المبهمة مثل اى فى هذا الاعتبار وايضا ساير الاسماء
المعرفة باللام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة **قوله**
بتوسيط اى وانما وسطت هذه الامور المبهمة دون امور معينة
قلت لان الاصل فى المنادى ان يكون معلوما فاذا كانت تلك
الوسايط معلومة وقف الذهن عليها فلا يحتاج الى الاسم المعرف
باللام فلما كانت مبهمة سيما من المبهمات الوضعية احتيجت الى ما
يرفع ابهامها فاشتدت الحاجة الى ذلك المعرف باللام ومن
هنا تبعهم يقولون انه المقصود بالنداء مع عدم مباشرة حرف النداء
قوله رفع الرجل والمبرد والزجاج جوزا النصب فيها ايضا كغيره و
يدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون **قوله** المقصود بالنداء اى بحسب
نفس الامر **قوله** ليكون حركته الاعرابية اه فان حركة الرجل حركة

اعراب

اعراب وحذفنا التنوين انما هو لوجود لام التعريف **قوله** وهذا بمنزلة
اه اى التزام الرفع فى صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة
المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى فكانه قال
وصفة المنادى المبنى المفرد يجوز فيها الوجهان الا اذا كانت اى
تلك الصفة مقصودة بالنداء او اختصاص له بصفة المنادى
المبهم فانه لو كان مختصا به لاخرجه من قاعدة جواز الوجهين فى
صفة المنادى المبنى بان يقول من التاكيد والصفة الا صفة الا
سم المبهم وبالجملة ان صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالذات
يلتزم رفعها اى قسم كان من اقسام المنادى واذا كان المقصود
حالة النداء غير الصفة جاز جرى فى الصفة جواز الوجهين
ولو كان المنادى اسم اشارة نحو يا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم
الاشارة **قوله** منادى معرب بتقدير لفظ المنادى اندفع ما اورد
صاحب المتوسط على ظاهر عبارة المص وهو ان تابع المعرب يجوز ان
يكون تابعا للمحل اذا غاير اعرابه محل اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم
وقاعدا بالنصب والجر وحاصل الجواب ان هذا الجواز فى المعرب
لا فى المنادى المعرب **قوله** وجواز الوجهين اه وما احسن
ما قال بعض الشارحين ان الرجل فى يا ايها الرجل كالنعت
اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المقصود المعرفة الذى شىء
حرف النداء حالكونه مقصودا فاذا قيل يجب على هذا ان يجوز

في تابعه ما جاز في توابع مثله قيل هو ليس هو نفس المنادى
المضموم بل مثله قوله وهي اجتماع اداة اي الفاعدة التي جوزوا فيها اجتماع
حرف النداء مع الالف واللام وانما اشترط فيها هذين الشرطين
لان الالف واللام بوجودهما يخرجان عن كونهما حرف تعريف لان
حرف التعريف زايدة على حروف الكلمة فليست عوضا عن احدهما
وايضا من شانها ان يكون جايزة الانفكاك فاذا الزمت صارت
كانها جزء من الكلمة فلم يكن للتعريف وعلل بعض الافاضل جواز
ندائه عز وجل بلا توسط ايهم بان اي مستلزم التعدد و
هاء التنبيه وهو نفسه منزه عنها وذا للاشارة الحسية وهو
غير محسوس وظني ان هذه كلها تكلفات فان تعريف الله تعالى
لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتي تعريف الا ان يقال
استكرهوا الجمع بين يا وما شابه لام التعريف لفظا قوله عوضا عن محذوف
ومن ثم قطعت الهمزة في النداء قوله من اجلك ياه اخره وانت
بخيله بالوصل عني ومعنى تميت اي ذللت واحرقت وقال
شارح الابيات من اجلك متعلق بمحذوف اي تحمل المشاق
من اجلك قوله فيا الغلامان اه اخره اياكما ان تبغيا لي شرا
تاكيد لفظي وانما لم ينون اما لان التاكيد اللفظي في الاغلب ان
يكون حكمه حكم الاول بلا تغيير واما لانه غير منصرف لكونه علما لقبيلة
قوله مكان الضم اي النصب الذي سبق جوازه من سيبويه والمبرد

قوله اتباعا النصب الثاني لان تيم علي عطف بيان للاول
فهو كالصفة في يا زيد بن عمرو قوله لا ابا لكم قال الجوهري معنى
لا ابا لكم انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من يعينك كالاب وقال
الازهري هو شتم لا شتم فوقه ومعناه انك لست بابن رشيدة
وليس اب لك معين وضاع نسبك والحق ما في القاموس من انه
دعاء بفقد الاب يريد تيم بن عبد مناة وهم قوم عمر لا يوقعنكم
عمر في مكروه لاجل تعرضه لمهاجاتي اي اسعوا عن مهاجاتي
حتى تمنعوا شره عنكم قوله اما تابع مضاف بالاضافة كما هو
مذهب اليه سيبويه من انه تاكيد لفظي قوله او تابع مضاف بالوصف
كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا فتا فانه لو حذف منه الياء لا
التبس بالمنادى المفرد المعرفة قوله وهذان الوجهان اه اعترض على
نظم العبارة وحاصله بان قول المصنف والمضاف يستدعي جواز هذه الوجوه
الاربعة في كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان في يا عبدي
قوله يابدل الياء بالتاء لمناسبتهما في انهما يزادان في اخر الاسم على وفق
حركة الياء فانها هي الفتحة كما هو المشهور وقيل هو السكون قوله
مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث قوله ويا امتا ابا
لا الف عطف بحسب المعنى على مقدر اي قالوا بلا الف وبالالف
قوله اي واقع حمل الحيوان على الوتوعي لانه مشترك بينه وبين العقل
والمراد هنا الاول والتقييد بعدم الضرورة يفهم من تقييده معنا

لها في قوله وهو في غير ضرورة قوله اي الضرورة حمل بعضهم ضرورة على انه
مفعول له واللام مقدرة لكن يجب على هذا ان يقال ان عامله
فعل الترخيم ثم من فحوى الكلام والتقدير وهو في غير يرخم ضرورة
ولا جائز ان يكون جائزا لان الضرورة صفة الشاعر لانه المضطر
المجوز صفة الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون فاعل
وفاعل عامل واحد ومثال الضرورة قول ذي الرمة ديار مية
اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وقول المتنبي لله ما
فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغنام قوله لا علة اخرى
فخرج مثل قاض لان حذفه للاعلال لموعلة لا للتخفيف قوله فعلى
هذا اي على تقدير كون الضمير راجعا الى المنادى قوله فدخل فيه
المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى فان قولك يا طالعا
جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل واجاز الكوفيون ترخيم المضاف
ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم
واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر اي يا ال عكرمة قوله
نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام عمرو الغلام لكنه لا يظهر فيه اعراب
بدون ذكر زيد قوله نظرا الى اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول
قوله وجب اشتراطه اي اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون
مسندا قوله محكية بحالها نحو تابط شرا فتحكى بحالها لتبقى دلالتها
على القضية التي هي سبب التسمية وبعض العرب يرخم الجملة ٥

حذف

يحذف ويجزؤها نحو يا تابط شرا قوله على ما انتفى اي حذف ان
المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما قوله لم يلزم نقص الاسم ا
وحاصله ان نقص الاسم المعرب عن اقل ابنية الاسم اعني ثلاثة احرف
غير جائز بلا علة موجبة وتقييده بالمعرب لاخراج المبني نحو من
كم وبلا علة موجبة لاخراج مثل عصى بالتنوين فانه معرب تقديرا
الا ان هذا النقصان لعلة موجبة اعني التقاء الساكنين والفراء
والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط علما لان حركة
الوسط كالحرف الرابع ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز
ترخيم الثلاثي علما ساكنا وسطه او متحركه قوله اذا وقع موقعا
او وذلك الموقع هو اخر المنادى قوله من نحو يا صباح او وانما
كان شاذا لفقدان العلمية وتاء التانيث قوله فان الياء والنون
اي الياء في ثمانية والنون في مرجانة وذلك لانه يقال ثمان ومرجان
بغير تاء ثم اذا احتيج اليها ادخلت قوله من الوصاة فاسما اصله
وساء قلبت الواو همزة كاناة والالف في الجزء زيدتا معا لا انهما اسم
زيد تا عليها فصار اسما قوله من باب عمادا اي مما يحذف منه
حرفان لا انه داخل في الضابطة الاتية قوله فيخرج منه نحو سعلاة
تعريض بالفاضل الرضي حيث قال كان على المصنف ان يقول حروف
صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة لاخراج نحو سعلاة والتم
اخرجها من غير تكلف السعلاة الغول او ساحرة الجن قوله

وهو اعم من ان يكون اى الحرف الصحيح في حكم قوله في حكم الصحيح
اى الياء والواو والمدغم فيهما في حكم الحرف الصحيح في كونهما
اصليين مثله فان الاغلب في حروف العلة ان يكون زايدة فاذا
وقع منها حرف اصلي كما في هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فيجد
منهما الحرفان كالصحيح قوله ثبون جمع ثبة وصححه الفاضل اللاري
وقال هو بنون جمع ابن وهو غلط لان بنون لا يستعمل الا كثيرا
فينبغي اخراجه والثبة وسط الحوض قوله وقلون جمع قلة وهي رأس
الخيل وعمود البيت قوله حلت على الاسد وبلت على النقداى
صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه بالباسل
وحرف العلة الذي يكون في غالب الامر زايدا بصغار الغنم اى
كيف تصولون وتجترؤن على حذف الحرف الصحيح القوى الذي
هو كالاسد وتذلون عن حذف حرف العلة الضعيف الذي هو
مشابه بصغار الغنم قوله بعلبك وخمسة عشر علمين انما قيد به لانهما
لو لم يكن علمين لكانا داخلين في القسم الاضافي وقد عرفت انه لا يرخم
قوله اى فيحذف وانما قدر صيغة المضارع مع ان ما كان ما سبق
بصيغة الماضي تلك الذي حداه على هذا دخول الفاء فانها لا يجوز
دخولها في الجزاء اذا كان ماضيا خاليا من قد قوله فيقال الفا
فصيحة اى اذا عرفت ذالك فيقال قوله وفي يا كروان في الحما شتمه
هو طاير ضعيف طويل العنق قوله قد للتقليل فان قيل القياس

حلت اى غلب الاسد ضاربة وبلت اى حصل البول من خوف النقداى مهم

ان يكون

ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه لان المحذوف
لعلة موجبة كما في عصى ونحوه في حكم الثابت والمحذوف لا لعلة
بل لمجرد التخفيف كما في باب الترخيم كان لم يكن فالجواب ان المنادى
لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى ما
يجيء بعده من كلام المنادي صار حذف الترخيم مطردا كالثابت
نحو مثل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصى قوله كادل جمع دلو فان
اصل ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة فصار ادلى الضمة على الياء
ثقيلة حذفت وحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار ادل قوله
ارتفع مانع الاعلال اه توضيحه ان الواو في كروان لم تقلب الفا
مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها
فلزم اجتماعهما فاذا حذفت الالف حال الترخيم فان قدرنا
الفا ثابتة فمانع الاعلال اى قلب الواو الفا باق بحاله وان
قلنا ان ذالك المحذوف صار نسيا منسيا فالواو منطرفة في
ليس بعدها ما يمنع من الاعلال قوله فالحد شامل للمنادى المندوب
اى ما يتفجع على وجوده وما يتفجع على عدمه وفي هذا الكلام
تعريض ببعض الشارحين حيث قال ويتداخل المص باحد انواع
المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزناه وواويلاه قوله ممتازا
به عن المنادى هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة
وهو ان المندوب ليس مخصوصا بوا لانه يستعمل فيه يا على ما عرفت

بلام بالعكس فان والا لا تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب
ان الاختصاص بمعنى الامتياز تكلف قال وامتياز المندوب من
غيره من المنادى بوا وقال الرضي معناه واختص المندوب
بالندبة لسبب لفظة وا وفيه تكلف قوله اذ الميم اصل الضم
جواب عما يقال ان الواو كيف يجانس حركة اعني الميم مع انه ساكن
فاشار الى انه في الاصل مضموم حتى ان بعض القراء ضموا الميم
في انتم وكم لكن حذف حركتها في غيرهم تخفيفا قوله لبيانها اى
لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها هاء لتوهم في التلفظ انها
فتحة قوله الشاميتين اى اللذين هما صنعة اهل الشام قوله
ويغنى بها رد على من قال المراد باسم الجنس ما صح دخول اللام عليه
قوله لم يسبق الذهن اه بل يلتبس بالمفعول اذا قلت رجلا قوله لانه
كالجنس وجوز الكوفيون حذف حرف النداء منه باعتبار انه يكون
معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ورده
الرضي باحتمال كونه خبرا ثم وهو بعيد قوله سواء كان مع بدل
تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ان المص لم يذكر لفظة الله فيما
لا يحذف منه حرف النداء وهي منه لانه لا تحذف منه الا مع ابدال
الميم قوله نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف
لكثرة الدوران على الالسن والاكثر على ان اصله يا الله فحذف
حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورده الفاضل الرضي كلام
الفراء

الفراء بان يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا
البهائي في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون الاصل اللهم
امنا بالخير لا تؤمهم بالخير نعم يتجه كلام الفاضل الرضي لو سمع منهم
اللهم لا تؤمنا بالخير لحصول التناقض حينئذ فان امنا بالخير
لا تؤمنا بالخير والظاهر انه لا يسمع انتهى وظني انه قد سمع وهو بعينه
المثال رد به الفاضل الرضي كلام الفراء وقد شاع في المحاورات
التعبير عن امثال هذه العبارات المشتملة على تبعيد الخير عن المتكلم
بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذ قالها يعني عنها كالالفاظ التي
يعبر بها عن نفسه قوله ولفظ اى لان المقصود بالنداء وصفه و
هو معرفة قبل النداء فلذا جاز حذفه وان كان اى اسم جنس معرفا
بالنداء قوله من غير ان يتصف لانه اذا لم يتصف به يكون مبهما
فيشابه اسم الجنس قوله والمضاف اه عطف على قوله لفظة اى قوله
امرئ امرئ القيس اسمها جندب وكانت باعصة له فسالها عن
السبب فقالت انك ثقيل المصلب خفيف العجز سريع الاراقة
بطيء الافاقة قوله وقع في الليل على نائم النائم سليك بن سلكة
فلما وقع عليه ذا اللنا الشخص خنقه اى باربع اصابع يحلقومه
ولم يقتل فقال له انك مخنوق اى اعط فدية نفسك لتسلم عليها
فقال له سليك الليل طويل وانت امن من عنا لك فقيم استعجا لك
ثم ضغط سليك فضرط فقال سليك اضرط وانت الاعلى فذهبت

منه اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير

كلما امثالا **قوله** بخلاف قراءة الا يسجدوا فاء في قوله تعالى وزين
لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا
يسجدوا اي ان لا يسجدوا ولا زائدة اي فهم لا يهتدون السجود
قوله اي قدر عامله مثل قولك زيدا ضربته اعلم انه قد وقع
الاختلاف في العامل في هذا الباب فالبصريون اتفقوا على ان
العامل فيه مقدر والكسائي والفراء الى ان ناصبه هو الفعل المتأخر
عنه اما باللفظ اما باللفظ ان امكن نحو زيدا ضربته والا فمناسبه
نحو زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما اذ انا
لان الضمير عبارة عما رجع اليه فيكون فائدة تسلط على الضمير
بعد تسلط على الظاهر تاكيدا لايقاع الفعل عليه وبعض النحاة قال
اما انا فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين **قوله**
اي في متعلق ذلك الاسم والمال واحد فان غلامه في قولك زيدا
ضربت غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد
مضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق ضميره الا ان قرب المرجع
يرجح الاحتمال الثاني كما هو ظاهر الظاهر انه متعلق بقوله النصب با
لمفعولية ويحتمل الرجوع الى جميع ما ذكر في التعريف **قوله** و
ههنا امور اربع اي داخلة في تعريف ما اضمر عامله **قوله** كما لا يخفى
وجهه هو خواص اقسام المشتغل عنه بالضمير من الفصل بينهما با
ليس منها **قوله** لا بتاويل اي بتاويل مقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل

الصدق والكذب والظاهر انه لا مانع من وقوع الانشائي خبرا
لان خبر المبتدأ ما اسند الى المبتدأ الا ما احتمل الصدق
والكذب بل هذا الاحتمال انما هو في الجملة الخبرية التي هي مقابل الجملة
الانشائية لا الخبر الذي هو قسيم المبتدأ فمنشأ الغلط انما نشأ
من اشتراك لفظ الخبر بين الخبرية وما هو قسيم المبتدأ كيف لا
وهو واقع في افصح الكلام كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واين زيد
ومتى القتال واشكال هذا ونحوه وتقدير مقول في جميع هذا
تعسف **قوله** ولا يقدم معمولها فلا يقال لم زيدا يضرب ولا لكن بكرا
يقتل **قوله** فانه يجوز وان استقبحه النحاة اي يجوز تقدير الفعل
بعدها فيكون من باب الاضمار وان عده بعض النحاة قبيحا
ووجه القبح ان هل في الاصل بمعنى قد فاذا قلت هل زيد قائم فا
هل زيد قائم فهل بمعنى قد والاستفهام هي الهمزة فحذفت الهمزة
لكثرة الاستعمال وتطفلت هل عليها في الاستفهام فصارت
اداته فاذا لم تر فعلا في حيزها نحو زيد قائم غفلت عن طلبه
جاز بلا قبح واذا وجدته في حيزها كما في باب الاضمار حنت
الى الفها الاول لان اصلها ان تدخل على الفعل ل وطلبته
عليه فكان تقديره قبيحا **قوله** اي التباس ما هو مفسر هذا الكلام
رد لما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث قال مراده
من التباس المفسر بالصفة انما الالتباس في حال النصب

والالتباس في حال الرفع والاول بطلان المفسر لا محل له من
الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثاني اذ في حال الرفع
ليس فيه مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر في
حال النصب وبين الصفة **قوله** وهو خلاف المقصود فيه تعريض
للفاضل الرضي حيث زعم انه على تقدير الوصفية والخبرية واحد
غير متفاوت المعنى **قوله** كما هو مذهب المعتزلة من ان الافعال
الاختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى ويفهم من ظاهر هذا
الكلام ان المعتزلة لم يقل باختيار النصب في مثل هذه الاية وليس
كذلك بل المنقول عن رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر وجار الله
والسكاكي الذين هم اكابر المعتزلة اختيار النصب ايضا والاولى
في التعليل ان يقال كون جملة خلقناه مفسرا صفة او غيره هو الظاهر
المتبادر **قوله** اي عنده او في داره توضيح الكلام انه على تقدير
النصب يكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى اعني قام
وفيها ضمير يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف حكمه حكم ما
عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح
العطف فاشار الى تقديره بقوله عنده او في داره اي عند زيد
او في دار زيد **قوله** والا بفتح الهمزة وتشديد اللام **قوله** اعني
اذهب على صيغة المجهول **قوله** زيدا يلابسه الذهاب اي
يلابس زيدا الذهاب به فالمصدر بمعنى اسم المفعول **قوله** والا

فيما

فيما ذكره مفقود لان الفعل الاول مسند الى الذهاب والى
الاحد على ما عرفت والفعل الثاني اعني ذهب مسند الى الجار
والمجرور القائم مقام الفاعل قال قدس سره في الحاشية الفرق بينه
وبين زيدا حسبت عليه مع ان كلا منهما مبني للمفعول ان القائم مقام
الفاعل هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد رفعا لا نصبا
بخلاف حسبت فان القائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار
والمجرور اعني عليه فهو منصوب محلا وتحقيقه ان حسبت عليه
يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد واما ذهب
فانه يقتضي ملابسة او ذهابا لم يعلم فاعلها فالاول يستلزم
فعلا معلوما ينصب زيدا اذا تسلط عليه والثاني يستلزم فعلا
مجهولا يرفعه اذا **قوله** بل الكرام الكاتبون اي الملائكة الذين يكتبون
اعمال العباد اعني رقيبا وعتيدا **قوله** وكل صغير وكبير مستطر اي كل عمل
صغير وكبير مسطور في صحيفة الاعمال **قوله** لا يغادر اي لا يترك شيئا
صغيرة وكبيرة **قوله** شاذة عن بعضهم وهو عيسى بن عمر النحوي
ذهب الى ان الفاء للعطف **قوله** مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الباء صلة
ومعناه ان هذه الفاء مربوطة بالمبتدا المتضمن لمعنى الشرط
كالجزاء **قوله** ومثل هذه الفاء انما قال هذا لان الفاء انما كانت
زايدة اما فغير واقعة موقعها الغرض نحو فاما اليتيم فلا تقهر
جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها **قوله** اي اسم عمل فيه بدل

على ان المعمول بتاويل المعمول فيه من قبيل الحذف والايصال قوله
على صيغة المجهول اه هذا الكلام رد لما قاله الفاضل الرضي وحاصله
ان ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معمول
وهو بعيد من حيث المعنى لان التحذير ليس بنفس الذكر بل المذكور
وان كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك لان او ههنا متصلة
من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد وعمرو
وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر
لا ملفوظ كما توهم قوله لا بد من ضمير في المعطوف حاصل الاعتراض
انه اذا عطف ذكر على حذر او ذكره بد ان يكون فيه ضمير يرجع الى المعمول
كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا ضميرا اقيم الظاهر مقامه
اشعارا بان المعمول في هذا القسم هو المحذر منه وفيما سبق هو المحذر
قوله والا سل عن نفسك هذا بيان لحاصل المعنى وان هذا المعنى لازم
للمعنى السابق قوله وهو ضربها بالعصا نقل بعض الشارحين هذا
من عمر ثم قال وانما نهى عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها
فلا يحل قوله فلا يقال اتقيت زيدا فلو كان فعل الامر ناصبا كما
الخطاب لصح نصب فعله الماضي الاسم الغايب كما تقول اعلم نفسك
وعلمت زيدا قوله فان المعنى على بعد نفسك الخ بحث مشهور وهو
انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك ح ليس
محذرا منه بل محذر وحاصل الجواب ان المراد بتحذير النفس تبعيدها

من الرذائل التي توقع فيك فانك لم تبعدها عنك يصيبك منها
الاهوال والشدائد فالنفس على هذا محذرة منه لا محذر قوله
قيل لفظ الاسد اه هذا الاعتراض لنجم الائمة وحاصله ان الاسد جزء
من التحذير لتوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج
من تعريفها المصنف اما خروجه عن القسم الثاني فظ لان الاسد مكررا
واما خروجه عن القسم الاول فكذلك للناصب لانه ليس معمولا بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول اياك فالصحيح ان يقال التحذير على
ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا او لفظ المحذر مع المحذر منه
وحاصل الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد
فهو من التوابع وان توقفت استفادة المعنى عليه قوله لم يثبت
الا نادرا اجازه ابو علي مستدلا بقوله تعالى اذا ما اتوك لتحملهم
قلت التقدير وقلت قوله تضمنا في ضمن الفعل اي يكون ذلك
الحدث مذكورا في ضمن الفعل الفعل الاصطلاحي العامل في
المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة اعني الضرب مذكور
في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء قوله اذا كان
العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب
فعل يوم الجمعة وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة قوله
لا حاجة الى قوله مذكور بلفظه لان مثل يوم الجمعة يوم طيب
وان فعل فيه فعل الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث

الاخبار عنه بانه يوم طيب فما قصد اخراجه بقيد مذكور يخرج
بقيد الحيثية **قوله** اشارة الى قسمي المفعول فيه
فيه اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كاخواته بل هو للبيان
والتحقيق **قوله** مبهما كان الزمان او محدودا المشهور بين النحاة بل
الجمهور عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء
كان معرفة او نكرة كالحين والحين ووقت والوقت والمحدود ما له نهاية تحده
معرفة او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة ووهم بهذا ابن المالكي
فجعل اليوم واضرابه من المبهمات وجعل المحدود هذه الاسماء اذا اضيف
كيوم الخميس والجمعة ونحوها وكانه وهم من الوقت المعين وهو غلط
قوله وفسر بالجهات الست سواء كانت معرفة او نكرة وهذا هو مذهب
الاكثر من المتقدمين وبقي فيه تفاسير احدها ان المبهم من المكان
ما نكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك مع انه منصوب على الظرفية
بلا خلاف ثانيها ان المبهم ما ليس محصورا وهو باطل ايضا لخروج
الفرسخ فانه محصور مع انه منصوب على الظرفية ثالثها انه الذي له اسم
باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق
على هذا المكان مثلا بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات
ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى الفوق ويندرج في هذا التفسير
عند ولدى لانه لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار
المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة الى الحمل

والمص

والمصنف لما فسر بالجهات الست احتاج الى التفصي عنها فاجاب
بانها محمولة على ما يقبله **قوله** ما بعد دخلت وما يقاربه من نحو نزلت
وسكنت **قوله** لا يتم بدون الاول اقول الفرق بين ضربت ودخلت
في غاية الاشكال فتامل **قوله** لا يصح ان يقول دخلت البلد الظاهر
انه لا فرق بين المثالين في الصحة وعدمها بل الصحة جارية فيهما
فالاصح ما اختاره بعض الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه
قوله والتفصيل فيه بعينه كما تقول في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه
والنصب ايوم الجمعة سرت فيه وتساويهما يوم الجمعة سار فيه عبد الله
ويوم الخميس سار فيه عمرو ووجوب النصب ان يوم الجمعة ليت يوم
الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه **قوله** احترازا عن نحو
اعجبني التاديب فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله الا انه
غير مذكور **قوله** كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل ضربت زيدا
تاديبا فيقول اعجبني التاديب اي الذي حصل بسبب ضربك **قوله**
مذكور معه في ضربته تاديبا اي اذا قال قائل ضربت زيدا تاديبا
فيقول اعجبني التاديب فيصدق على التاديب انه فعل لاجله
فعل اعني الضرب وهو مذكور معه الا انه في تركيب اخر وظني
ان هذه مغالطة فان التاديب الذي هو محل النزاع ليس مذكورا
مع الضرب والتاديب المذكور معه مفعول له **قوله** ايراده معه
للعمل فيه اي يكون ذلك الفعل عاملا فيه كما في المفعول له **قوله** بخلاف

خلافا اشارة الى ان نصب خلافا على انه مفعول مطلق قوله
ادبته بالضرب بيان لكون ضربت بمعنى ادبت بالضرب قوله
او ضربته ضرب تاديباه بيان لكونه للنوع بعد ان ذكر امثلة
كونه للتاكيد والتقدير ضربته ضربا مثل الضرب الذي للتاديب
قوله وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرور بحرف الجر
يسمونه المجرور مفعولا به بواسطة قوله ولم يكتف اه اى لم يقل دعا لما
يجوز بدون ذكر الحذف ليكون الضمير راجعا الى تقدير اللام
لانه اراد التنبيه على ان الحذف او التقدير متحدين المعنى فاقام المظهر
مقام المضمر ردا على من فرق بان التقدير هو الترك في اللفظ
والنية والحذف هو الترك في اللفظ فقط قوله اى متحد فاعل وفاعل
عامل قال نجم الائمة وبعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى
في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك
قول امير المؤمنين عليه السلم في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا
للسخط واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطى للنظرة هو الله
تعالى قوله الا بالاعتبار بان يعتبر ان الضرب اولا ثم اعتبر ثانيا
التاديب لان سبب في الخارج للتاديب قوله يشبه المصدر
فان المصدر فعل الفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود
فيتعلق بالفعل بلا واسطة قوله واحتزر عن نصبه اى عن نصب
معه مع انه قائم مقام الفاعل وحقه الرفع قوله من ان اسناد الفعل

المفعول معه

وكذا ما هو بمعناه الى لازم النصب كما في بعض الظروف كمع قوله
في الاكثر فان الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعها استحق فيه
الرفع جرت على غالب حالها قوله لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل
تقطع مع انه منصوب استصحابا باكثر احواله وقيل ان الفاعل ضمير الامر
راجع الى مصدر الفعل ومن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل
قوله وقد حيل بين العير والنزوان اصل هذا المثال ان صخراء
اخو الخنساء طعنه ابو الاعور الاسدي طعنة في جنبه حولا حتى
ملته امراته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق وادراك
فقال لها ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك سمعه
صخر فقال اما والله لو قدرت لاقدمتك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف
هل تقله يدي فناولته فاذا هو لا تقل يده من الضعف فقال عدة
ابيات منها اهم بفعل الحزم لا استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان
اى بين المرء وما طلب قوله استوى الماء والخشبة اى تساوى
وذلك انا اذا اغرز خشبة في نهر فان نزل الماء بحيث ساوى
راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة قوله لو ترك الناقة اى
لو تركت مع ولدها في مكان بلا مانع لرضعها قوله اعلم ان مذهب
جمهور النحاة اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال الحق منها
ما ذكره الشارح وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه
منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل وثالثها

قوله تقريبا للفعل ليقطع الاسم ... منفصلا ... امنيا

مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله
معنويا وهو مردود بان العامل المعنوى لا يحتاج اليه مع وجود
اللفظى ورابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه منصوب بنفس
الواو وهى ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود ما هو اقوى منها
وخامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب كنصب الظرف
وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية والواو
فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى ما بعدها عارية كما اعطى
ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وهو مردود بانه لو كان
كما ذكر لجاز النصب فى كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته **قوله**
تناسب معنى المعية لان فى المعية زيادة اجتماع **قوله** اى جملة
جعل كان تامة وح ننصب قوله لفظا على التمييز او الحال **قوله** و
جاز اى لم يجب فان الجواز يطلق على ما يشمل الوجوب فلا ينتقض
بالمثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون
النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر واولى **قوله** حيث لا يحمل اه
تعليل لوجوب العطف فان النصب يحتاج الى عمل العامل **قوله** بدون المعنوى م
اعادة الجار غير جايز جوزه الكوفيون فى السعة والبصريون للضرورة
والمختار عنده فى السعة كما سيتلى عليك **قوله** لا من حيث هو
فاعل او مفعول فان العالم فى قولك جاء زيد العالم مبين لهيئة
زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتدا او نحو

قوله لوجوب العطف تعين فيها العطف لان الاصل
فى هذا الواو العطف وانما يعدل عنه اذا لم يمكن
المصاحبة فى المثال المذكور م

البيان

البيان بحاله **قوله** لكونه فى معنى الفاعل اذا كان مصاحبا له نحو جئت
انا وزيدا راكبا **قوله** او المفعول به اذا كان المفعول معه مشاركا فى
تعلق وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا درهم ثمانين **قوله** واين
هؤلاء الاية والمعنى ان اثر هؤلاء الكفار مقطوع وهو مستاصل عن الدنيا
فى حال دخولهم فى وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب والظاهر
ان المراد بهم قوم لوط **قوله** مثال اللفظى الملفوظ حكما اه فيه رد على
ما فى الشرح المنسوب الى لهم من ان هذا مثال للحال عن الفاعل المعنوى
ووجه عدم استحسانه ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر
فالضمير المستكن فاعل لفظى حكما عرفت فى اول الكتاب فى بحث زيدا
مفعول لفظيا غايته ان العامل فيه مقدر **قوله** فيما يفرق كل امر
حكيم اه فى هذا المثال يجوز ان فلا تغفل ان جعلته امرا حالا
ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير
الفاعل فى انزلناه وح مليس مما نحن فيه **قوله** فى حيز الاستفهام
لان الاستفهام فى حكم النفى لان جملة الاستفهام غير مثبتة
مثل النفى **قوله** او بعد الا الظاهر ان يقول او قبل الا لان رجوع الضمير
الى الحال بعيد وانما اشترط النقض لان الحال لا يكون بعد الا
اذا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون فى الموجب الا نادرا وفى هذا
المثال المصحح كون النكرة فى سياق النفى فلا يحتاج الى هذا التكلف
قوله او مقدما عليه الحال على قياس ما عرفت فى الخبر المقدم

على المبتداء النكرة قوله اى لم يمنعها عن العراك خوفا من النغاص
بخلاف الرعاة فانهم اذا اوردوها الماء جعلوها قطعا قطعا حتى
تروى قوله على نغص قال في الحاشية النغص بالصاد المهملة
والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل اى لم يتم مراده قوله
من العطن وهو ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل قوله ولعل
المراد به اى بالدخال قوله نغلته حمد لك قال الفراء هو بفتح
الجيم المشددة وبضمها الطائفة قوله وهي في المغني نكرة لان الاضافة
فيها لفظية وهي في تقدير الانفصال فهي في التقدير حسن وجهه
قوله ولم يكن الحال مشتركة اه فانه اذا كان صاحبها مشتركا ليس
معرفة ولا نكرة بقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة هذا والحق
عندي جواز كون صاحبها نكرة بلا مخصص لوروده كقولهم عليه
مائة بيضا بلفظ الجمع وفي الحديث صلى رسول الله صلعم عليه وآله قاعدا
وصلى وراءه رجال قياما وما اخترناه هو مذهب سيبويه قوله مثل
زيد قائما كعمرو قاعدا اى فيما اذا كان العامل المعنوي دالا على
حدثين نحو يلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقه فان العامل في
الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث المشبه و
حدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام
تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو ينافي كونه عاملا في
الحالين قوله اتفاقا فان ذلك لتقدم الحال على عامله الذي

يفيد

ضعف ما عند الاخفش ايضا وعلى صاحبه وعلى صاحبه تلك
عند اى المبتداء قوله الا ان الظرف يتقدم اه نحو قولهم اكل عام
لك ثوب بثوب مبتدا ولك خبر وكل منصوب على الظرفية وعاملها
فيه لك ونحو قوله تعالى كل يوم هو في شان قوله هذا اذا لم يكن المثال
جواز الوجهين قوله هو الاحتمال الثالث لان الاحتمال الاول
يوجب المنافاة لان الظرف داخل في العامل المعنوي والظني انه
جائز ويكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء قوله ولا على
المجرور اما اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون على الجواز
والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا
عن العامل قوله الا كافة للناس فان كافة حال من الناس اذ المعنى
وما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة اى جميعا اى لم نرسلك
الى طائفة معينة ردا على قول كفار العجم انه انما ارسل للعرب قوله
حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عما
يضرهم قوله بجعلها مصدرا وكافة بمعنى كفا قوله كاذبة
بمعنى كذب اى وما ارسلناك الا تكف كفا قوله والكل تكلف وتعسف
اما الاول فلان تاء المبالغة مقصور على السماع واما الثاني
فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت
مصدريته وايضا فان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا
قوله بشئ واحد توضيح الكلام ان المراد بالشئ الواحد هنا فهو

والشيئان هما البسرية والرطبية والاعتبار انما كونه مفضلا و
مفضلا عليه لان التفضيل يقتضيهما و قد تعلق كل واحد من
الشيئين بمتعلق فيجب ان يقع كل واحد من هذين الشيئين بعد
متعلقه والبسر تعلقت بالمشار اليه بهذا اى بالتمر الذى
اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه اى المشار اليه من حيث انه مفضل
وحيثيته كونه مفضلا وان لم يكن معتبرا الا ان يضمر في اطيب
ضمير فيكون ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الا
شارة الا انه لما كان الضمير بالنسبة الى الظ كالعدم اقيم المظهر
اعنى هذا مقام الضمير في كونه مفضلا كما كان الضمير مفضلا
لا انه قائم مقامه في الذكر و وجب ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه
اعنى البسر والرطبية تعلقت بالمشار اليه من حيث انه مفضل
عليه والمفضل عليه هو ضمير منه فوقع بعد الضمير متعلقه اعنى
الرطبية **قوله** الا تجد اضمارا في اطيب لانه يجب ان يكون في
افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما تقول زيد احسن من عمرو
قوله قال الرضى اه الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من قوله
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر اه وتمهيد ما سيأتي من قول
الرضى ومع هذا فلا ارى باسا اه ونظير هذا قول امير المؤمنين
علي عليه السلام في الجار والله لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي
أمه ان وتعنا ان مصدرية اى فصح وقوعها **قوله** لقوة الاسمية

اه الا ان الاسمية ثاني من وقوعها حالا لا لها الدلالة على الثبوت
والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر
فضارت قوية الاستقلال فناسبها زيادة الربط **قوله** في الحال
المنتقلة وهي التي لا يثبت صاحبها عليها دائما كراكبا في نحو
جاء زيد راكبا **قوله** قوة الى في اى متشابها لى **قوله** لفظا و
معنى اما لفظا فبالحركات واما معنى فلوقوعه مشتركا و مختصا
كاسم الفاعل **قوله** الى الحال لغة اعنى زمان التكلم بخلاف الحال
النحوى الذى هو ما يبين الهيئة فان المقارن لعامله وهو قد يكون
ماضيا و قد يكون حال التكلم و قد يكون استقبالا ولفظة
قد انما تقرب الماضى الى حال التكلم حقيقة **قوله** الواقع حالا اى
حالا نحويا **قوله** صدور الفعل كما اذا كان الحال حالا عن الفاعل
قوله او وقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول **قوله** تجوزا
للدلالة اى لقيد لا الماضى الواقع حالا تجوزا اى مجازا فان
قد حقيقة موضوعة لتقريب الماضى الى حال التكلم لا الحال
النحوى **قوله** انما هو بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت
جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المجئ متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها و
اذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ لكنه تارة دوما ما
وهذا التحقيق للفاضل الشريف به تنحل الشبهة المشهورة **قوله** جملة

ويعلم ايضا بتقريبهما ان كان الركوب ايضا ان مقيد [illegible]

دعائية اى جاءوكم ضيق الله صدورهم فالجملة الثانية دعائية
فلا يكون خبر الماء عرفت قوله لاستمرار النفى فان النفى عدم وهو لا يحتاج
الى موجد بخلاف الاثبات فان اثباته فى كل وقت يحتاج الى
موجد فلا يستمر الى زمان الحال فيحتاج الى قيد المقربة قوله
مطلقا اى سواء كان مفردا او جملة قوله احقيقة الامر انما كان
مفتوح الهمزة قوله احقيقة الامر انما كان مضموم الهمزة او بمعنى انه
معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لا حق معنيان التحقق والاثبات
ولا حق جزءا معنى وهو التحقق قوله اى تحقيقا ابوه دفع لما ذكره
الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت لا ابى فى حال كونه عطوفا نعم
يصح ان يكون المعنى اعلم عطوفا لكن عطوفا ح مفعول ثان لا حال
وبيان دفعه ان احقه فى تقدير احق ابوه بحذف المضاف
لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا انبته وانما
وجب حذف العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها
فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت
عليه الجملة السابقة قوله للناس من سوء لا فى سواء تأكيد للكاف
لا للجملة قوله التميز اى المميز بناء على باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل
قوله اى الاسم احترز به عن نحو فعلت اى قتلت قوله لكن المطلق
اه تعريض بالرضى حيث قال ان لفظ المستقر يدل على الثابت
مطلقا قوله غير مستقر بحسب الوضع فان العين وضعت لعين

واحدة

١٢٨

واحدة معينة ثم وضعت بوضع اخر لمعنى اخر فالموضوع معين
باعتبار كل وضع والابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له قوله
اما موضوعاه هذا الترديد اشارة الى الخلاف وقد سبق فى اول
الكتاب ما اخترناه من المذهبين قوله من تعدد الموضوع له
اذا كان موضوعا للمفهوم الكلى من حيث انه موضوع له فان الابهام
وان وقع فى الموضوع له اى تلك الجزئيات مثلا فلا يعلم ايها
المراد عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها
فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام
عرض له بحسب الاستعمال قوله ولا من حيث وضعه هذا فى الحقيقة
راجع الى الوزن قوله نحو طاب زيد اذ لا ابهام فى طاب ولا
فى ذات زيد وانما ابهم هو لامر المقدر فان معناه طاب
امر من اموره ثم تفسير ذلك الامر بقوله نفسا قوله اى فى غالب المواد
يعنى كون ذلك المفرد مقدارا فى غالب المواد والا فقد يكون
غير مقدار نحو خاتم فضة قوله اى رفع الابهام مطلقا اى كلها
عن مفرد سواء كان مقدارا ام غيره والغرض بيان حاصل معنى
قوله وفيه ضمن علمه جعل ظرفية العدد المقدار من قبيل الظرفية
الخاص للعام قوله قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاييل
والمكوك كالتنور مكيال تسع صاعا ونصفا قوله على الامثلة الثلثة
اى ان اقسام غير العدد اربعة وقد مثل الثلثة منها وترك

كان الاول فى الحقيقة راجع الى الموزون للجزئيات قوله او المستعمل فيه اذا كان موضوعا عج

مثال اللذاع قوله لم يستويا القادير فان من جملتها اللذاع
ولم يذكر وكون بعضها على الوزن حيث ذكره مثالين لان الا
سم تقدم في احدهما بالتنوين وفي الاخر بالنون قوله مع التنوين
وانما استحال الاضافة مع هذه الامور لان الاسم انما تلبس باحدها
صار تاما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج في فهم معناه الى
المضاف اليه قوله عندي راقود قال في القاموس الراقود الدن الكبير
او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار قوله وهو ما تشابه اجزاؤه
اي في اطلاق اسم الكل عليها قوله رجل وفرس فانه وان كان اسم
جنس افراده الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية فقط
قوله بالخصوص اي الكلية او الجزئية فبالاول دخلت الانواع وبالثاني
دخلت الاعداد قوله مجاز يعني ان اطلاق الجمع على الافراد على ما فوق
الواحد حتى يشمل المثنى مجاز فان حقيقة الجمع لا يتناول المثنى الا ان يراد
الجمع اللغوي قوله او المعنى على المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثاني تامة
وهو الفارق بينهما قوله عشرك اي العشرين التي لك قوله وعشرون صاعا
اي عشرينه يعني يوم العشرين منه اذا دعي به اه فيه ايماء الى ان التمييز نكرة
ورمضان معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون علما قوله و
لمقصود تعيين المقدار اه فاذا اقتصر عن طلب التمييز فلم يحتج الى نصبه الذي يكون
نصا فيه قوله كان الظاهر ان يقول اه لان الابهام الذي ينتفي بالتمييز ليس
الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة قوله حسبك زيد رجلا

اي يكفيك زيد جهة كونه رجلا قوله خاص بالمنتصب عنه ونفي عما انتصب
التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى يبقى التمييز بسبب قيام ذلك الاسم
مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد
والمتعلقة فلا يكون هو الاب قوله يجب المعنى حتى يكون طاب زيد قد يطيب
وادعى عليه واما بحسب اللفظ فهو معطوف على الابا قوله فالنفس عين
لان المراد بها هنا ذات الشيء قوله على ان يكون الضمير فيه معينا باعتبار
الرجوع الى شخص معلوم قوله اي خيره نادسا وهذا القول انما يقال
للتعجب اي الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى
اي لله ما صدر عن الممدوح من خيره قوله بعد ما لم يكن نصا الغرض من هذا
دفع ما اورده عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح
جعله لما انتصب عنه ولا يصح لمتعلقه وبعد هذا التقييد اندفع هذا الاعتراض
اذ يصح جعله لما انتصب عنه التمييز زيد في طاب زيد نفسا مجازا باعتبار انه
سبب لنصبه حيث انتصب بالعتبار نسبة الفعل اليه فالناصب حقيقة هو
الفعل او شبهه قوله يرتفع الابهام عنه فيه مسامحة فانه انما يرتفع التمييز
عن تلك الذات المقدرة المنسوبة اليه قوله اي فيما جاء اه لما كان
الظاهر ارجاع الضمير الى القسمين المذكورين فيلزم حكم ما كان نصا في المنتصب
عنه تكلف لمرجع الضمير حتى يتمه قوله وانتفى المصنف اه في هذا الغرض نجم الائمة
حيث قال وانا لا ارى بين التمييز والحال ههنا فرقا لان معنى التمييز ما احسن
فروسيته فلا مدحه في حين حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من جعله حالا

قوله لما نصبت القرينة الدالة على ان الظاهر غير مراد قوله متعلقات الاناء من خل
او عسل او ماء او لبن قوله غير قادح في التمسك اذ مبناه على الظاهر
الذي يقبله العقل السليم قوله لغير المحتاج الى التعريف اي تعريف
مطلق الاستثناء وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما
قبلها نفيا واثباتا اذا عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنى مشترك
لفظي بين قسميه منها حقيقتان مختلفتان وجمعهما في تعريف
واحد غير ممكن فلذا لم يعرفهما المص فاسد فان الحقائق المختلفة
يجوز تعريفها باعتبار امر مشترك قوله هو المخرج الخ وههنا شبهة
مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا شك انك
اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفي
لحكم القيام عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها ان زيدا
غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بعضا ان المتكلم اراد
بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الا زيدا قرينة للسامع
على مراد المتكلم وثانيها ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء
بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحد بمعنى له علي تسعة فلا
دخول ولا اخراج وثالثها وهو الحق في الجواب ان المراد بالقوم
القوم مثلا معناه الجمعي ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن
الاسناد بعد الاخراج وبيانه ان قولك قام القوم المخرج منهم
زيد حاو وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه

لفظا

لفظا لكن لا بد له من التقدم وجوبا على النسبة التي يدل عليها
الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا
تناقض ورابعها انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ وخارج
عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغير في كلام المتحقق
التغيير يتوقف حكم صدره على اخره كما في ضربت زيدا راسه فلا
تناقض لاختلاف الجهة قوله في كلام موجب وانما وجب النصب
لان جعله بدلا يفضي الى الكذب عند سقوط المبدل منه
يظهر من قولك جاءني الا زيدا اي جاءني كل احد قوله لان
الكلام تعليل لقوله ولا حاجة بدليل قوله او كان بعد عدا او
خلا لان النصب بعدهما على المفعولية قوله لانه شبه الضمير راجع
الى المستثنى قوله اذ له نسبتان اي للمستثنى نسبة الى ما نسب اليه
الفعل او شبهه لان الفعل او شبهه نسبا الى المستثنى منه وهو منه
والمستثنى فالمستثنى جزء مما اسند اليه فالنسبة هي الجزئية ويجوز
ان يكون معنى العبارة ان الفعل وشبهه اسند الى المستثنى منه
والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هي الفردية والاول اصح ولا عمل
في الكل فناسب ان يعمل في الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام
شابه المفعول فعمل فيه العمل المخالف لما قبله واعلم ان ما ذكره المص
هو احد المذاهب وبقيت مذاهب اخرى احدها ما ذهب اليه
الكسائي وهو ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا وثانيها

فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وثانيها
ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت
النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب
الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا
العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المص في الايضاح وهو ان العامل
فيه المستثنى بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معنا
نحو القوم الا زيدا اخوتك ورابعها وهو الذي اليه ذهب ان عامل
النصب الا من غير حاجة الى شيء معها لانها حرف وتختص بالاسماء
وغير متنزلة منها منزلة الجزء فهو كحرف الجر ورد المذاهب
السابقة يفضي الى التطويل فانا لم نقطع مطلقا سواء كان في كلام
موجب او غيره وسواء كان قبل اسم يصح حذفه ام لا **قوله** فمن رحم
هو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال السيرافي الا
من رحم الراحم اي الله تعالى الا المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر
اما رحمة من رحم او مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان
الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وعلى جميع
هذه التقادير فالاستثناء متصل **قوله** ام الباب لانها موضوعة
للاستثناء وما عداها موضوع لمعان اخر من المغايرة و
الظرفية والمجاوزة ونحوها استعملت في الاستثناء لنوع من
المناسبة **قوله** او الى اسم الفاعل لدلالة الفعل على صاحبه **قوله**

او الى اسم الفاعل بعض مطلق لان الكل مشتمل على ابعاضه فلا
في ضمن الكل **قوله** عدا الجنبهم اي تجاوز المجيء زيدا وحاصله انه لم
يجئ ولا يتصرف فيها اي بان تثنى وتجمع كما في غير حالة الاستثناء
وههنا فائدة تناسب المقام وهي ان سبب قراءة سيبويه النحو
انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلام
ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء
فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما
هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى
لزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد رويت
بالاسانيد الكثيرة الى ابن هشام الخضراوي ان سبب قراءة سيبويه
النحو انه جاء الى حماد بن سلمة فقال له ما تقول في رجل رعف بالصلاة
بضم العين فقال له لحنت يا سيبويه انما هو رعف بكسر العين
فمضى ولزم الخليل **قوله** على البدلية اي بدل البعض من الكل و
صح مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط
بدل البعض لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد
ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** الا اذا كان المستثنى منه
غير مذكور واعرب باعراب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنفي
اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والا والمستثنى ولعراب المستثنى
بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعضه في

حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء
الجزء الاول كذا افاده بعض الائمة قوله ليفيد فائدة صحيحة اي ليفيد
الكلام قوله نحو قولك كل حيوان اه قال الفاضل المحشي هذا مثال
لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه انتهى وذلك لانه يصح
حذف المستثنى منه وتسليط عامل على ما بعد الا والتمساح
حيوان عظيم من حيوانات البحر قوله لان نفي النفي اثبات هذا
بحسب العرف قوله على جميع الصفات وهو ممتنع لان منها الصفات
المتناقضة كالقيام وعدمه قوله عملا بالمختار اعني جعل المستثنى
منه لاكما عرفت سابقا قوله صفة غير الشيئية كالعلم والكرم
والشجاعة ونحوها قوله لا تزاد اتفاقا اي حتى من الاخفش الذي
جوز زيادتها في الايجاب فانه جوزه في غير من الاستغراقية
نحو قد كان من مطر وذلك ان فائدة من هذا التنصيص على
كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا
ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل
جاءني اثنان واكثر فهي لتاكيد ما استفيد من النكرة
من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق
لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت هذه الفائدة ظهر لك
وجه عدم جواز زيادة من هذه في الاثبات قوله لتاكيد النفي
اي النفي مجردها وان لم تباشره نحو ما جاءني من رجل ولا امرأة

يجب بالنصب فانه حذف المستثنى منه ولم يكن المستثنى في حيز الفضلات تم

كما عرفت قوله لان فتحة اه هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يقال
انه اذا ابدل غير من لفظ احد يجب ان يكون مفتوحا مثله
لا منصوبا قوله لا حقيقة اذ لم يكن اه ذهب بعض النحاة الى
ان العامل في المعطوف والبدل مقدر بقرينة السابق وفي سائر
التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب منسحب على التابع
وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى الله
فائدة تناسب هذا المبحث اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال
بين ارباب هذا الفن حتى صار من المصاعب وهو ما تابع لم
يتبع متبوعه قوله في لفظه ومحله اذ اثبت قوله ما ذا العلم
غير علم ثابت حاولت في اثباته حتى تثبت برفع غير وحل
اشكاله ان غير تابع لعلم ولم يتبع لفظه وهو ظاهر ولا محله اعني
النصب على انه خبر لما بل يتبع محله البعيد اعني الرفع على انه خبر
المبتدا في الاصل فالمراد بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب
حملا للالفاظ على المتبادر منها قوله اي برءه الله يعني ان
فاعل حاشا ضمير الله تعالى من غير سبق ذكر لتعينه
على التفصيل المذكور من وجوب النصب في المستثنى من الموجب
والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب
التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص قوله انتقل
اعرابه لان الاعراب حقيقة للمضاف اليه لدلالتها على المعنى

لكونها بمعنى المغاير تقول مررت برجل غير زيد اى مغاير
قوله فوجب اى واقعة بعد متعدد ان يكونها موصوفها اه
هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المص تابع فان وقوع شئ بعد
شئ يستلزم وجود الشئ الثانى لفظا وانما اشترط ان يكون
مذكورا ليكون اظهر فى كونها صفة بخلاف غير فانها لما كانت
مستغرقة فى الوصف جاز تقدير موصوفها وفائدة تفسير
الجمع بالمتعدد ليدخل فيه مثل قوم ورهط فى المستثنى قوله
كل رجل الا زيدا جاءنى اه واعلم ان خروج مثل هذين المثالين
عن هذه الضابطة بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع
المتعدد كما مشى به الاكثرون اتى على ظاهر لفظ الكتاب قوله لتعذر الاستثنا
عند وجودها اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم
دخوله قطعا والجمع المنكور غير المحصور ثبوتا ولجماعة غير معينة
ولا يجزم فيها لا ثبوتا ولا المستثنى ولا بعدمه فيتعذر فيه
كلا النوعين من الاستثنا قوله ما جاءنى مائة رجل الا زيد
وجب التعدد لعدم تيقن دخوله فى المائة وعدم تيقن عدم
دخوله فيها قوله الا واحد والا رجلا والا حمارا فالاول ن
المستثنى المتصل والثالث المنقطع قوله تيقن هو قيد للدخول
اى الدخول المتيقن الذى هو شرط صحة الاستثناء معدوم
قوله الا الفرقدان وهما نجمان قريبان من القطب لا يتفارقان
ومثل هذا الشعر قول عليه السلم الناس كلهم هالكون الا العالمون

والعالمون

١٣٣

والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم
هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم قوله والا
وجب ان يقال الا لانه مستثنى من كلام موجب قوله مكان
زيد هذا الكلام اشارة الى فائدة معنوية وهى بيان معنى هذ
التركيب اى ان معناه القوم جاؤنى بدل زيد اى هو لم يجئ
والى فائدة لفظية نبه عليها نجم الائمة وهو ان سوى فى الاصل
صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اى
مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر
عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط قوله ولم يبق
سوى العدوان اه سوى فاعل يبق لم يظهر اعرابه لوجود
الالف وهذا من ابيات الحماسة اوله فلما صرح الشر فامسى
وهو عريان ما صرح اى انكشف عريان اى ظاهر دناهم اى جزيناهم
كما دانوا كما جزونا رمسكا تدين تدان قوله وزعم الاخفش
ان سوى هذه المدحة بيانى النصب فى اخرها قوله اى لان
كنت منطلقا فان هنا مصدرية والتقدير لاجل انطلاقك
انطلقت قوله قياسا على ما تقرر من ان حذف حرف
الجر من ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسى
ومن غيرهما سماعى قوله ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية
فانه يستدعى الفعل ولا دليل على الخاص فقدر العام

اى جزيناهم

حيركات ولجوابها

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

قوله وابدل الضمير لحذف ما يتصل به وهو كان قوله واجمعت
اه وذلك لقرب المخرج قوله فالتقدير ان كنت منطلقا على تقدير
الكسر يكون للشرط قوله اذ لا لام فيه لما عرفت من انها لا تحذف
قياسا الا من ان وان قوله صفة الجنس وحكمه تقدير لفظ
الحكم لبيان صفة الجنس قوله ولا يبعد ان يقال قد سبق
من ان غير منها اقل قوله في حد اسمها مطلقا اى سواء كان
مبنيا او منصوبا قوله احوال مترادفة سميت بهذا الاسم لاتحاد
صاحبها فكانها ترادفت عليه وركبته قوله اى يليها نكرة
اه تفصيل للاجمال الواقع في قول المص فان كان مفردا اه فانه
شامل للمفردة المعرفة والمفصول بينه وبينها مع ان حكمها كما سيأتي في
الرفع والتكرير وقوله ليترتب عليه لتفسير العبارة المجملة بقوله اى يليها
اه لان الاضافة الى المفرد على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لانه يجوز
ان يكون معرفة ومفصولا قوله فلا امتناع اه لان الجنس يقتضي
تعدد افراده لا يتصور في مثل هذه المعارف قوله لا بعينه اى
لا يلزم اعادة ذلك الاسم السابق بل يؤتى بغيره ايضا جاز
كما في لا زيد في الدار ولا عمرو فان عمرو غير زيد قوله لاشتهاره
ولقوله عليه السلام اقضاكم علي قوله لا حول ولا قوة الا بالله روي
عن امير المؤمنين علي عليه السلام ان معناه لا حول عن المعاصي
ولا قوة على الطاعات الا بالله قوله تزيد عليها الا انك اذا

فتحتهما

فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان تكون
في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل ان تكون
لا في الموضعين بمعنى ليس وان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية
زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع
محمولا على موضع اسم لا للتبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس
ورفعه على اسمه الى غير ذلك من الوجوه التي ستطلع عليها في
اثناء تفصيل الوجوه ويجوز الامران وهما كونه من قبيل عطف
المفرد على المفرد او الجملة على الجملة قوله وضعف المضعف هو نجم الائمة
الرضي قوله اى تاثيرها لما كان العمل في الاصطلاح لا يطلق الا
في المعرب وعدم التغيير جاز ايضا في معمولها المبني حمل العمل
على معناه اللغوي اى التاثير قوله واما الغرض وعرفوه بانه
طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء مطلوبا للطالب قوله من حروف
الافعال اى الحروف التي مدخولها افعال قوله حيث لا يرجى
ولو كان يرجى لكان المقام مقام لعل قوله الا رجلا اه لغة
يدل على تحضيضه تبيت الخصلة بالكسر التي يحصل ثواب المعلن
والتقدير تبيت تفعل كذا قوله يغني عن الاول فانه اذا ولاه
لا يكون الا اولا وفيه لطافة قوله لكان الاتحاد اه اى الاتحاد
ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه فان المنفي قولك لا
رجل ظريف هو الظرافة للرجل فكان لا دخلت عليه قوله

انه المذكور اى فان المبنى لك بالاضافة هو اسم لا المذكور سابقا
قوله ويبنى على الفتح اى الثانى نظرا الى كونه نكرة لفظيا ويجوز
فيه الاعراب رفعا اونصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع موصوفه
كانه وصف للاول قوله على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب
فى العروض والاطراد قوله او محل القريب لانها تعمل عمل ان فمحل
اسمها المبنى نصب قوله وجب رفعه لانه ان جعل مستقلا وجب
رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب فى قولك
لا رجل ولا امرأة انما كان لاجراء الحركة البنائية مجرى حركة الاعراب
فجعل المعطوف كان حرف النفى باشره وهو انما باشر حرف
النفى وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو انما كان تابعا اولى قوله
لمظنة الفصل لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف
واحد قوله فى قول الشاعر وهو الفرزدق فى مدح عبد الملك
بن مروان وقوله ارتدى وتاذر اى جعل المجد رداء وازارا
وهو كناية عن شدة اهتمامه قوله فى نحو اب اراد به الاسماء
الستة فان اللام المحذوفة منها لا تعاد الا حالة الاضافة
قوله من نحو غلامين اراد به المثنى والمجموع قوله حين يضاف
كذا فى اكثر النسخ المصححة وفى بعضها حين لا يضاف بزيادة
لفظ لا فعلى الاول الفرق بين التوجيهين ما سيتلى عليك قوله
باظهار اللام الباء للسببية وهو علة عدم الاضافة قوله من حيث

هو

١٣٥

هو مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا بل معناه
الذات المتصفة بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافا
قوله وهو الاختصاص وبيانه ان اصل معنى المضاف الذى هو
ابوك اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف
اللام واضيف صار المضاف معرفة نفى ابوك تخصيص اصلى وفى
تعريف حادث بالاضافة واب لك لتشاركه ابوك فى التخصيص الذى
هو اصل معناه قوله والمعنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول
اعتبر فيه ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال
اعتبار الاضافة باللام لوجود اللام مشارك للمضاف المقدر
فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه فى صورة المضاف وانه بهذا
الاعتبار مشارك له قوله لمرجح صلة الثبوت قوله فان النفى قال
نجم الائمة ان ما وليس لنفى الحال عند النحاة وقيل هما لمطلق
النفى وهو الحق قوله بل هما مبتدأ وخبر لانه الاختصاص بقبيل
واحد وهو الاسم اعم منه مجاز تحقق علامة التثنية بدون ذا التثنية
قوله بحسبك درهم فان حسب بمعنى داخل فى تعريفه المضاف
اليه المذكور مع انه مجرور وذلك لمشابهته للمضاف اليه
قوله وكذا معطوف على قوله مثل قوله اى ملفوظا كان يريد
ان المصدر بمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوفة ردا على الرضى
حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع المصدر حالا

يعنى ان [illegible] الاسم والفعل والحرف [illegible] للتخصيص [illegible]

سماعي لا قياسي قوله منسلخا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ فلا
يرد ان المعنى على القلب وهو انه مجرد عن تنوينه قوله في المثنى والمجموع
في قوله هي معنوية ولفظية تعدد قوله فالتقدير اه قوله علامتها
ان يكون انما قيد بهذا لتصحيح الحمل فانه لا يوجد المعنوية كون المضاف
لان حقيقة الاضافة نسبة الشيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا
مع ايرادها معنى فلا يحمل عليه الكون قوله على التقديرين متنعة لعدم
افادة التعريف والتخصيص فيهما قوله كل رجل وكل واحد فان الاضافة
فيهما لامية لا لافادة الاختصاص اي اختصاص العموم والشمول
المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني الرجل ولم يسمع في مثله تقدير
اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل بان كلا للاحاطة جزء
كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع
اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا
لزم فك كل عن الاضافة وفاقا لانه لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة و
الجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في المنطق
فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى
الجزء والى الافراد قوله لان الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام
زيد يراد به وصفا غلام له خصوصية بزيد اما بكونه اعظم
غلمانه او اشتهر بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك
بحسب الخارج او الذهن فحينئذ لكان علما لغير معين على خلاف

وضع

وضع الاضافة قوله كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا
يستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله ولقد امر اه فان المراد
لئيم غير معين والا لما في مقام المدح ولا استغراق غير ممكن و
القرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها ممكن اجراء قضيت
ثمة قلت لا يعنيني وثمة حرف عطف والتاء لتانيث اللفظ كربت قوله
هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه قوله في نحو غير مثل
شبه ونظير وسوى قوله لتوغلهما في الابهام فان مماثلة زيد في صفة
لا تختص بذات دون اخرى وكذا مغايرته فانه يشمل كلما في الوجود قوله تحصيلا
للحاصل قال نجم الائمة وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه
اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا قوله بل فيهما اذ قال تعريف
والحاصل ان العلمية وضع ثان للكلمة فانا لنا قلنا اقتضاه الوضع الاول
وعلى ما لم يكن الاضافة وضعا ثانيا لم يترك مقتضى الوضع الا قبل فلو
اضيفت المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان قوله قال ذو الرمة
كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما
هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى عن المتحير الذي هو في عمل عن حال سلمى الا انا
في جمع اثفية وهو واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر
عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي قوله في تقدير الانفصال
اي ما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب قوله حواج بيت الله

فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوينا حقيقة تسقط الاضافة
الا انه في حكم الاسم المنون حيث انه قابل له لولم يمنعه مانع
قوله لا دخل في ذالك فان جواز المثال الاول وامتناع المثال
الثاني مبنيان على انتفاء التعريف والامثلة الاتية مبنية
على افادة التخفيف قوله كان لا يستبعد ان ما هو متفرع عليه اعني
التخفيف مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه
مذكور ضمنا قوله لكثرة لو لحقه من مخالفة الفراء فيه ولا استدلال
عليه قوله شوب مصادرة لان اثبات المطلوب قوله بادخال
رب لانها لا تدخل الا على النكرات وجوزه بعضهم استنادا الى
ان الضمير الراجع الى النكرة في حكمها قوله وفيه وجهان اخران
اما وجه قبح الرفع فلخلو الصفة عن ضمير موصوفها واما النصب
ففيه تكلف حيث جعل الفاضل مشبها بالمفعول فنصب قوله فاتحد
اه يعني ان اللام لا تحذف من المفعول له الا اذا اتحد فاعله و
فاعل المفعول وههنا قد اختلف فان الحامل هو النحوي في
الجايز المسئلة المذكورة فاول الحمل بالمحمولية ليكون راجعا
الى المسئلة قوله على تقدير الاول من التقديرين الحاصلين على
تقدير كونه ردا لاستدلال الفراء قوله معنى اخر فان معنى الاول
هو هو ومعنى الثاني هو له او فيه او منه قوله مثال مسجد الوقت
الجامع وذالك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع

فيه ابطال دليل الخصم وابطال دليل الخصم يتوقف على اثبات المطلوب

للناس

للناس في مسجده للصلوة فاضافته مثلها في قولهم سيف شجاع
قوله وثانيهما وحاصل هذا الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع من
قبيل اضافة العام الى الخاص قوله الساعة الاولى وهي اول
ساعة بعد زوال الشمس قوله الحبة الحمقاء لانها تنبت في مجاري
السيول ومواطي الاقدام فيحطمها الزوال قوله هو جانب الضمير
راجع الى الجانب اي الجانب جانبه لانه يكون ح الجانب جزء
من المكان والمكان واقع في جانب الغربي والمقصود ان الجانب
جزء وجانب من نفس الغربي الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان
المقدر هو نفس الجانب فهما شيء واحد وجزء من الغربي الذي
هو الكل فيستقيم ح قوله قطيفة جرد القطيفة كساء له خمل كثير
ومعنى قطيفة جرد قطيفة متعرية عن الخمل اي ذهب خملها
من كثرة اخلاقها قوله لعوجوز الفراء اضافة احد المترادفين
الى الاخر وتبعه نجم الائمة وهو الحق عندي لوروده في كلام
لنا امير المؤمنين علي عليه السلام كثيرا لكن ان يكون لفظ المضاف
اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان قوله سواء افاده
اشارة الى ان لفظ يختص الواقع في عبارة المصنف ليس بمعنى التخصيص
المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من الخصوص
فيشمل المثالين كليهما قوله ففيه خفاء لان الشيء عند جماعة
يشمل الموجود الخارجي والذهني والعيني كذالك فلا عموم ح

ويزول الخفاء بما ذهب اليه اخرون من ان الشئ بمعنى الموجود
في الخارج والعين بمعنى الذات شامل له وللمعدوم فيه كما
لطبايع الكلية قوله وسعيد كرز الكرز الجوالق وهو لقب بشعر
بالذم اى ان بطنه مفتوحة مثله قوله وهو في عرف النحاة
لان بحثهم عن اواخر الكلم وعند الصرفيين ما سلم اوله ووسطه
واخره من حروف العلة قوله نعيا السكوت نحو وصول وبيس
قوله حقيقة اوحكما حقيقة كما في التشبيه وواوه وفاوه وفاني
اوحكما كالضمير في اكرمنك واليا في غلامي فانها لاتصالها
في حكم ابتدائها قوله بغيره اى المنصوب والمجرور قوله والى اه اوله
قد ماحلك انا الحجاز ذو الحجاز اسم سوق بمنى وارى
على صيغة المفعول بمعنى اظن ومعناه ان قضاء الله وقدره
انزلت هذا الموضع الشريف واقسم بالله ان هذا الموضع ليس
اربك قوله وتقول اى لاجل انه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة
الحكم والحس الى نفسه قوله الاسماء الاربعة اى اخي وابي وحمي وهني
قوله بالحركات الثلث فمي وفاه وفم مثل يد في حذف اللام و
جعل الاعراب على العين قوله وضع وصله بيانا لما انهم اذا ارادوا
ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتات لهم ان يقولوا جاء
رجل ذهب فجاوا بذو واضافوه قوله لكان اشمل ليشمل
الاعلام حكم خاص كو الحذف والقلب فنفي اضافته الى المضمر

لتنتفي

لتنتفي تلك الاحكام الحاصلة عند اضافة تلك الاسماء اليه قوله
كالكاهل وهو ما بين الكتفين قوله يا زيدا العاقلاه فان ضمة
زيد وفتحة رجل اعراب ان حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب
في العروض كما عرفت قوله فلو جرد تا اه بان يقوم مقامهما غيرها
قوله الرجيم اى المرجوم بلعن الصالحين او المبعد عن رحمة الله قوله
بدل دائما اى في جميع استعمالاته قوله لا تقع صفة لانا انما نحتاج
بالصفة لتعريف المخاطب الموصوف المبهم فكان المخاطب يعرفه قبل
ذكر الموصوف فلا يجوز ان يكون صفة متضمنة لحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان الانشائية
لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا
معرفا له ولا مخصصا جاز كونه جملة انشائية كما عرفت هذا واعلم
ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات لكنها في
حكم النكرة حيث يصح تاويلها بها كما تقول في قام رجل ذهب ابوه
قام رجل ذاهب الاب قوله يعني بصفة اعتبارية اشارة الى دفع
اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال
معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة
حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به قوله
والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش
وصف النكرة المخصوصة بها قوله بمنزلة يفعله ونا اه لكن ضعف

اشد من قاعدون لان الالف والواو في الفعل فاعل وفي الاكثر
علامة منها في الصفة فانها علامتان قطعا قوله ضمير الغايب
اجاز الكسائي وصفه استنادا الى قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل قوله المادح والذام اي
كما انها لا توصف بوصف يفيد ايضاحها فكذلك لا توصف بوصف
يفيد المدح او الذم قوله اعرفها المضمرات اما المتكلم والمخاطب فلعدم
الالتباس فيهما واما الغايب فلان احتياجه الى المرجع المحقق يعينه
في عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من الاشارة لان مدلول
العلم ذات معينة في الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة
فان تعيينه في الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع
الاشتباه في مثل فلذا احتيج الى الصفة الرافعة وانما كان اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة با
القلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شريكه في المرتبة واما
المضاف الى احد فان تعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد
انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر واعلم
ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات من الاعلام لفظ الله
فذهب الى انه اعرف من كل معرفة ونقل انه رايت في المنام كان
الله تعالى نجاه من اهوال الحساب فقال انى جزيل الثواب لهذه
السبب قوله مع صلة قيد به لانه بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر

الى ان

الى ان تعريفه انما اتاه من جهة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب
قوله انسان بدليل الاشارة والمروي قوله بل رجل فهم من تذكير
الاشارة والصفة قوله يعني المعطوف لان العطف معه مصدري
فلا يكون من التوابع قوله متعلق بالقصد قال الفاضل المحشي
وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا كان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة او
نسبة شيء اليه انتهى وهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتامل والله
ثم اوضحه بقوله نعم وتابع اه قوله نسبة الى شيء نحو زيد وعمرو في
الدار او نسبة شيء اليه نحو جاء زيد وعمرو قوله والتعبير اي الكاتب
قوله وقيل قد تجوز عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا
من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا
بوجه قوله لا يضاف الا الى المتعدد وليس مدخول بين الاولى
متعدد فيجب ان يقال ان بين الثانية حتى يكون مدخولها ايضا
مدخول الاولى فيحصل التعدد قوله مستدلين بالاشعار
وقد قدمنا طرفا منها وان الاصح جوازه لوقوعه في القران
وفي نسخ الادعية الماثورة المكتوبة في زمن اهل البيت بل
تلعرضت عليهم وتقريرهم حجة كنظمهم وحمل الاشعار

على الضرورة ليست لازمة قوله لقصد عدم التعيين وحاصله
ان الضمير وان كان عبارة عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافة
السخلة اليها في حكم الانفصال لكن الاضافة مفقودة قوله او يحمل
اه حاصله ان الاضافة بحالها الا ان الضمير راجع الى شاة لا الى
الشاة المذكورة بعينها اي سخلة شاة لا سخلة هذه الشاة و
انما كان هذا شاذا لان ان يقصد ما قصد بالاسم الظاهر السابق
بعينه فجعله عبارة عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا
الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
الذي جعل جوابا ثانيا لنا فهو جار شذوذ عطف المضاف
الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل
اللاري من انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ
جوابا اخر لان ذلك الشذوذ الذي جعل جوابا ثانيا لنا غير
هذا الشذوذ الذي ذكره الشارح في الجواب الثاني واندفع ايضا
ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه
ان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب
الى ما ذكره نجم الائمة من ان الضماير الراجعة الى النكرات
المخصوصة نكرات قوله لانها فاء السببية جعل الشارح لهذا
الجواب ثلث احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثاني
تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم تكن

بينهما

بينهما سببية لانهما يصيران ح بمنزلة شيء واحد فيكفي رابط المعطوف
عليه المعطوف وهذا مما ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر
ما معناه ان الجمل التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا
عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها
بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا ولغير ذلك جاز تجرد
احديهما عن الضمير اكتفاء باحديهما لان ذلك الربط يجعل المجموع
امرا واحدا تقول الذي جاء فتغرب الشمس زيد لان معنا ذلك
يعقب مجيئه غروب الشمس زيد والثالث ان الفاء السببية مفيد
لمعنى في الجملة الثانية وارتباطها بما ارتبط به المعطوف عليه وهو
ان يتسبب عليه تم اما قوله ويمكن ان يجاب باخر بتقدير الرابطة
قوله بسببه الضمير راجع الى الحطيئة قوله اي ما وقع العطف الغرض
من هذا اصلاح عبارة المص لان العطف ليس على معمولي عاملين بل على
معمولها فاصلحت العبارة بثلثة وجوه احدها اصلاح الشارح
حاصله ان عطف المسند الى مصدر من قبيل وقع حيل بين
العير والنزوان وذلك المصدر هو نائب الفاعل والتقدير
اذا عطف عطفا اي وقع بناء على وجود عاملين مختلفين
لم يجز اي امتناع هذا العطف انما هو لوجود العاملين ثانيها
اصلاح بعض شراح اللباب وحاصله ان العطف بمعنى الامالة
والتقدير اذا اميل الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين

لهما انا لنمثا وهو الاظهر مما ذكره الاكثر وهو ان في عبارة المصـ
مضافا مقدرا قوله ما كل سوداء اه فان قوله بيضاء عطف
على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة
والعامل فيه ما وهذا مثل حاصله انه ليس كل ما استقبح ظاهرا
فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما استحسن مستقبح ظاهرا فهو قبيح في
نفس الامر ولا كل ما استحسن ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبر
بالتمرة والشحمة لان التمرة مشهورة بالسواد المستلزم لقبح الخلقة
والشحمة عكسها قوله ولا كل امرئ اه فان قوله نار عطف على امرئ
المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف على امرئ المنصوب و
العامل فيه تحسبين وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار
والتقدير اكل امرئ رايتيه تظنينه رجلا كاملا في الرجولية
وكل نار رايتيها تتوقد في الليل تحسبينها نارا كالنيران
المضيئة في الليل لطلب الضيف وارشاد الضال في الطريق
على ما هو عادة العرب قوله بحسب النظم جائز اه الغرض من
هذا دفع ما ذكره الفاضل الهندي من ان الثاني في هذه
الشرطية مناف للمقدم لان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضيان
التحقق فالتقدير اذا وقع العطف على عاملين وتحقق
وثبت لم يجز وهو فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف
يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب

النظم متحقق والمتحقق بحسب النظم لا ينافي الامتناع بحسب
الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها
جائزة بحسب الصورة قوله عند الجمهور اي المتاخرين والا فا
المتقدمون قد اطبقوا على جوازه كما اعترف به نجم الائمة الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وهو الحق عندي لوروده
في القران العزيز وفي كلام الفصيح قوله لم يقولوا ان تقوم اه
هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في العطف
حروف العطف بنيابته عن العامل السابق وهو بعيد لعدم لزومه
لاحد القولين وفي العامل في المعطوف مذهبان
اخران احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف هو
الاول بواسطة الحرف وثانيهما وهو عندي مذهب الفارسي
وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب
سيبويه هو الاولى قوله في الدار امرأة والحجرة عطف على الدار
العامل فيه وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء قوله
على حذف المضاف فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل
واحد قوله نحو يريد ومن الاية المشهور بينهم ان المضاف اذا حذف
يجري اعرابه على المضاف اليه كما في واسئل القرية لانه قام مقامه
مكانه المضاف ويجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على اعرابه
السابق ولما كانت الامثلة المتنازع فيها من هذا القبيل

استشهد لها بالاية الكريمة قوله منسوبا نحو ضرب زيد قوله
او منسوبا اليه نحو ضرب زيد زيد قوله اى التاكيد اه دفع
لما قيل ان قوله اوالشمول لغو لظهوران كلهم فى جاء القوم كلهم
يقرر امر المتبوع فى الصفة يفيدان النسبة الى جميعه لا الى
بعضه وحاصل الجواب ان تقرير المتبوع فى النسبة شاع بينهم
فى التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى يغنى عن ذكر الشمول
قوله ثلثهم اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة
مضافا الى العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها
ولكن لا يؤكد الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل
ذكر التاكيد حتى يكون تاكيدا قوله اى مكررا اه لتصحيح الحمل
قوله فى حكم تكرير اللفظ اه والمخالفة للضرورة نحو جاءنى اجمع واخوا
قوله مطلقا اصطلاحيا اوغيره قوله بهذه الكلمات فينبغى ان
لا يذكرها كالم يذكر حسن بسن وفائدة مثل بسن تزيين
اللفظ قوله يمكن استنباط اه كان لقائل اما الاتمام فلان
العموم هو تمام الافراد والاجزاء وما ارى فلانه تمام الشمول
والعموم هو التمام واما البيان فلانه يستلزم انبساطا
وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد العام
باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين
تباين قوله تغليبا فان الاول حقيقة هو النفس قوله ولا خفا

بحث البدل

اواى لا حاجة لهم الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء
مغن عن ذكر بقية الباب وان لم يكن هناك التباس كما اذا
اكد المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربتما
انفسهما وضربوهم انفسهم قوله يليان العوامل تمليك فلا
يقعان حتى يلزم المحذور قوله فلا يتقدم والجزء ولى
يقدم اجمع على اتبع قوله اى بقصد النسبة اليه اه اشارة الى
ان الجار والمجرور متعلق بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكر
فى تعريف العطف وقد مضت الاشارة مجملا الى ان غرضه
ماذا وان اردت تفصيلا تطلع به على جميع تعريف التوابع
فاستمع لما يستيلى عليك فنقول غرضنا من البدل بانه تابع
مقصود بما نسب اه وهو ظاهر الفساد فانك اذا قلت جاء زيد
اخوك فالذى نسب الى المتبوع وهو جاء وليس المقصود منه
اخاك بل المقصود منه المجئ المنسوب الى زيد واخوك مقصود من
اللفظ الدال عليه فاراد الشارح اصلاحه بجعل الجار والمجرور
متعلقا بالقصد المفهوم فصار حاصل التعريف ان البدل
تابع مقصود اى قصد نسبة شئ اليه بسبب نسبة الامر الذى
نسب الى متبوعه فانا قصدنا نسبة المجئ الى اخوك بسبب انتساب
جاء الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع اه وسيلة الى
اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان كلام الفاضل

المجئ واعتراض على الشارحين في محله فراجعه **قوله** اى دون المتبوع
اه فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اى
متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا **قوله** بنسبة ما نسب اليه
اى لو لا يكون نسبة المجئ الى المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل
مثلا الى زيد في جاءني زيد اخوك لا يكون معتبرا لكون
النسبة اليه مقصودة ابتداء بل نسبة المجئ اليه توطية لانتسابها
الى تابعه **قوله** سواء كان ما نسب اليه اه اى سواء كان ذلك
الشئ الذى نسب الى المتبوع كالمثال الاول ام مسندا الى
غيره كالمثال الثانى فان الفعل فيه مسند الى ضمير المتكلم
لا الى المتبوع وهو زيد **قوله** فقال فيه فان الشمس مشتمل على الفتال
لانه واقع فيه واعلم ان الشارح جعل هذا وجه التسمية وهو ليس
بمطرح والاولى فيها ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمى
بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا الاشتمال الظرف
على المظروف بل حيث كونه دالا عليه اجمالا لا تبقى النفس
عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثانى منتظرة له وهذا
هو الذى فسر الشارح الملابسة والاحسن ان يجعله وجها
للتسمية ويجعل الملابسة وحمل كلامه على هذا كما قال الفاضل
اللارى بعيد **قوله** وان اختلفا مفهوما لان اخوك يدل
عليها زيد كيف ولو اتحدا ما لو لا ما كان الثانى تأكيدا

لا بدلا **قوله** الاسناد الى الثانى يظهر من قولك اكرمت زيدا
اخاك كونه بدلا لانك فصلت بذلك المن على المخاطب
واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك **قوله** نظرت
الى القمر فلكه اه ان قيل ان النسبة الى المبدل منه في هذين
المثالين لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا
لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم
المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا الى الاسناد
الى فلكه اجمالا وكذا في المثال الثالث اذا سئل عن المتكلم بهذا
التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة
الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل **قوله** لئلا يكون
المفصل نقل عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل و
اما في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال بعقد فقال
انما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او يلابسه
فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان موصوفا
به **قوله** واستعمله اى طلب منه ان يحمله على دابته **قوله** فيما سبق
في قوله وقال بعض المحققين اه **قوله** اذا جعلته بدلا قال بعض
النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك
ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة فان اراد عطف البيان صح
النكاح لان الغلط واقع فيما ليس مقصودا بالنسبة وان اراد

بلغ

مبحث المبني

البدل لم يصح النكاح اذا الغلط فيما وقع المبني وهو مقصود بالنسبة
قوله اعيد لمتناوله لصورة النداء قوله الا لمن يعرف ما قوله
يعرف كيف يضرب حل هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورده
الفاضل المحشي ان هذا الحد لا يصح الا من عرف ماهية المبني
على الاطلاق كان عرفها مثلا بان مطلق المبني هو الذي لم
يختلف اخره باختلاف العوامل لكنه لم يعرف هذا الفرد منه اي الا
سم المبني فعرفه بهذا التعريف واخذ مطلق المبني المعلوم له سابقا
فيه فان المبني في قوله مبني الاصل نكرة مطلقة لان اضافته الى
ما بعده لفظية فهو من قبيل تعريف الخاص بالعام اما لو جعل هذا
تعريفا لمطلق المبني فكانه قال المبني مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب
مبني الاصل فقد عرفت ان هذا المبني الذي وقع جزء التعريف ايضا
مطلق فيلزم تعريف الشيء بنفسه قوله او غيرها كافتقاره الى الا
شارة الحسية قوله كفجار فانه شابه نزال الواقع موقع انزل قوله
بالفتح اي فتح يوم على انه اكتسب البناء عن المضاف اليه اعني اذ واما
على قراءة الكسر فهو معرب والمضاف اليه معرب لتركيبه مع عامله
اعني المضاف او الحروف المقدرة بخلاف المضاف قوله لمنع الخلو
لا منع الجمع لجواز اجتماعها كهؤلاء ولا للشك ليكون الحذف اسد
قوله من حيث حركات او حرف اي كون حركات هذه الحركات
القابا للمبني انما هو من حيث حركات او حرف لا من حيث نفسه كما هو المتبادر

من قوله

من قوله والقابه فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم
والمفتوح والمكسور قوله لان هذه الالقاب اه كما هو المتبادر من
اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هنا غير ما
هو المصطلح بل المراد به ما يعبر به عن الشيء عابر به عن شيء اخر
ام لا وهذا هو متعارف اللغة قوله واثره المترتب لا مطلق
حكمه كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف قوله نحو من الرجل
اه فنون من هنا مفتوحة وفي الثاني مكسورة وفي الثالث ساكنة
اما فتح النون الاولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام والكسرة
يناسبها التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين
واما كسر الثانية فلان السكون غير ممكن لما عرفت والاصل
في التحريك الساكن ان يكون على الكسر واما سكون الثالث فعلى
الاصل قوله لا باسماء الاصوات فانها ليست باسماء لعدم وضعها
لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء قوله بهذا القيد اي
بقيد الوضع احد الامور على كل واحد من التفسيرين اما على
الثاني فظ واما على الاول فلان لفظ المتكلم مثلا وان كان
موضوعا لمفهوم المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث
انه يحكي عن نفسه ولهذا صح ان يقال انت متكلم وانا مخاطب
قوله عند الحجازية اي كون ما عاملا مخصوص بلغة الحجاز
كما عرفت قوله الى ضرب الى بعض مع قوله وانما بدا بالمتكلم

عكس ترتيب اهل الصرف قوله اجتماعا من البصريين وذهب
الفراء الى ان انت بكماله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو
التاء وان عادة تعمد عليها حال فصلها عن العامل لتستقل با
لتاء لفظه قوله اختلافات كثيرة احدها ما اختاره وهو مذهب
الاخفش ثانيها مذهب بعضهم وهو ان اياك واياه مجموعها اسم
ثالثها ما ذهب اليه الشيخ الرضى وهو ان ما بعد ايا هو الضمير
وايا عماد له كما عرفت وهو غير بعيد قوله فان الضمير دفع لما
يتوهم من عدم اشتراك ما الضمير بناء على ان التاء جزؤه فاشار
الى دفعه بقوله فان الضمير قوله ستين كلمة فان لكل واحد من الضمائر
الخمسة اثنى عشر فضرب الخمسة فى الاثنى عشر يبلغ ستين وضربها
فى الثمانية عشر تبلغ تسعين قوله علل ومناسبات اه كقولهم
انما وضع للمتكلم انا لان المتكلم له مبتدا الكلام والهمزة لها
مبتدا المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت المناسبة وزيدت
معها نون لانها مناسبة لحروف المد واللين من حيث انها متولدة
وزيدت الالف لبيان الفتح وانما وضع انت للمخاطب للمناسبة
بينه وبين المتكلم لانه مثله فى المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها
الواو فى المخرج وكسر التاء للمؤنث لان الكسر تدل على التاء علامة
التانيث فالكشف بالمؤنث اولى من المذكر وانما فتحت فى
المذكر طلبا للتخفيف وضموا التاء لئلا يلتبس الف التثنية بالالف الا
شباع

شباع وزيد فى الجمع المؤنث نونا ليكون المؤنث مساويا للجمع
المذكر بالحاق زيادتين فى اخره الى غير ذلك من التعليلات
المذكورة فى المطولات قوله صفة جرت اه انما قيد بالصفة
لان الفعل اذا جرى على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير عنده
البصريين الا فى صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو ومعنى جريانها
على غير من هى له بان تقع صفة او صلته او خبرا ونعته قوله
ليكون اشمل من نفسه الاعتراض وشموله اما من جهة اطلاقها
على من يعقل او مخصوصها بمن لا يعقل لكنه اكثر افرادا قوله على
ما هو الاصل وهو من يعقل لانه اشرف قوله وانما يصح ذلك اه
اى وانما يصح كون هذا المثال وامثاله مثالا لكون الفعل مبنيا
الصفة جرت على غير من هى له انما كان ضمير الفعل فاعلا حتى يكون
الصفة خالية من الضمير فيكون ابرازه لما عرفت لقالوا جعل هذا
الضمير تاكيدا للفاعل المستتر فلا ابراز انما هو لغرض التاكيد قوله
ولكنه تاكيد لازم استدراك من قوله اذا كان فاعلا لا تاكيدا
اى يصح ما ذكرت اذا هى وانما كان التاكيد ولكنه تاكيد لازم
لا فاعل فلا يصح التمثيل وانما كان التاكيد هنا لازما وليس من
شانه اللزوم لرفع اللبس فى صورته ثم ان الشارح لعله ان جزم بانه تاكيد
استدل بالمثال المذكور لانه لو كان الضمير المنفصل فيه فاعلا
لما قيل ضاربوهم بل ضاربهم للزوم اجتماع الفاعلين وانما

على ما روى عن الزمخشري فيكون مثالا لما نحن فيه لانه نحن
فاعل لا تاكيدا دلا علامة فى الصفة تدل على استناد الفاعل
قوله لا لبس فيها لان تاء ضاربة قرينة على انها صفة لهند قوله
بايراده عليه للطعن فى اول الوهلة بسبب تقليم غير الاعرف
فجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن وان لحقه الطعن
فى ثانى الحال وقت التلفظ بالضمير المنفصل قوله شبيه بالمفعول
فى النصب كونه فضلة مثل فى هذا المقام اى مقام اتصال الضمير
خاصة قوله حروف جر قال بعضهم كانه جعله فى حكم حروف الجر مجهول
عليه فانه فى معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا فى
معنى لم يكن كذا لوجودك وهو بعيد قوله فى الوسط حفظا لشدة
امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول
قوله كما فى لعل فيلزم فيه اجتماع ثلث نونات بل اربع لان الفاصل
بين اللامين حرف واحد قوله وجملة معطوف على نحو زيد قوله قبل
العوامل اى اللفظية لانها المتبادر عند الاطلاق قوله وذلك
التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط
لا بقوله يسمى فصلا لان اللام المقدرة فيها لام كى معناه سببية
ما قبلها لما بعدها فالسببية انما هو التوسط لا التسمية على
ما لا يخفى قوله وكون المبتدا ضميرا نحو كنت انت الرقيب فانه لا التباس
اذ الضمير لا يوصف كما عرفت قوله لامتناع اللام بيان لوجه

الشبه

الشبه اى كما ان اللام لا تدخل المعارف فكذا افعل التفضيل فيجوز
وصف المعرف به لقوته منها فيحتاج الى ضمير الفصل على انه خبر مبتدا
ما بعده قوله غير معهود فهو حرى بالتاكيد قوله معنى الكلام و
يقع اه حاصله ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم
الوقوع تقدم واريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة و
ح فقول الشارح متقدما بيان لحاصل المعنى والا فلا حاجة الى
قوله متقدما لان حاصله على ما عرفت ويقع قبل الجملة بعضه
منه فينبغى ان يكون حاصل العبارة ويقع قبل مطلق الجملة
ضمير تفسيره بحسبه وفرد من ذلك الجنس الكلى وهذا رد على الفاضل
الهندى حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة
التمكن فى الذهن فالجملتان ح بمعنى واحد وظنى ان هذا كما
واقل تكلفا من كلام الشارح قوله واذا كان اى الضمير نحو قل هو الله احد
قوله دعا به علة للتسمية وحاصله انه لما كان راجعا الى الشان
يسمى به وقيل انما سمى ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله
الا فى كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان
قيام زيد امرا عظيما ويعرف منه وجه تسمية بضمير الفصل قوله و
يحسن تانيثه لانه المسموع من العرب واما تانيثه بتاويل بالقصة
من غير كون الجملة فيها مؤنثا نحو هى زيد قائم فمجمع قياس قوله
ليحصل المناسبة بين الجملة اذا كان مؤنثا وضمير القصة واما

قولك هو زيد قائم وجاز لكنه خال من التناسب معترضة
اى بين الموصوف والصفة قوله في هذا الحكم اى الحكم على هذا الضمير
بانه يفسر بالجملة قوله يلزم استدراك اه لان قوله يسمى كافٍ هو المحكوم
ح والكلام تم عنده فكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير
الشان فينقطع الكلام ويكون ما بعده مستدركا وفيه نظر لان
ما بعده على هذا التقدير قاعدة اخرى يبينه لوجوب تفسير
هذه الجملة دون امر اخر من حرف تفسير او تمييز قوله فعلى هذا اى
فعلى قولنا والظاهر ان قوله اه لولم يحمل التقديم على ما ذكرنا سابقا
يقول ولا يبعدان بقاء اه قوله انتقض القاعدة اه وجه الا
نتقاض ان مثل هذا الضمير ليس بضمير الشان لجواز تفسيره بالمفرد
في قولنا الشان هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه خارج
من تفسير التقديم فانه اخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا له مرجع
واما اذا جعل قوله يسمى ضمير الشان من الحد فيخرج به مثل هذا
الضمير فانه لا يسمى مثل هذا ضمير الشان في اصطلاح ارباب
الفن قوله بلا دليل عليه اه في اللفظ وانما قلنا ذلك لان في
قوله ان من يدخل البيت قرينة معنوية وهو ان كلمتان لا
يدخل على كلم المجازات لا فتضانها الصلاة والكنيسة معبد
النصارى والجواذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية
وكني به عن اولاد الحسان وبالظباء عن البنات الحسان

قوله

قوله اقوى شبها لان فيها فتح الاول كالفعل قوله وحكموا بعطف
على قوله فقدروا عليها قوله اى اسماء وضع انما قال ذلك لان
المفرد بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة
الغرض دفع الاعتراض الذى اورده اكثر الشراح على عبارة
المص وتقديره ان اراد بقوله المشار اليه الاشارة الاصطلاحية
لزم تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة
في الحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية دخل فيه ضمير
الغائب والمعهود وغيرهما فالشارح حمل الاشارة على الاشارة الحسية
وهي الامتداد المخيل الواصل بين المشخص وما يصير غاية لذلك
الامتداد على التجوز قوله التجوز بتنزيله منزلة المحسوس فان
من كان للمخلوقات باسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس قوله
معنى الفعل فانه يفهم من الخبر الى المبتدأ معنى فعلى تقييدي
فاذا قلت زيد قائم فهم معنى زيد مقيد بالقيام وهذا مبني
على مذهب ابن مالك النحوي حيث يجوز وقوع الحال عن الخبر وجعل العامل
معنى الفعل المفهوم من الانتساب كما عرفت قوله فقدم اى تقدم
لفظ مشا مع انه حال من ذا وذين ليكون الضمير فيه قريب
المرجع اعني قوله المذكر بلا فاصلة قوله حاصل الغرض من هذا
التكلف دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان
قوله وهو مبتدأ راجع الى اسماء الاشارة ولا يصح حمل ذا عليها

وحاصل الجواب ان ذا مع ما عطف عليها المجموع خبر وعلى
هذا فقول المص مثلا والمثناة ذان وذين ليس جملة مركبة من
مبتدا وخبر معطوفة على الجملة قبلها كما توهم ظاهر العبارة
بل هو مفرد مقيد بحال معطوفة على مفرد مقيد بحال وهكذا
الى اخر اسماء الاشارة اذا عرفت هذا فاعلم ان ما وقع في
بعض النسخ من تقدير لفظ خمسة بعد قوله وهي اسماء الاشارة
غلط فانه جواب اخر لكن الش لم يرتضه فعدل الى غيره على احد
الوجوه وقيل ان ههنا حرف ايجاب بمعنى نعم وهذان مبتدا و
لساحران خبره وقيل اسم ان ضمير الشان محذوف قوله
يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها قوله على سبيل
اللحوق والعروض دفع لما يرد من المتبادر من اللحوق الاتصال بالاخر
وحاصل الدفع ان اللحوق بمعنى العروض قوله فهو ليس في الحقيقة
منها يعني من فوايد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه
وان اوهم مثلة الامتزاج وكتابته كجزء من الكلمة اي حروف الخطاب
خمسة وهي لك كما كم كن قوله وخمسة من انواع اسم الاشارة
وهي ذا ذان وتا وتان واولا. قوله ترتقي الى ستة وهي تا
وذي وتي وته وذه وذهي الا ان نوعها واحد حاصل في ضمن
احد هذه الافراد قوله على سبيل التشبيه مثل ان تستعمل في الزمان
كقوله تعالى هنالك الولاية وهذا باستعارة ما هو موضوع

للمكان

للمكان للزمان كما ورد العكس في قول الفقهاء مواقيت الاحرام
اي مواضعها قوله يعني لا يكون هذا بيانا لحاصل المعنى لان كان
فيه مقدرة والا لكان حجرا خبرها لا تمييز قوله من الافعال اه
فان الافعال الناقصة كما قال نجم الايمة لا حصر لها فيجوز ان يكون
يتم منها قوله والمراد بالجزء التام هو الذي يكون جزء مركب اذا
انحل المركب اليه لا يحتاج في كونه جزءا الى انضمام امر اخر كا
لفعل من قولك قام زيد فانك اذا حللت هذا المركب يكون
قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فكون زيد فاعلا لا يحتاج
الى شيء بخلاف نحو قولك جاء الذي قام ابوه فان الموصول لا
يكون جزءا من هذا التركيب المركب الا بانضمام الصلة اليه
معناه اللغوي وهو المتمم للشيء مطلقا قوله اذ وحيث فانهما
يحتاجان الى الصلة اعني الجملة التي يضافان اليها من غير عايد
قوله كاسمي الفاعل فالضارب بمعنى الذي يضرب قوله لتشبه
اللام الحرفية في اللفظ قوله بالحقيقة والشبه معا فالضارب اسم
معنى الجملة الفعلية فكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام موصولة
وكونه مفردا بالنظر الى مشابهة اللام التعريف قوله وبنوي اه
اوله فان المنادى ما اي وجدي وطويت اي بنيت بالحجارة
قوله او ما يقوم مقامه وهو الالف واللام ومرادف الذي
كاللذان واللتان ونحوهما قوله من تذكرة كما يتذكر مثلا

ان الحال والتميز لا يخبر عنه انه يجب بتصدير الجملة الثانية وهي
الجملة التي تكون الموصول مبتدأ فيها قوله وجعلته الا لان المطلوب
ان يثبت للموصول الحكم الذي كان ثابتا لذلك المخبر عنه ولما لم يكن
ان يقع الموصول موقع المخبر عنه لتصدره مبتدأ فلا يكون نائبه
وهو الضمير العائد اليه مكانه قوله الذي ضربته زيد والفرق بين
الجملتين انك اذا قلت ضربته زيدا فربما تخاطبه من لا يعرف ان
لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا مضروبا لك
لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب
الا على الوجه الثاني لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما
للمخاطب قوله ليصح بناء اسم الفاعل اه فتقول في الاخبار عن زيد
في المثال المذكور الضاربه انا زيد والمضروب زيد بخلاف عجبت
منه اي بخلاف الاخبار عنهما معا فانه جائز قوله وامتنع في
الحال الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب تنكيره قوله زيد ضربت
غلامه يصلح مثالا للامر ولما قبله فلذا لم يمثل له قوله اذا جعلته
الضمير اي الضمير الذي في ضربته واما غلامه فهو خبر الذي
وضمير الموصول يجب ان يكون في الصلة قوله وتامة اي غير محتاجة
الى صلة او صفة قوله وقيل او الى موصوف فكانها تامة بنفسها اه
قوله الا في التام والصفة وعن الفارسي انها جاءت تامة ايضا
كقول الشاعر وكيف اذهب امرا او ادع له وقد كان الى الشر من نيطان
وثم

ونعم من هو في سر واعلان اي نعم شخصا هو او رجلا هو فمن مركامن ذات مذاهبه ونعم
منتصب المحل على التميز قوله ايا ما تدعوا الاية اي اي اسم تسموه
سبحانه وتعالى بها فله الاسماء الحسنى قوله الا اذا حذف صدر
صلتها هذا مذهب سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من
البصريين لانهم يرون انها معربة دائما كالشرطية والاستفهامية
قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا
احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها
انا الصيف وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت
الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم انتهى وزعموا
انها في الاية استفهامية وانها مبتدأ واشد خبره ومفعول
ننزعن اما محذوف والتقدير لننزعن من الذين يقال
فيهم ايهم اشد او انه علق عن العمل بالاستفهام او يكون
من كل شيعة من زائدة على مذهب الاخفش قوله فيمن قرأ بالنصب
واما من قرأ بالضم فهو معرب ومفعول للفعل قوله قال الشيخ
الرضي قد اجبنا في اول الكتاب عن هذا واخترنا ما ذهب اليه
البعض قوله ان يكون هذا اي كونه بمعنى الامر والماضي الا نادرا
وهو لفظان احدهما قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي
تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة الصبيان قوله معرفة اي علم جنس
كسبحان فانه علم جنس للتسبيح من امر الفعلي للمبالغة قال

عبد القاهر اصل نزال انزل ای انزل تلثا او اکثرو الثلاث وما
فوقها جمع والجمع مونث فقیل انزلی الحق الفعل الیاء الذی هی
ضمیر المونث دلیلا علی التکرار کما لو انزل انزل اذن مونث
کانزلی قوله وبین وجهها حاصل ما ذکره ان علیک اسم فعل منقول
من الجار والمجرور داصله وجب علیک اخذ زید واصل دونک
زیدا خذه فقد تمکنت منه فاختصر هذا الکلام الطویل لغرض
حصول الفراغ منه بالسرعة لیبادر المامور الی الامتثال قبل
ان یتباعد عنه زید وکل ما هو بمعنی الخبر ففیه التعجب فمعنی هیهات
ای ما ابعده وشتان ای ما اشد الافتراق وسرعان
ای ما اسرع والتعجب هو التاکید والمبالغة کقطام وغلاب
هما علم امراة قوله او غیر ذلک مثل تسکین البهیمة او حمله علی الشرب
قال نجم الائمة وانا لا اری منعا من ارتکاب کون هذه الاصوات
التی یصوت بها للبهائم افعال بمعنی الامر کما ذهب الیه بعضهم وذلک
لان الله تعالی جعلها فی فهم المط منها کالعقلاء قوله اسمین
او فعلین اه هذه المرکبات کلها لم توجد والموجود منها ما
ترکب من اسمین حقیقة نحو بعلبک او حکما نحو سیبویه او اسم
وفعل نحو بخت نصر مرکب من بخت بالضم بمعنی الابن قالوا انه
وجد عند صنم اسمه نصر فنسب الیه ونصر من باب التفعیل
قوله لیس بینهما نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة

ولا

ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة وقوله لا فی الحال ولا قبل الکل
تعریض بالفاضل الرضی حیث قال لیس بینهما نسبة قبل العلمیة
وهو عدول عن شمول العبارة بلا داع قوله مجری الاسماء المبنیة
فی الجریان علی طریقة واحدة وقوله تا بط شرا ان قیل کیف
یتشی خروجه عن هذه الضابطة مع انه مبنی قلنا بناؤه من جهة
النقل عن الجملة لا من جهة الترکیب فلا باس بخروجه عنها قوله
وتعیین النسبة اه ای ان ادعی منع وعین النسبة الواقعة فی
کلام المص علی وجه اخرج عنها النسبة العطفیة فقد ارتکب امرا
صعبا لانها نکرة فی سیاق النفی فتفید العموم قوله لا تدل
علی النسبة اصلا والدلالة علی النسبة العطفیة انما تحصل مع
الفحص عن اصله وانه مرکب من ای شی قوله کل من خمسة عشر
وحادی عشر واخوات الثانی ما کان الجزء الاول علی اوزان
الاعداد الاصلیة قوله والمشتقة منه ای من العدد الزاید
فان حادی مشتق من واحد وهو زاید علی العشرة لان
اصل حادی عشر احد عشر کما ستسمع قوله حادی وعشر لا
ختلال المعنی لان معنی حادی عشر واحد من احد عشر واقع بعد
العشرة ومعنی حادی وعشر مجموع العشرة والواحد قوله قبل
الترکیب مبنیا کسیبویه ونفطویه فانه یبقی علی ما کان علیه
قوله وجوابه حاصله ان المراد بالتضمن اعم منه فی الحال

او في الاصل وحادي عشر في الاصل واحد من احد عشر غير واحد
الحادي بان اخرت الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف
فصار الحادو ثم قلبت الواو يا كما في الداعي قوله والمراد به ههنا
اي في باب المبنيات قوله لا المعنى المصدري وهو المعنى اللغوي
والاصطلاحي المعبر عنه سابقا بقوله ان يعبر عن معين اه فان
ان فيه مصدرية بمعناه التفسير وهو لا يتصف بالبنا على ما
لا يخفى قوله ولا كل ما يكنى به فان كثيرا منه معرب كهن كناية
عن القبيح وكفلان وفلانة بل بعضه اعني المكنى به المبني قوله
ولا كل بعض اي ولا كل ذلك البعض المبني فان كثيرا منه ليس
من هذا كالضمير الغايب من وما اذا عرفت معنى العبارة
على هذا النمط خلص لك سداد قول الفاضل المحشي حيث قال
لعل قول الشارح ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى
به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو من الناسخ انتهى قوله و
يتعذر تعريفه اي لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين المراد
من الكنايات الا بذكرها وتعدادها مفصلة فلذا اعرض
عن تعريف الكنايات على الاطلاق كما عرفها غيره بل هو ايضا
في الامالي حيث قال والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة
يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب
واما لنسيانه وذلك لان اللفظ العام اذا اطلق واريد به

بعض

بعض معين من افراده كان يطلق الرجال ويراد زيد وعمرو
وخالد فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال
بان يقال انه لفظ موضوع لافراد غير محصورة فانه لا يصدق
عليها انه بعض الافراد قوله يصدق على غير هذا ايضا فلا بد في
معرفتها من تعدادها مفصلة مسمية باسمائها وضع الحروف
اي اشباهه فان الاصل في وضع الاسم ان يكون على ثلثة والحروف على
اقل قوله من حيث هي لا تستحق الاعراب الا من حيث وقوع المفرد
موقعها فجملة انك قائم في قولك بلغني انك قائم بالنظر الى نفسها
لا تستحق شيئا منها واما بالنظر الى قبلها مقام الفاعل فيقال
انها في محل الرفع وفي هذا التعليل تعريض بصاحب المتوسط
حيث قال وانما بني كيت وذيت لكونهما واقعين موقع المبني
وهو الجملة اه وذلك لانه في الاصل معرب وكسره كسرة اعراب
وتنوينه تنوين قوله تحكما اي ترجيح بلا مرجح والوسط له مناسبة
مع كل واحد من الطرفين فلا تحكم ح قوله فيه ما ينبغي وهو المميز
كلفظ المائة قوله لموافقته جر المميز اه اي لموافقة هذا الجر اعني
جر التمييز بالحرف جره بالاضافة اي باضافة كم الخبرية لمخالفة
كم الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب اعراب مميزها اصلا
اعني النصب قوله لكن جوز الزمخشري اه هذا الكلام من الشارح رد
لما ادعاه الفاضل الرضي من ان جر مميز كم الاستفهامية لا بد له

قوله

على جوازه كتاب من كتب هذا الفن فانه وقد جوز الزمخشري
في اكثر كتبه مسندا الا عليه بالاية اي كل واحد منهما بناء على وجه
كون الخبر مقدما مع ان المبتدا شي وذلك لانه مفرد لفظا
او شبه فعل تركه المص اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل
ما يعمه وشبهه كما قال بعضهم الا عجب المميز وذلك
لانها اسم مبني مبهم لا يحصل معناه وكونه فاعلا او مفعولا به
او غيرهما الا بمميزه الرافع لابهامه وقد صح في تضمن كلام الشر
هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال ان قول المص ينتقض
بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه
يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب بان
مدار نصب كم وكونه اي قسم من اقسام المنصوب انما على
تميزها متعينه اي تعين كم وكونه اي منصوب ان
لم يكن اي التميز نكرة متضمنة استفهاما لانها في معنى المعرفة
فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعشرون ام ثلثون
ام نحوهما قاعدة النصب لانه يصدق عليه انه يقع بعده
شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه لقيامه مقام
عامله وكان العامل غير مقدر فلم يكن بعده شبه فعل
مع انتصابه اي انه بهذا الرفع العارض وهو كونه قائما مقام
عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم ان مثله قد

خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء اللازمة
عن النصب على الظرفية وفي بعضها اي في قول الموجود في النسخ
التي رأيناها للرسالة مثله ويؤيده قوله بعد وقد يحذف باضمار
الضمير ولولا ذكر التميز هنا لكان الانسب ان يقول وقد يحذف
التميز باعتبار بعض الوجوه اي النصب والجر ورفعه بالا
بتداء استفهامية كانت ام خبرية وجر فضمه اما منصوب او
مجرور والجر في قد جلبت فانه قد اشار اليه لترجيح النصب
بكثرة افراده ان هذا اي اعتبار الوجوه الثلثة في كم حتى
يوافق ما سبق من الكلام في نفس كم ان هذا الوجه وهو
احتمال الاوجه الثلثة في عمة الذي احد افراده رفعها وانما
عدي اي ان جلبت يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف اي
كم مرة بالنصب اشارة الى نصب كم على الظرفية او كم جلسة ايضا
بالنصب اشارة الى النصب على المصدرية وقس عليهما حال الخبرية
وذلك واضح لكونهما تابعين لها لكونه حالا لعطفها عليها
وفاعلا صفة لها في هذا المثال اي في قولك كم ضربة
يحتمل النصب على الظرفية ان قدر كم مرة والمصدرية ان قدر
كم ضربة والفرق بين المعنيين بان المصدر ان كان للنوع فظاهر
فان ضربة للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه
وبين نصبه على الظرفية واما اذا كان المصدر للعدد فالعدة

تفهم من تقديره ثم ايضا فما الفرق ان كما اذا كان منصوبا على الظرف
فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة
ويلاحظ فيه العدد ثانيا وبالعرض وان كان منصوبا على المصدرية
فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ
ويفهم منه ايضا العدد تبعا   عند لنسيانه اى حذفه عن
اللفظ وعدم ارادته بالنية لانه غير متضمن لمعنى حرف الاضافة
الموجب للبناء فكان من جملة الاسماء العارية عن الاضافة كزيد
وعمرو   ومعنى حرف الاضافة هو اللام ومن معناها هو   اى نقصان
الاختصاص واشباهه   لجبر النقصان ما لحقتها بسبب حذف
المضاف اليه   فامعناها كامام واسفل ودون ومن عل
مساغ اه ساغ الماء اى سهل مدخله فى الحلق وقوله اغص
من الغصص هو عدم نزول اللقمة فى الحلق والمراد بالماء الحميم
الماء البارد والحار وفى رواية اغص بالماء الفرات   فلا
فرق اه اى لا فرق فى المعنى بين القسمين فان المضاف اليه
فى كليهما محذوف معوض عنه فى احدهما غير معوض عنه فى الاخر
وهذا القول قسيم قول بعضهم من ان المعنى ليس على الاضافة بل كانها
اسم مفرد عن الاضافة مثل قبلا   كما فيها اى كما فى الظرف
فان قولك تقدم زيد قبلنا وقبل ما تقدم وجهه الى انقطاع المعرض
فتشابهت الغايات اه حاصله انها وان كانت مضافة

الى الجمل

الى الجمل بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة لان الاضافة فى
الحقيقة الى مصادر تلك الجمل لان المضاف اليه محذوف
غلبة وقوعه لا لزومه ومنه قول الكسائى فى المناظرة التى
جرت بينه وبين سيبويه فى مثل قولهم كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها وخرج على وجوه احدها
ان النصب على معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين
ثانيها قول المقدسى الاقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف
الخبر وثالثها ان يكون نصبا على اسقاط الكاف فيكون التقدير
فاذا هو كهى اى فاذا الزنبور كالعقرب وهو مبنى على جواز دخول
الكاف على الضمير ورابعها قول بعض المحققين انه يجوز ان يكون
اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعته لسعتها فكنى عن
الجملة بقوله اياها فانتصاب اياها عنده على الحال لكونها كناية
عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن نكرة صارت فى حكم
النكرة وخامسها ان الاصل فاذا هو هى فاستعير ضمير النصب
موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو
يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه التوجيهات
كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد اذا كما ذكر
سيبويه ولذا قالت العرب لما اجتمعت عنده بباب الخليفة القول
ما قاله الكسائى وامروا بالنطق به فلم يقدروا واجاروا مجرى الظرف
فا

بانفصال الضمير ساعها ان معنى اصطلاح الاولى فاذا هو يلسع لسعتها
ثم حذف الفعل اللازم

فانها تقبل تقديرفى مثلها بعض الشارحين هو صاحب
المتوسط ووجه كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو سؤال
عن حاله وصفته ولا دخل فى زمان الحال اذ ليس المطلوب بالسؤال
عن حاله فى زمان الحال اى فى هذا الحال كيف هو وعبارة
صاحب المفصل مؤيدة لما ذكره الشارح حال كونه متلبسا
لعدم جعل البا للمصاحبة وقطعه عن المفعول الذى يطلب صلة
البا كما قال نجم الائمة حيث قال والبا بمعنى مع والا كان الواجب
ان يقول المفعول به العلة لانك بالعدد يومين والجزمعرفة
لان منذ بمعنى اول المدة اوجميعها غدوة خاصة سماعا
ونصبها اما على التشبيه بالمفعول او على التشبيه بالتميز و
ماسمع منه قول الشاعر لان غدوة حتى الا تجنحها بقية منقوص
من الظل قال الص اى لاجل الفعل اه يريد ان الماضى لما
صفة للزمان او العامل فعلى الاول يصير اسناد المنفى اليه مجازا
عقليا من باب الاسناد الى الظرف اى للزمان الماضى نفى فيه شئ
وعلى الثانى الاسناد ظ وكذا الكلام فى المستقبل المنفى اى لذات
المعينة الظ ان لفظ لذات مصدرة باللام لا بالبا وهو تفسير
للشئ المبهم لا لقوله المعينة ولفظ المعينة العاين تفسير وحاصل التعريف
ح ان الاسم المعرفة هو الذى وضع لذات مع تعيينها ويدل
على ان لذات تفسير الشئ قوله فالشئ مقيد بهذه المعلومة ولم

يقل

غدوة

يقل مقيد بالذات المعلومة وفى نسخة الفاضل المحشى الذات
مصدرة بالبا كما فى كثير من النسخ فجعل المجموع تفسيرا للمعين
واعترض بان هذا انما يتم اذا جاء المعين بمعنى الذات بعينه
ولا يناسبه اللغة فتحقق ان اللام المتنزل قد حققنا
الكلام فى اول الكتاب فارجع اليه لتفهم ما هنا والعلم
جواب اعتراض وهو ان ما عرف بالعلم قسم من اقسام التعريف
فلم اعرض المص عن ذكره وحاصل الجواب انها بدل من اللام
فلا يعد قسما اخر ولهذا ما اثبت اه اى ولاجل ان
تفاوت المضاف بتفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوت بين
اضافة بعد بيانه بين انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك
البيان عن هذه الاضافة تابعة وقوعه اختلافات كثيرة
قد بينها سابقا افرادها بالذكر مع انها داخلة تحت النكرة
معرفة كانت اه دفع الاعتراض نجم الائمة حيث قال يخرج
عن التعريف الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم
يوضعا للكمية الاحاد بل الكمية الواحد والاثنين وحاصل الجواب
ان واحدا وضع لكمية احاد الاشياء متفرقة او مجتمعة رجل
ورجلين اه فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية مع الذات بخلاف
ثلثة فان المفهوم منها انما هو الكمية فقط واما كونها رجلا او غيرها
فيحتاج فى فهمها الى لفظ اخر من جنس واحد وهو الثانى نسبة

بالتاء من جنسين احدهما بالتاء والاخر بالالف

واما تذكير الثانى اه جواب اعتراض تقديره انك ذكرت الجزء

الثانى فى تسعة عشر واخواته خوفا من اجتماع تانيثين ولولا

هذا المحذور لما ذكره وهو غير ات فى احد عشر لان الجزء الثا

نى ذكره والتاء فى ثنتان اه جواب عما يقال انه لزمك

اجتماع تانيثين من جنس واحد فى ثنتا عشرة واثنتا عشرة

وقد فررت منه وحاصل الجواب ان التا فى ثنتان بدل من لام

الفعل اعنى الياء كالتا فى ثنتيان فانها بدل من الواو فلم تتمحض

التانيث واما فى اثنتان فالهمزة عوض عن اللام فالتاء

للتانيث حقيقة لكن حمل على ما اذا لم تتمحض المجوز فيه ما جوز فيه

ولما غيره حاصل العبارة ان المص اتى بعيد هذا بقاعدة

كلية هى قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا على القاعدة

من قوله احد وعشرون احدى وعشرون مندرج فيها وفرد من

افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد غير فيه الواحد

الى احد والواحدة الى احدى وليس التغيير للتركيب كاحدى

عشر بل للعطف المشابه له فلم يكن داخلا فى قوله ثم بالعطف

بلفظ ما تقدم فان ما تقدم فى الاعداد المفردة هو الواحد

لا الاحد ولا الاحدى فلذا اخص القاعدة باعداهما

لكنهم كرهوا اه تركيب العبارة ان يلى فعل والتمييز فاعله

والمجموع

والمجموع مفعول وحاصلها انهم لو جعلوا مميز الثلاث مئنا

وثلاث مائة رجل لوقع تمييز المائة اعنى رجل بعد الجمع بالالف

والتاء وهو مستكره لانه خلاف المانوس من عادتهم وهو يلائم

التمييز لما هو فى صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا

ثلثون درهما ونحوهما لم يجوزوا ان المضاف اليه اذا كان مميزا

فهو المقصود بالاولى المضاف لبيانه فكان الجمع كالشىء الاول

والمضاف اليه فى خمسة عشرك مغاير للاول فلم يكن كجعل اشياء واحدا ثلاثة

من حيث المعنى هبا شارة الى منع هذا الاعتبار لجواز

افادته التاكيد كما فى اله واحد الهين اثنين لجنية خاصة كرجل

مثلا وعلى هذا الحل لا يرد الاعتراض السابق فلما افادا

لتمييزه بخلاف الزايد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم

عددهم ولو قلت ثلثة مقتصرا لم يعلم ما هى اى تصير ذلك

المفردات حاصل ان قوله تصير مصدر مضاف الى الفاعل وكلا

المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عدد او قوله انقص من

عدد صفة له وقوله زايد مفعوله الثانى وحاصل المعنى ان ذلك

المفرد كالثانى مثلا يصير الثالث اى الواحد الذى هو انقص

من اثنين زايدا على الثالث المعنى الاول اى الناقص بواحد فان

قولك ثانى واحد معناه ان الثانى مصير الواحد باثنين بانضمامه

اليه وقوله زايد صفة مصدر محذوف اى عددا الزايد

انقص من عدده اى من العدد الذى اشتق منه فان الثانى
مشتق من اثنين   اسماء الفاعلين اه كضارب وقاتل ونحوهما
والا يلزم ارادة الواحد الاول او لا لجواز ارادة الواحد الاول
لان عاشر العشرة اذا لم يتعين للمرتبة العاشرة كان نسبة جميع
المراتب اليه واحد   وجعل بعض الشارحين هو صاحب
المتوسط لم يجز تانيثه لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وعلى
هذا فيجب ان يبقى حكم التانيث غير الحقيقى فى المجموع بلا تعرض
والتاء ايضا لبقاء لفظ الواحد فيها ايضا لكن لما تغير فيها اللفظ المفردة
ذو العلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو المسلمات او بقلبها ان كانت
الفا نحو الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير
كان تانيثها للواحد قد زال لزوال العلامة ثم حمل التانيث فقط
كالزينبات والهندات عليه لان المقلد عندهم فى حكم الجمع
فانت بالخيار وانما جاز فيه الوجهان لانه ماول بالجماعة
والجماعة مونث باعتبار اللفظ غير مونث باعتبار المعنى فجوز
الوجهان عملا بالاعتبارين   بتقدير المضاف لان المثنى
كالزيدان مثلا لم يلحق اخره شئ بل الالف والياء والنون
وانما الحقت باخر زيد   او قدراه فيصير المفرد هو زيد مثلا
مع لواحقه وهى الالف والياء والنون لا الاسم المثنى فكانه قال
الاسم الذى الحق اخره الف او ياء ونون مكسورة مع هذه

الملحقات

الملحقات هو المثنى لا ان المثنى هو الذى الحقت به هذه العلامة فقط
بدون اعتبارها فان التعريف ح لا يصدق الا على مثل مسلم وهو
مفرد ويخرج جميع افراد المحدود فلا يكون جامعا ولا مانعا
ولو اكتفى اه اى ان الظاهر من هذه العبارة ان المراد ما فى اخره
الف او ياء ونون ملحقات من الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
كما سياتى تحقيقه   ولا باس باشتماله اه جواب سوال تقريره
ان لحوق النون داخل فى الدلالة على كل من التقادير الثلث مع
انه لا دخل فى الدلالة على ان معه مثله من جنسه بل الدال هو
الاسم المفرد مع الالف والياء او بهما ولهذا لو حذفت النون
للاضافة كانت الدلالة بحالها على تقدير تسليمه اشارت الى منع
ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء لانه يمكن
القول بان مجموع الالف والياء والنون علامة وحذف النون
فى بعض الاحوال لا ينافيه   باعتبار دخوله اه بيان لكون
ذلك المثل من جنس المفرد وتوضيحه انا اذا قلنا الاسدان
فالاسد الذى عليه الالف من جنس الاول باعتبار دخول
الاسد الثانى تحت جنس وهو الموضوع لمعنى الحيوان المفترس
المشترك بينهما   لا يجوز تثنية الاسماء اه هذا مفهوم من قوله
من جنسه   ثم يؤول الاسم اه اى يجعلان بمسمى الاسم او يأول
الاسم بمفهوم كلى لمعنى المسمى فاذا قلت ابوان فمعناه المسميان

بلاب وهمان فردان الجنس احدا عنى المسمى الكلى الشامل لهذين
الفردين ولغيرهما وهذا التاويل تكلف ويحتمل ان الاكتفاء بالحجا
اللفظية وحدها غير بعيد اختار لعدم جواز اشارة الى ان
المشترك له اجناس توحد احادها فتثنى وتجمع كالقرئين
للطهرين والقروء للاطهار فلو ثنى وجمع باعتبار معانيه
لادى الى اللبس فانه اذا قيل قران مثلا لا يدرى اطهران ام
حيض وطهر بخلاف العلم فانه ليس له جنس توحد احاده فتثنى
وتجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس
وهذا الاعتبار وهو اعتبار تاويل الاسم بالمسمى لتحصيل دال
المفهوم الكلى   الف مفردة احترز بقوله عن الالف المفردة
فانها ممدودة لانه ضد المد ومقصور على هذا ماخوذ من القصر
خلاف المد وعلى التوجيه الاخر هو ماخوذ من القصر بمعنى
الحبس   او حكما وانما كان فى حكم المنقلب عن الواو لانه
اذا كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف نحو الياء الدال على
كونها منقلبة عنه فكانه انتفى عنه لوازم كونها ياء فى الاسم فلزم
ان يكون واوا فى الاصل   اى غير ثالثة رابعة اه اى ان المراد
بالثالثة هنا ما كان على ثلثة احرف كالمصطفى فان الفه كان
ياء فيخرج عن هذه الضابطة هو مع الرباعى   او على غيره
اى على غير الاصل اى يكون الفا اصلية غير منقلبة ولكن جا

من العرب

من العرب اما التها كتبتان وبليان فى المستمى بمتى وبلى واما
مجهولة الاصل فهى التى يقع فى مكان الاصل ولم يعرف اصلها
وتخفيفا اه وذلك لان الالف قلبها الى الياء اخف من قلبها الى
الواو   ولا منقلبة عن اصلية كما سيأتى فى كساء ورداء
او زائدة كما سيأتى فى حمراء كحلباء وهو عصب العنق   منقلبة
عن واو وياء هذه حال معترضة بين اسم ان وخبرها وفائدتها
بيان ان الالف الالحاق لا يكون الا منقلبة اما عن واو او ياء وحاصل
العبارة ان الف الالحاق حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الاصلى
حيث انها وقعت مقابله لو كانها اصلية   لان عين الهمزة
اه اى نفس الهمزة بل الحرف الاصلى هو الذى وقعت مقابلة
له او منقلبة عنه فهى ليست باصلية فتشابهت ما ليس باصلى
كحمراء   وفى الترجمة اه هو الشرح الفارسى الذى ترجم به المحقق
الشريف الفاظ الرسالة مع زيادة الحاجات   انه لا يجوزه
وذلك لان لام الوجهان للعهد والمعهود سابقا هو ابقاء
الهمزة وقلبها واوا   وردها الى الاصل اعم من ان يكون
واوا او ياء   التى قياسها ان لا تحذف لانها لو حذف التبس
مثنى المذكر بمثنى المؤنث وحمل عليه الالتباس فيه كان لا يكون
له مذكر كخنفسان   مستعملان فانا كان مستعملين تحقيقا
والبيان مثناها الا مثنى خصية واليه بل مثناها خصيان

البيان وح تخصيصا والبيان غير مخالف القياس وكلام نجم الائمة
صريح فى هذا   على جملة انما قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان
استعماله هذا التعريف كاستعماله فى تعريف اسماء العدد فى كونه
اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين
او واحدا واحد   هى مادة لمفرده لان صورة المفرد غير باقية
حالة الجمع   اما بزيادة كرجال او نقصان كطلبة فى جمع طالب
حقيقة مثل اسد جمع اسد   او حكما مثل فلك وهجان
حيث اعتبر الضمة والكسرة فى اسد ورجال محصل التغير بهذا الاعتبار
تقديرا او فرضا   او بقوله دال والدلالة لحروف المفرد معنا
لها دخل فى الدلالة اذ انها مستقلة بها اذ هيئة الجمع لها دخل
ايضا فى الدلالة   كرهط ونفر الرهط من الثلاثة الى العشرة
والنفر جميع الناس او ما دون العشرة   كثلاثة وعشرة لا واحد
واثنين لعدم دلالتها على الاحاد لان اقل الجمع ثلثة
بقوله مقصودة اى يخرج عن الحد بهذا القيد لدلالتهما
على احاد غير مقصودة اذ المقصود بها وضعا هو الجنس والاحاد
اريدت باعتبار صدق الجنس عليها او الاستعمال فيها
بحروف مفردة اى يخرج بهذا القيد نحو فان دلت
على احاد مقصودة بتعيين الاستعمال الا ان ذلك الدلالة
ليست بحروف مفردة كنخل وتمر اذ ليس لهما مفرد بل هما مع غلـ

وعرفا

وتمر الجميع الفاظ مفردة بدليل جريان احكام المفرد فيها
كالتصغير على لفظها والنسبة اليه ونحوهما   اسماء الجموع
والعدد اذ ليس لهما مفرد يدل لان على الاحاد بتوسط حروفه
فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التى لها احاد نحو
ركب وصحب فان مفرده الراكب والصاحب فينبغى ان يكون جمعا
كما قال الاخفش قيل ان ركب وان وافق الراكب فى الحروف
لكن الراكب وحده ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل
جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان
المفرد ان اريد المفرد الواحد وح فيصدق على الراكب انه
مفرد لهذا المعنى وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا فيكون
موقوفا على كونه جمعا فيلزم الدور   كالجماعة اى كما ان
لفظ الجماعة اسم جمع فكذا تمر وركب   لجامل اسم الجمع الجمل و
باقر اسم الجمع البقر   عن الحركة كما فى احمدان فانه لا تنوين فيه او
التنوين او هما على سبيل الجمع كما فى زيدان   فان قيل
اسم التفضيل اه حاصل السؤال ان اكثر فى قول المص اسم تفضيل
والتقدير ان هذا اللحوق يدل على ان مع المفرد اكثر منه
فينبغى ان يكون فى المفرد كثرة حتى يقضا اليها الاكثرية من
الواو والنون وهو مفرد لا كثرة فيه وحاصل الجواب ان ثبوت
اصل الفعل الذى يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون

محققا كما فى زيدا اعلم من عمرو او مقدرا كما فى قولك زيد
افقه من الحمار لو فرض ثبوت الفقه له فزيد افقه منه
وما نحن فيه من هذا القبيل بمعنى لو فرض الكثرة فى الواحد
لكان ذالك الجمع اكثر منه اى فكونه اشاره الى دفع اعتراض
الفاضل الرضى اللذان يتعلق احدهما باللفظ والاخر بالمعنى
اما الاول فتقريره انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فانه
خبرا لقوله شرطه لعدم وجود العايد فيها الرابط لها بالمبتدا
واما الثانى فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس فى الخبر ما يجعله
بمعنى المصدر ليتطابقا معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب
عنهما ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه فوجد العايد
والمصدر كليهما من غير حاجة الى تقدير عايد كما اجاب به الفا
ضل الرضى من حيث مسماه نبه بهذا على ان المذكر العلم
هو اللفظ فوصفه بالعقل من قبيل وصف الدال بحال المدلول
لفرس لبنى هلال تنسب اليه الاعوجيات كان لكنده
فاخذته سليم ثم صار الى بنى هلال واراد بالمذكر احترازا
عن اعتراض نجم الائمة حيث قال كان على المص ان يقول بدل
فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلا وورقا
على جلبين بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كطلحات
وذلك لخفة الالف والتاء هو التاء اى فى الوضع لان وضعها

للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف غير مستو واما شاء
هذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون فى صفة لا يستوى فيها
المذكر والمؤنث فى الصفة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث فى
بجرد التابل يكون بالصفة كما فى افعل فعلا لاخلاف والاصل
ذالك لمشابهته بالاسم فان الشايع فيه الفرق بين المذكر
والمؤنث بنفس اللفظ كالجمل والناقة والمراة والرجل الاسم
المذكور دفع لما اعترض به الفاضل الرضى حيث قال هذه العبارة
سخيفة لان ضمير يكون عايد الى الوصف المذكر فيكون المعنى
ان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذالك الوصف مع المؤنث و
لا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء الشى فى نفسه مع غيره
وحاصل الجواب ان ضمير يكون راجع الى الاسم المذكور اى
الذى اريد جمعيته وكانه قال وان لا يكون الاسم المذكر مذكرا
مستويا فى الصيغة مع المؤنث بتاويل راجعا الى الصفة
فلم ذكره والشرط الخامس فقول يغنى عن هذا الشرط ستاتى
فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث وتاء التانيث
قد حققنا لك ان تاء المبالغة هى تاء التانيث فارجع اليه
لزم اللبس فانه اذا قيل علامون لم يدرانه جمع علام
تحت قاعدة كلية لانه بعد ان ذكر مسمى الجمع السالم
وهو العلم والصفة المستجمعة للشرايط سوى ما مر نقص من ذى

التاء المحذوفة العجز معتلا فانما لا ينكر لمجموعا هذا الجمع مغيرا
او لكسنون او غير مغير كثبون وجاء ثبون على الوجهين وقد
شذ نحو حرون وارضون اشتى وحاصل هذه الضابطة ان
كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة فجمعه شاذ
الا اذا كان اسما محذوف العجز معتلا وليس له مذكر يجمع بالواو
والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علما
ولا صفة وذلك كسنون واضرابه فان مفرده سنة واصلها
سنو فيجمع هذا الجمع جبرا لما فاته من حذف اللام حتى هذا الجمع عوضا
عن محذوفه   فان تغير الواحد اى ان تغير مفرده مصطفون
الذى هو مصطفى وهو حذف الفه انما هو بعد الجمع فانه لما
جمع التقى الساكنان فى الالف والواو فحذفت الالف   واما
التغير فهو جواب عما يقال كيف جعلنا التغير على هذا المفرد
الخاص فيما تقدم على مطلق التغير   جمع القلة افعل
قال نجم الائمة هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة
واما اذا اقتصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا
ما عدا الست للكثرة اذا لم يجىء فيه الجمع والا فهو مشترك كما جاء
ومصانع هذا واعلم ان انحصار جمع القلة فى هذه الاوزان
الاربعة مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة كاكلة
جمع اكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق

قوله

والمراد بجريانه اه اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل
لمعان احدها ما ذكره وهو جريان المصدر على الفعل اى موافقته
اياه فى حركاته وسكناته ثالثها جريان الصفة على شىء اى
يكون ذلك الشىء صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او
موصوف او موصول وكل من المعانى اصطلاح مشهور فيما
بينهم فلا يلزم الابهام فى الحد كما ذكره الفاضل الرضى
بعد اشتقاق الفعل منه اشارة الى اختيار ما اختاره
البصريون من ان الاصل هو المصدر والفعل مشتق منه و
ذهب الكوفيون الى اصالة الفعل واستدلوا عليه بدلائل
احدها ان المصدر تابع للفعل فى الاعلال وعدمه وانما
ثبتت الفرعية فى الاعلال ثبتت فى الاشتقاق لانه لا يكون
فرعا فى شىء واصلا فى اخر وثانيها ان المصدر ساء مؤكدا
للفعل فيكون تابعا والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها
ان الفعل قد جاء عاملا فى المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المعمول
ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر
اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم
المصدر جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة الى الجزء
وكل هذه الادلة مدخولة يمكن الجواب عنها اما عن الاول فلانه
لا يلزم من الفرعية فى الاعلال الفرعية فى الاشتقاق الا ترى

وثانيها جريان اسم الفاعل على الفعل

ان احد واخواته مزع بعد في الاعلال وليس مشتقا منه واما
عن الثاني فلانه يلزم منه مزعيته في الاعراب لا في الاشتقاق و
اما عن الثالث فلانه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف
عاملة في الاسماء وليست اصلا لها واما عن الرابع فبان المشتق
فيه الافعال التي وجد لها مصادر واما عن الخامس فلانه جزء
والجزء مقدم على الكل واصل لوجوده فيكون اصلا لاشتقاقه
وان كان الاخران اه لكن نعلمهما من غير لفظهما نقول الزم
ذيلا وويلا وويحا اي عذابا وهلاكا ومن هنا ظهر الفرق
بين المصدر والمفعول المطلق اي سماعي يعني انه اطلق السماعي
واراد السماع مجازا ولم يرد ان بناء المصدر محدود فانه اذا لم يثبت
حذفها اثنين وثلثين عدها المص في الشافية وهي قتل
وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى
وبشرى وليان وحرمان وعقران وغفران وطلب وكذب وصغر
وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وقبول ووجيف وسهولة
وسعاة ومحمدة وكراهية بالقطع قيد لقوله يعمل اي يعمل
المصدر عملا مقطوعا بانه يعمل له اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولما
اذا كان مفعولا مطلقا بدلا من اللفظ بالفعل فيحتمل ان
العمل له ويحتمل انه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما سيجيء
لا باعتبار التشبيه اذا كان عمله للاشتقاق ولا فرق

وكتاب وسرقة وذهاب ورئاية ودراية ونحوها ١٢

في الاشتقاق

في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل
فانه يعمل بمشابهة الفعل لفظا ومعنى ولذا لا يتحقق الا اذا كان
بمعنى الماضي كان مشابها للمعنى ومخالفا له لفظا ومشابها
للمضارع لفظا ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل
عمل واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى
الحال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا
يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت
على المضارع خلص للاستقبال اذا لم يكن مفعولا مطلقا
اي حقيقة واما المجازي نحو ضربت ضربة الامير اللص فيعمل معمول
عليه جوز بعض الائمة تقديم المعمولات انما كان نظرا للتوسع ولوقوعه
نحو قولنا اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال
تعالى ولا يأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وتقدير
الفعل في مثل تكلف وليس كل ما افلسيني بهم وحكم حكم ذلك
الشيء في جميع الامور وشيء ما في حيزان اه لانه اخرجن
مصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل
الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
او يكون الظرف او الشعر يرحم ولا يقع اضمار المشتق
فيه بان يقال في مثل الزيدان اعجبني ضربهما الزيدان اعجبني
ضرب على ان يكون الالف ضمير الفاعل المثنى لا ضمير المثنى اي

يعني الحال والاستقبال اذا كان ١٢

لو اضمر في المصدر لا ضمر فيه اذا ثني او جمع فيلزم ح اجتماع
علامتي تثنية وعلامتي جمع فانك اذا قلت اعجبني ضربان
فالالف فيه علامة لتثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل
مستترا لا احتاج الى الالف الاخرى تدل على تثنية المستتر
كما هي القاعدة المقررة في باب الاضمار واجيب في الحقيقة
اه ولانه علم من خواص الاسم التثنية والجمع لا شبهه
لا شبهه كلام مستانف متضمن جواب عن سوال تقريره ان
الاضمار في المصدر قد وقع في مثل ضربي زيدا حاصل فان
الياء ضمير المتكلم وهو مستتر في المصدر وحاصل الجواب ان المراد
بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا يقال له ضمير ولا يقال
له مضمر في المصدر ولا في غيره في مفهومه بل مفهومه هو
الحدث المذكور في التعريف سابقا بدلالة تضمنه قال قوله الا فتخلا
للنحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا اي سواء كان
الحذف جايزا او واجبا وهو خلاف قول المص فلو اخرت
اه اي لو اخرت تلك الاحكام المصدر بقوله ولا يتقدم معموله
المنفية عنه قوله واعماله باللام قيل عن القسم الثاني لتوهم ان
نسبة هذه الاحكام الى كلا القسمين واحدة حيث انها
واقعة بعدهما والحال انه ليس كذلك فان امتناع تقديم
المعمول مختص بالقسم الاول اي حدث وهو المصدر ومن ذلك

مبني

مبني على مذهب سيبويه من تسمية المصدر فعلا وحدثا
وحدثانا موضوعا وذلك فيه تنبيه على ان لام الجار
صلة قوله اشتق بتضمين معنى الوضع ما قام اشار الى ان
المراد بمن اعم من العقلاء واعلم ان المراد بمن قام به الفعل من
قام به الفعل مع الفصل فان اسم الفاعل موضوع لكليهما وغيره الآلة
كالآلة واسم المكان والزمان لا تالجماء فان اسم المفعول
لمن وقع عليه واسمي الزمان والمكان لمن وقع فيه والآلة لمن
وقع بها الفعل اي بتوسطها فالظاهر ان اسم التفضيل اه
اي الظاهر من قول المص لمن قام به يخرج ما عدا الصفة فعلى لا خرج
لجميع الا الصفة لما علمت ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
في قوله في اول التعريف اي حدثا موضوعا ذلك الاسم وقد
اشرنا الى فايدته وان كان ماضيا اي بالنسبة الى زمان
نزول الاية فان زمان اهل الكهف متقدم على زمان الانبياء عليهم
بشرط الاعتماد اه هذا عند سيبويه وساير البصريين و
اما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكر
فكانهم اعتبروا نفس المشبه لا عماله من غير اعتماد على صاحبه
او الهمزة او نحوهما هذا واعلم انه قال نجم الائمة ظاهر كلام النحاة
انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف
النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل

وفيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام
هذا كلام اليمني   وجبت الاضافة نوزع العلماء على
هذه المسئلة مسئلة في الضمان وهي ان القائل اذا قال انا
قاتل عبدك وسارق مالك بالاضافة كان ضامنا وانا
نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في صورة الاولى
حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضي فهو اخبار عن القتل والسرقة
الواقعين في الزمان الماضي واما على تقدير الثاني فاسم
الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال فهو توعد بالقتل والسرقة
لا اخبار عما وقع منه   فبفعل مقدر قال السيد في الاجود
ان يقال ههنا انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة
حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي
في اعماله بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا
يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد
عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة وروده
في كلامهم   اللام الموصولة قيد بها احترازا عن
لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه
عن شرط من شرائط العمل   لعدم تطرق هذا الدليل لا يجري
في جميع التكيس الا ان يقال انه حمل على ما لا يحمله تغيير طرده
للباب   بنصبه على المفعولية اشارة الى ان اطلاق العمل بمعنى

مستقيم

مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يجد فيه عمله
رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول قوله لتفضيل
الفاعل بان يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب الناس اي
اشد ضاربية قوله او لتفضيل المفعول بان يكون اسم التفضيل
بمعنى اسم المفعول نحو زيد اشهر الناس ولحو منهم اي اكثرهم مشهورية
ومعروفية قوله اي عمل النصب فيه به لان عمله الرفع لا يتوقف
على شرط كما صرح به نجم الائمة قوله واشتراطه عمله باحد الزمانين قال
نجم الائمة ليس هذا التفصيل لكن المتاخرين لا يعلمه ومن بعدهم حرفوا به
وعمل كاسم الفاعل قوله ضامر وطالق فانهما اسمان على فيهما في الاصل
بمعنى الحدوث لكن غلب استعمالهما في الثبوت فلا يقال طالق الا لمن
لها الطلاق لا يتجدد لها الان فانه قوله من التشكك في معنى الفتى
التشكك راجع الى الصيغة والتقدير وصيغتها معنى الفتى الصيغة حال
كون صيغة الصفة كائنة على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل
فان صيغته قياسية لا سماعية قوله ليست بموصول بالاتفاق بل هي حرف
تعريف وانما لم يكن موصولا لان مدخول اللام الموصولة وان كان بحسب
الصورة اسما كضارب الا ان ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقامه لما
عرفت ولا يتاتى في الصفة ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون
الزمان جزءا من مفهومه يدل على التجدد فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها

ما ينبغى ان يدخل على الفعل قوله على التشبيه وجهه مشابهته للمفعول لكونه
فضلة مثله واقعا بعد تمام الكلام قوله عكس المعهود اذ هذه
صورة اضافة المعرفة الى النكرة والمعهود اضافة المعرفة الى النكرة
كضارب زيد ونحوه قوله فى ضرورة الشعر كما قال امامة على
ربيعها جارتا صفا كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما فاضاف جونتا
الى المصطلى المضاف الى الضمير الجاريتين وهو مثل حسن وجهه قوله
فى اصل ذلك الفعل لانه المتبادر من الاطلاق وفى هذا جواب لما عرض
الفاضل الرضى حيث قال ينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب فان فيها
زيادة على الغير وحاصل الجواب انه لم يقصد فيه الزيادة فى الفعل
الذى اشتق منه اذ لم يرد الزيادة فى الفضل والزيادة والغلبة بل
المراد بقولنا زيد فاضل على عمرو انه كثير منه علما او جمالا او نحوهما
متلبس فالبادى بغى مع قوله ذات بيمه فان قولهم اعلم يدل على ان ذاتا
ما متصفة بالعلم ولا يدرى انها اى ذات الا بذكر الموصوف قبل نحو
زيد افضل من عمرو ولا حاجة له الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان
مثلا لم يوضع لزمان موصوف بل لزمان فقط قوله من حيث صيغته
ند رهذا البحث حمل افعل اسم التفضيل هو الموزون بافعل وهى صيغة
ومبناه فكانه قال واسم التفضيل صيغة افعل قوله من الرباعى
فانه اذا قيل ما احرجه لم يدر انه ماخوذ من دحرج اى من حرج باب تفعل

الذى

الذى هو الثلاثى المجرد او من حرج بالتشديد الذى هو الثلاثى المزيد
فيه ويحتمل ان يكون مراده لزوم الالتباس بين كل اثنين منهما مثلا
لو قيل ما احرجه لم يعلم ان المراد ما اشد حرجه او تحرجه قوله يعنى
التفضيل اخذ افعال الصفة قوله مقدم بالطبع لان التقدم الطبيعى
على ما عرفت هو كون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم
علة لوجوده وههنا كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج
الى الدلالة على اصل الفعل وليس له علة ولا الزم من حصول الة
الدلالة على الاصل الفعل الدلالة على الزيادة قوله على هذا التقدير
اى على تقدير ان المراد العيب الظاهرى ينبغى صحة احمق من عيى
شد وقد تم انهم حكموا عليه بالشذوذ قوله فالجواب هذا الجواب
للفاضل الهندى ولم يستحسنه ايضا فالتشنيع عليه عجيب وحاصل الجواب
ان المراد بالحمق اثاره الظاهرة مثل تعليق الخرز ونحوها من
العيوب الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملكة الراسخة فى النفس التى
هى منشا هذه الاثار ونحو من العيوب الباطنة قوله ففيه سامة الفا
اما ازاية او على توهم انها على وتقديرها فى نظم الكلام والتقدير فاما
الجواب ففيه قوله من حمق ابن هبنقة قد تكرر منه الخام لفظ الابن
والذى صححه الفاضل الهندى وصاحب القاموس انه هبنقة من غير
زيادة الابن قال فيه وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان قوله فبا

لانه اذا لم يكن سبب الظهور كان من العيوب الباطنة وبناء فعل التفضيل
منه قياسي قوله على سبيل الشذوذ ولانه ح يكون من العيوب الظاهرة
قوله على خلاف القياس وورود مثله في كلام الكل بحذفه كثيرا سيما سيما في الصحيفة
السجادية اعدل شاهد على موضعه للقياس والقادح في العرفية قوله
الانفصال الحقيقي اي عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما قوله متعين الجار
والمجرور متعلق بتعين والتقدير ان المفضل عليه في صورة استعماله
باللام متعين بطريق تعيين المفضل عليه اذا كان مع عين اللام وقوله
مذكور بصفة معين قوله كما اذا طلب مثال لذكر المفضل عليه لفظا
واما حكما كما اذا كان في البلد فاضلان معروفان واحدهما افضل
من الاخر فيقول فلان الافضل قوله وانما العزة للكاثر العزة الغلبة
والكاثر من هو اكثر عددا في عشائره وقبائله من غيره قوله من بينهم
وهذا كما تقول مثلا زيد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد الا
فضل من قريش اي افضل من عيسى من بني قريش وحاصل المعنى انه بعض
قريش وهو افضل من عيسى وفيما نحن فيه اي لست بالبعض الاكثر جمعي
من هذا القبيلة قوله من كل شي اي تفسير الشهور عند المحدد اكبر من
ان يوصف قوله اي لاحدهما زيادة اه الغرض من هذا التقدير دفع الاعتراض
الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان المعنى يعني المقصود هنا لعينان اي
المقصودان وان يقصد مصدر بعض المقصودين لتقديم احد المقصودين

فضل

قصد الزيادة تحل فيه المصدر على المفعول وهو عين جائز وحاصل التوجيه
ان قوله ان يقصد مصدر مضاف الى الزيادة بحسب المآل وهذا المصدر
بمعنى المفعول والاضافة بيانية وفيه من التكلف ما لا يخفى والاولى في الجواب
ان المضاف محذوف اي قصد احدهما قوله اي على ما لم يدخل فيه اعدى
[illegible] القبول قوله تحققه اي تحقق المضاف اليه في ضمن فرد من
المفضل والا لو قصد به الزيادة على كل من اضيف اليه وهو من جملتهم لزم
تفضيل الشي على نفسه اذا عرفت هذا فالاوضح في العبارة ان يقول في
ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يجب قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان
قوله من مشاركيه اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو
او تقديرا كقول علي ع لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما
من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند
المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه
قال هب انه محبوب عندي ايضا الا ان صوم يوم من شعبان احب وقال
اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لانه في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير
وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه شر ومثله قوله تعالى
اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا نجم الائمة قوله اي ثاني معنييه هذا
اشارة الى ما نبهناك عليه في المعنى الاول من ان الغرض من مثله دفع الاعتراض
السابق قوله يوسف احسن اخوته اي احسن من كل احد من بني اخوته اي انه احسن

لهذه الفضيلة لفظا او معنى اما لفظا ففي الاسم المذكورة من في لفظه واما معنى
فكما النوع الاول اي المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه
منزوع عن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده كالذي معه من في
اللفظ قوله باب اجرى اي فعل الصفة وكان افعل التفضيل واقع وسطا و هنا
لا يجوز الفصل بينه وبين من الا بمعموله قوله الرفع بالفاعلية وحكى
يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه
ابوه قوله في المضمر فيه بحكم الاتفاق بالستر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه
وتقليل الشيء ايضا يدل عليه قوله اي وصفا سببيا بقرينة قوله وهو في
المعنى مسبب والوصف السببي على ما عرفت هو كونه في اللفظ صفة لشيء وفي الحقيقة
هو صفة لمتعلق ذلك الشيء ويسمى الوصف بحال متعلق الموصوف فهم الوصف
بحاله قوله لسبب اي لمتعلق ذلك الشيء فان الكحل مسبب لتعلقه رجلا اي
متعلقه وملابسه لا يحصل في عينه بسببه كما ان الغلام في قولك زيد حسن
الغلام من متعلقات زيد ومسببا من حيث انه حصل في ملكه بسببه هذا واعلم
ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل
المص استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه كما عرفت قوله مفضل باعتبار
عين الرجل آه قوله كالصفة المشبهة في زيد حسن وجهه فانها عملت الرفع
في الوجه الذي هو من متعلقات زيد قوله فانهما مختلفان بالذات فان المفضل
والمفضل عليه في هذا المثال مختلفان ذاتا فان الكحل الذي في عين عمرو بعينه

كالمثال

كالمثال المشهور وحينئذ يقال ان هذا القميص مع مرجعيه متحدان بل عين عمرو باعتبار
الاسم الظاهر والاصل في الاسماء الظاهرة التغاير فالكحل في هذا المثال من نوع بفعل
محدود في ضمن افعل التفضيل اي ما رايت رجلا احسن بحيث الكحل عنه من كحل عين
زيد قوله بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا اي بخلاف الكحل في المثال المشهور فانه فيه
لوحظ مطلقا اي مجردا عن التقييد فاذن هو شيء واحد حيث انه مجرد عن التقييد دالا
ان ذلك الشيء الملحوظ على هذه الصفة قيد تارة بكونه في عين زيد وتارة
بكونه في عين الرجل وتقيده لتعدده يوجب تعدد المقيد الا ترى ان الانسان الا
شيء واحد هو الحيوان الناطق يقيد تارة بكونه في ضمن زيد وتارة بكونه في
عمرو وهكذا وهو شيء واحد فيقيد بتعدد المقيد فلا يقال ان الانسان الذي
في زيد غير الانسان الذي في عمرو بل يقال ان هذا القيد الذي تخصص زيد غير
القيد الذي تخصص عمرو وكذا لنا الكحل فيما نحن فيه هنا وهو التغاير فان الاصل في
اسم التفضيل الذي لا يعمل ان يكون المفضل فيه مغايرا للمفضل عليه مغايرة ذاتية
نحو زيد احسن من عمرو فلو كان بينهما في مثالنا هنا مغايرة ذاتية لامتنع العمل
كما امتنع هناك قوله ليعمل آه علة لعدم البقاء اي عدم بقاء شيء على ما هو اصل
لاجل يعمل اخرجه عن معنى التفضيل فيصير بمعنى الفعل فيعمل الرفع قوله في الرابع
الآخر اي في الامثلة الاخرى التي تشابه هذا المثال في كونها افعل التفضيل فيها
بمعنى الفعل في عين كل احد هذا التعميم انما جاء من وقوع الرجل في المثال نكرة

في سياق النفي قوله مع النفي يعني حسن في التقدير ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه مثل
حسن الكحل عين زيد بل هو أقل منه قوله عرفا لا لغة فإن الزيادة مأخوذة فيه
قطعا لا يجوز تجريده عنها ولا يخفى أن تجرده عن الزيادة عرفا لا ينافي مع وجوده
من التفضيلية إذ لا يبقى لذكرها وجه قوله ويكون دونه أي يكون حسن كحل
كحل عين زيد أقل من حسن عين الرجل قوله لما اقتضاه المقام أي مقام المدح
ولا يبعد آه هذه الحقيقة معنى ثالث غير الأولين محاصله أنا لا نعتبر اسم التفضيل
قبل تسلط النفي مجردا عن الزيادة كما في المعنى الثاني بل نعتبره مقترنا بها وإذا
اقترن بها لا نقول أن النفي المسلط عليه يتوجه إلى قيده الذي هو الزيادة
كما في المعنى الأول بل يقصد نفي المساواة ويحصل في ضمن هذا القصد نفي الزيادة
لأن المساواة فرد من أحدهما المساواة الحقيقية من غير تفاضل بأيهما المساوات
مع زيادة في غير ما يقع فيه التساوي قوله مطلقا سواء لم يكن في ضمن أو أبدا ولو كان
في ضمنه فقوله ولو كان آه عطف على مقدر قوله من جميع ذلك أي من جميع
المعاني الثلث أو من جميع هذه الاحتمال التي هي أن يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
إلى آخر الاحتمال نزول الزيادة التفضيلية بالنفي أي مع النفي فالباء بمعنى مع
لا صلة للنزول لأن هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
بل يتوجه على زوالها سواء كان برجوع النفي إلى الزيادة أو بوجه آخر فيعم التوجيهين
السابقين على توجيهنا فتدبر قوله إذ ليس كل آخره هذا التحقيق إشارة إلى رد كلام
الكسائي والفراء حيث قالا لا يلزم الفصل بأجنبي لأن المبتدأ عندهما معمول

للأجنبي كما ذكرنا في أول الكتاب وحاصل الجواب أن الكحل وإن كان معمولا
لأحسن إلا أنه ليس معمولا له من حيث أنه اسم تفضيل بل هو معمول له على
قولهما مطلقا كقولنا زيد قائم وقوله منه في عين زيد معمول لأحسن من حيث
أنه اسم تفضيل وفيه معنى الفعلية الآن فيه أنه لو لم يكن اسم تفضيل لما
احتاج إلى الإتيان بهذا المعمول كما سبق قوله ولا يجوز جره آه جواب عن سؤال
تقريره أن معنى الابتداء على بعض المذاهب عامل فيهما فاشتركا في كونهما معمولي
عامل واحد فلا يكون أحدهما أجنبيا من الآخر وحاصل الجواب أن العامل
في الكحل معنى الابتداء على ما ذكرت لا اسم التفضيل وذلك الاشتراك لا يخرجه
عن الأجنبية قوله تعقيد ركيك وهو عود الضمير إلى ما لم يذكر كذا قيل ورده
الفاضل المحشي بأنه لا فساد في رجوع الضمير إلى ما لم يذكر لفظا ومعنى لكونه في رتبة بتقديم
كما في هذا المثال لأن الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة وصح فنقول إنه إشارة
إلى التحقيق المذكور في قوله هذا نسبه يطيب صدره بطيبا تقريره في هذا المقام
أن اسم التفضيل هنا عامل ذو حيثيتين حيث المفضل عليه أي حيثية التفضيل
والتفضيل على الشيء يتعلق بظرفان وهو قوله في عينه باعتبار حيثية المفضل
ويتعلق قوله في عين زيد باعتبار حيثية المفضل عليه فيلزم أن يلي كل واحد منهما
متعلقه بجهته كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم إيلاؤه بقوله في
عينه بجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم إيلاؤه ضمير المتصل إذ كر
المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق إيلاؤه منه بقوله في عين زيد

كتابخانه مجلس شوراى ملى

ذيلاء الكحل بقوله في عينه فافهم هذا المقام على هذه السؤال قوله وعلى كل تقدير
رد لما ذكره نجم الائمة حيث قال هو على حذف المضاف اى من كحل عين لا يرد تفضيل
الكحل على الكحل على العين وحاصل الرد ان عمل اسم التفضيل مخصص بما اذا كان المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وههنا متغايران بالذات واما قوله
ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد بل تقدير
منه في عين زيد حذف مجرور من وجاء بالعين لظهور المراد قوله وتقديره
رد لما ذكره نجم الائمة وهو ان قوله كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها
الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت كعين
زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف
المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح القصد ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة
لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها
زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك
الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله
كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا
فجعل احسن صفة موصوف محذوف ودفع التناقض اما بجعل المماثلة
بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل فحسنه واما بجعل المماثلة بمعنى
المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على
الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه

لزم

لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي من ههنا فيكون
ابلغ كذا افاده بعض الافاضل قوله اسم جماعة الركبان اشارة الى انه
ليس بجمع ليصح جعل سائر صفة لركبان لان اسم الجمع لا يجب تانيث
المسند الى ضميره ولا جمع صفته هذا ما يطلق لشرح الاسم كتبناه مع
تفرق البال وتشتت الحال وتغير الاحوال تم بتوفيق الصمد
الاجوبة قاله بلسانه وحرره ببنانه مؤلفه
الفقير الى الله الغني نعمة الله بن عبد الله
الحسيني الموسوي الجزائري
تمت بالخير والظفر
سنة

[illegible]

٢٥١